

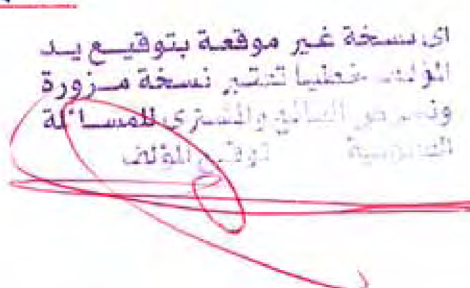
نقد المنهج

الكتاب الأول

سيد القمنى

الفاشيون والوطن





سيد القمنى

الفاشيون والوطن

الكتاب : الفاشيون والوطن

الناشر : المركز المصرى لبحوث الحضارة (تحت التأسيس)

العنوان : ٣٢ شارع الهرم (مدينة بيتكو) البرج الأول شقة ٢٤.

ص.ب : ٢٨ الرماية ـ الهرم ـ الجيزة ـ ج.م.ع

تليفاكس : ٧٤٠٤٨٩٠

رقم الإيداع : ٩٩/١٣٥٩٣

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977-19-9828-5

الصف: تامر حسين، إيزيس أمنحتب

مراجعة البروفات : أحمد أمين

الطبعة الأولى ١٩٩٩

الغلاف والصف والإخراج الفنى: المركز المصرى لبحوث الحضارة

الإهداء

إلى ليلى وأيمن عبد الحارس

حتى لو باعدت بيننا الأيام

سلسلة كتاب
(نقد المنهج)

(١)

سيدالقمنى

الفاشيون والوطن

على سبيل التقديم

هذا الكتاب هو مجموعة مقالات ودراسات تم نشرها تباعا بالدوريات القاهرية،لكن ما يميزها هنا عما تم نشره بتلك الدوريات،أنها هنا كما كانت في الأصل قبل أن تتدخل فيها يد العاملين بهذه الدوريات، حيث أبدلوا كلمة هنا، وحذفوا كلمة هناك، مراعاة لتوازنات بعينها لم نكن ضدها، فللنشر بالدوريات ظروفه وسياقاته وشروطه، لكن الكتاب هو مساحة حرية الكاتب كي يقول ما يريد بكل دقة ووضوح ودون شروط مسبقة ولا رقابة سوى ضميره وعقله وحدهما.

وبهذا الكتاب **يفتتح المركز المصري لبحوث الحضارة** سلسلة من الأعمال التي تهدف إلى **(نقد المنهج)**، نقد مناهجنا في التفكير والسلوك على كل المستويات بصدق مع الذات، من أجل فهم أفصح لواقعنا لتجاوزه نحو واقع أفضل، في ظرف عالمي ومحلي لم يعد يحتمل تأجيلا، وقبل أن يخرجنا العناتر الفاشيون من ساحة التاريخ.

تأسيس

نقد المنهج[*]

منذ فجره، ظل المنهج العربى السائد فى التفكير علـــى كـل المستويات يدور فى فلك التراكم وحده. ورغـــم المــرور بحقبـة انفتاحية واضحة أدت إلى بروز كوكبـــة متمــيزة مــن العلمــاء والمفكرين، إلا أن تلك الحقبة وما صاحبها من اصطـــراع فكـرى ثرى، انتهت بقرارات سيادية مع نهاية القرن الرابع الهجرى، ولــم تبق فى الساحة سوى وجهة نظر واحدة سائدة تمثـــل النصوصيـة المغلقة بالكامل. وهو ما أفرز فكرة الشخصية الثقافية الثابتة الواحدة التى لا تقبل تحولاً ولا تبدلاً، بعد أن تجاوزنا خير العصور إلـــى الذى يليه ثم الذى يليه. وبعد أن وُضعت الأصول لرفض كل جديـد بحسبانه بدعة والبدعة ضلالة، ولأن شر الأمور محدثاتها. وبقيــت بيدنا نصوص مغلقة وثوابت هى المعيار الذى نزن به كل أمر فــى كل شأن ممكن.

وبعدها اقتصرت الثقافة العربية على الاجترار، يتعــدد فيــها التوزيع ويتلون، لكن وفق نوتة واحدة لا غير. ومن ثم انهمك العقل

(*) تم نشره فى روز اليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٨/٨/٣١ العدد ٣٦٦٤

العربى فى المتاح فقط. وإبان ذلك تم زرع غابات من الموانع والتحريمات عبر مرور الزمن، لاعتبارات كهانية أو طقوسية، أما أخطرها فكان ما يفرزه التحالف الكهاني السياسي السيادى.

كان المتاح هو إعادة توزيع النوتة كلما طرأ طارئ فامتلأت المكتبة العربية بكتب تكرر وتردد فى التفاسير وتفاسير التفاسير وشروح المتن وشروح الحواشي وشروح الشروح، وتبرير كثير من المظالم للحاكمين، فحققنا تراكماً كمياً هائلاً لم ينتقل أبداً إلى مرحلة التحول الكيفى. وانتهت ثقافتنا إلى مُعلبات وصلتنا جاهزة لا دور لنا فيها ولا فى إنتاجها، نستهلكها على الجاهز دون حتى أن نعمل فيها حاسة الذوق.

ثم كانت صدمة الحضارة والحداثة مع الحملة الفرنسية، التى فتحت عيون العرب على مدى التخلف الكارثى الذى آلوا إليه. ومع الصدمة جاء رد الفعل فى ظهور تيارات تطلب إعادة النظر فى ثوابتنا الفكرية. وهى التيارات التى طرحت تساؤلات جديدة فتحت النوافذ لحركة النهضة، لكنها الحركة التى أصرت على الاحتفاظ بوحدانية الشخصية وثباتها مع ضرورة الأخذ بمنجزات العلم فى الدول المتقدمة، من أجل اللحاق بها.

وعلى المستوى الفكرى بدأت محاولات التغيير، لكنه التغيير الأعرج الذى طلب الفرز العلمى الغربى معزولاً عن بنيته التحتية التى أفرزته فى بلاده. وقد بدأت تلك المهمة فى بواكيرها بتقديم التبريرات الشرعية لقبول المنتجات التقنية للعلم الحديث.

وارتقت عمليات التبرير خطوة إلى عمليات تأويل للنصوص لموافقة المتغيرات، وتحركت تصاعدياً لتؤسس لبدايات حركة

ليبرالية على المستوى الاجتماعى والسياسى، توقف تناميــــها مــع حركة الجيش فى يوليو ١٩٥٢. ومع توقف التصــــاعد الليــبرالى تحول التنامى الفكرى إلى منهج تلفيقى، فأخذنا نكتشف أيامــــها أن الاشتراكية هى بنت الإسلام الشرعية، وأن العلم المتقدم الذى باغتنا فى كهوفنا فابهرنا، إنما خرج من عباءتنا، وأنه كان موجوداً فــى ثقافتنا سلفا ونحن عنه غافلون.

وتعالت حركات التلفيق لتقرن بين ما لا يمكـــن أن يلتقــى، فرفعت يوليو كل لاءات الحرية، وارفع رأسك يا أخى فقد مضـــى عهد الاستبداد، لكن فى ظل دولة مباحث ديكتاتوريـــة صارمـــة لا تقبل خلافاً ولا رأياً، فرضت الصمت الكامل حيث كان لا صـــوت يعلو فوق صوت المعركة. وتم مـــزج الاشـــتراكية بالقوميـــة دون الشعور بأى خلل بمزج مبدأ تحالف المقهورين فى العالم مع مبـــدأ القومية العنصرى.

وتراكم الخلل وتفاقم واتسعت خروقه حتى نفذ منها عدو البلاد إلى حدود الدلتا الشرقية فى ١٩٦٧، وهو مـــا لـــم يكـــن هزيمـــة عسكرية أو كارثة اقتصادية فقط،لأن التوابع أوضحت أن الهزيمـــة الأعمق والأكبر كانت للإرادة وللذات وللشخصية الوطنيـــة، بعـــد اكتشاف العجز الكامل إلى حد الشلل،فكان الانتكاس فى ردة كاملـــة نحو الأسلاف نبحث عندهم عن تعويض ودفء وملاذ.

ولأن ثقافتنا الواحدية الشمولية الكاملة التى لا يأتيها البـــاطل من بين أيديها ولا من خلفها، تفترض أننا أمة مكتملة لأنها خير أمة

أخرجت للناس، فلم نلتفت لحظة إلى عوامل التخلف والضعف فى داخلنا، وأخذنا نبحث طوال الوقت عن شياطين تقبع فى الخارج تحوك لنا المؤامرات وتتربص بنا الدوائر، هى التى تقف وراء هزائمنا وتخلفنا.

ولم نلحظ أننا نطلب من العالم الجديد بعلمه الحديث أن يكون تغيره لصالحنا ونحن نجلس نبسمل ونحوقل،وأننا ننزعج من كون الآخر يسعى لصالحه ولا يوافق شخصيتنا الثقافية الواحدية، فكنا كأهل الكهف الذين صحوا من نومهم على دنيا جديدة وفى أيديهم نقود صُكت منذ قرون، نطالب الناس فى الدنيا الجديدة أن يقبلوا التعامل معنا بها بل وأن يقدموا اعترافا كاملاً برصيدها، بحسبانه رصيداً ممتداً لا تنفد خزائنه، يصلح لكل مكان وزمان.

نعم يجد منهجنا أصوله فى النصوص التأسيسية، لكن أول من وضع له أسسه الفلسفية هو الإمام أبو حامد الغزالى (١٠٥٩-١١١١م) حيث رأى أن ارتباط أى سبب بنتيجته ما هو إلا ارتباط ظاهرى موهوم، لأن كمال الإيمان يكون فى الرؤية التسليمية بالقلب وليس الحسية بالعقل. وضرب لذلك مثلاً مشهوراً فقال: إنك إن رميت قطعة من القطن فى النار فستراها بحواسك تحترق. ولأن الحواس كثيراً ما تخدعنا فهى غير موثوق بها كمصدر لمعرفة صادقة، لذلك فإن ما تراه من تلازم بين النار والقطن وظاهرة الاحتراق إنما هو تلازم رؤية حسية وليس تلازما حقيقيا. والدليل الشرعى على ذلك أن خليل الله إبراهيم لم يحترق فى النار عندما ألقى فيها، فما يغيب عن الحواس والعقل ومبدأ السببية، هو الإرادة الإلهية التى لا تغيب عن مؤمن. لذلك أصبح من صدق الإيمان عدم

الربط الموضوعى بين الأسباب والنتائج لأنه يعنى نقصاً فى الإيمان وعدم اعتراف بالإرادة الإلهية.
وعلى طريقة المتتالية العددية أفرز هذا المبدأ كثيراً من المفاهيم بالتوالد الذاتى، وهى مجموعة المفاهيم التى أسست لنا منهجنا فى رؤية العالم وسُبل التعامل معه، ومثالاً لذلك الربط الذى حدث بين هذا المبدأ الغزالى وبين القرار السابق ذكره أننا خير أمة أخرجت للناس، وأننا فى رعاية الله لأننا حزب الله وغيرنا هو حزب الشيطان.

ثم تأتى الحدثان بما لم نحلم به من نكسات وهزائم وتخلف مروع، فلا نبحث أبدا عن الأسباب الموضوعية وراء ما يحدث اتباعاً للفلسفة الغزالية، ويتبقى فقط البحث عن أسباب توافق منهجنا وهى بذلك لا تخرج عن أمرين: الأول هو كيد حزب الشيطان الذى يقف وراء مآسينا بمؤامراته الصليبية الاستعمارية الصهيونية الماسونية الاستشراقية. وأن العالم غير منشغل سوى بعالمنا المتخلف المتردى الذى لا يستطيع لنفسه دفاعاً أو رداً.

وضمن ذلك تتولد نتائج أخرى فيصبح العلم البشرى بكل منتجه الهائل حليفاً لحزب الشيطان، فنجمع فى سلة واحدة بين داروين وماركس وفرويد دون أن نعانى لحظة قراءتهم لنعرف ماذا قالوا، لكن لأننا حزب الله فلا شك أن حزب الله هم الغالبون. وهنا يطرح السؤال نفسه: إذن لماذا يحدث لنا ما يحدث؟ وهل تخلى الله عن أمته التى اختارها لتكون خير الأمم وقيادة العالمين؟ هنا كان لابد من تبرئة الإله فنكتشف أننا نحن الذين تخلينا عن عهدنا مع الله

بالتباعد عن أصول الدين والعودة إلى حياة الجاهلية الأولى، بنحت التماثيل وإباحة الفنون وإبداع الموسيقى والرواية والشعر، ثم ارتكبنا أكبر الأثافى فسمحنا للمرأة بالخروج إلى العمل، وانحرفنا عن شريعتنا إلى قوانين مدنية ما أنزل الله بها من سلطان. وأقمنا اقتصاداً على أسس غير حلالية تدخله أموال السياحة والربى، دون أن نلتفت إلى أن مجتمع السلف الذهبى كان بدوره مجتمعاً من البشر بكل سلبياتهم وإيجابياتهم، ولم يكونوا مجتمعاً من الملائكة.

ولأن الربط بين النتائج والأسباب ليس ديدن حزب الله، فإن الوقائع تفاجئنا لأننا لا نرى مقدماتها فتبهتنا وتفزعنا، وتنقض علينا الهزيمة من المجهول بشكل إعجازى، ولا علاقة لنا بها لأنها مؤامرة نسج خيوطها أناس غيرنا.وما انتصار حزب الشيطان وفى قمته دولة إسرائيل إلا لأنهم أخلصوا العبادة لربهم ولم نخلص نحن للعهد مع ربنا (كما لو كان هناك رب لكل شعب). ومن هنا بات الحل الناجع هو استحضار القوى السماوية إلى جانبنا لنفتح البلاد ونسبى العباد وبخاصة النساء. وهو الأمر الذى لن يتحقق إلا بالعودة إلى مجتمع السلف الصالح الأول، والالتزام بجميع الطقوس والشرائع والمعارف، بارتكاس واضح نحو المرحلة السحرية القديمة لاستحضار القوى الغائبة بتعاويذ وتمائم تم استبدالها بكتب الأدعية المتنوعة، الممزوجة بآيات من هنا وهناك.

ولما كانت الانتصارات الأولى قد حققت وجودها وأقامت دولتها بل وامبراطوريتها على أنقاض أعظم امبراطوريتين حينذاك هما الفرس والروم، فلابد أن تقوم نهضتنا على دمار الآخر القوى

المتفوق المستعلى وغيابه بالكلية. ولأن المنهج التأسيسى لا يرى فى الربط بين الأسباب والنتائج سبيلاً إيمانياً قويماً،فقد سجلنا فى كتبنا التاريخية انتصاراتنا وسقوط الامبراطوريتين مصحوبة بأكبر حشد من المعجزات والنبوءات والمفاجآت القادمة من عالم مفارق، فنصرهم الله وهم أذلة وأعز جنده دون أى اعتبار للواقع الموضوعى،وأن الإمبراطوريتين الرومية والكسروية كانتا بالفعل فى طريقهما إلى زوال، وأن الفراغ فى المنطقة قد ظهر واضحاً ينتظر من يملأه.

وإعمالاً لذات المنطق والمنهج تتالت النبوءات تترى مع ما سمى بالصحوة الإسلامية، تتنبئ بأن عالم الغرب المتفوق إلى زوال بأسرار ربانية وفعل غيبى خارق. ودعّم لهذه الرؤية موقفها سقوط المنظومة السوفيتية وتفككها، وبقيت أوروبا وأمريكا، لكن قبل ذلك كان يجب تهيئة الأوضاع فى بلادنا واستلام التيارات الإسلامية المتشددة لمقاليد السلطة فيها، تهيئة لاستلام قيادة العالم، وهذا بدوره إنما هو عامل أساسى لاستحضار القوى السماوية لأنه إزالة للطواغيت التى تمنعها من الحضور.وعند هذه النقطة بدأ نهر الدم فى التدفق.

لكن على الوجه الآخر بالرؤية العلمية وحدها يتضح أننا قد وصلنا إلى مفترق الطرق الكبرى وإلى منطقة الأزمة، فمع إصرارنا على الثبات وعدم التغير، وفقد القدرة على التكيف مع المستجدات، تراكمت هزائمنا وتفاقم هواننا، وتلازم مستوى سرعتنا فى الهبوط مع تسارع هائل فى التقدم العلمى والتقنى والحضارى فى جانب حزب الشيطان. ومنطقة الأزمة لابد أن تدفع

بالضرورة إلى طرح تساؤلات جديدة لم نعتد سماعها، وأن تركــز تلك التساؤلات على النقد الذاتي لكشف الخلل حيث النقد هو مفتــاح الحضارة ورسول التقدم، ولأنه لا يمكن إقامة بناء سليم على أســس معطوبة. إننا بحاجة الآن وبالحاح إلى (نقد المنهج).

فلسفة الهكسوس[*]

قد يختلف كل الناس حول حقب بكاملها فى التاريخ، لكن أحداً لا يختلف فى أية بقعة فى الدنيا، وعلى أى مستوى، أن مصر قدمت للدنيا أول حضارة سامقة متكاملة، فاستحقت عن جدارة لقب (أمة) حقاً وصدقاً وعلماً. وأبدا لم تتحقق لأى من دول المنطقة ناهيك عن دول العالم، حتى العصور الحديثة، الشروط العلمية الضرورية اللازمة لمفهوم الأمة إلا مصر، منذ حققت وحدتها التاريخية الكبرى قبل قرون طويلة من معرفة الإنسان الأوربى للمدن المستقرة.

ورغم الترديد الببغائى - وأظنه المقصود - لأفكار مغلوطة عن مصر وتاريخها، وكونها كانت دوماً الابنة الشرعية للدكتاتورية المطلقة، وأنها كانت وستظل فى حالة قدرية مفروضة ومحكومة بنموذج نمط الإنتاج الزراعى الآسيوى، ومنظومة الاستبداد الشرقى، فقد أقامت هذه الرؤية نظريتها على فكرة السيطرة على نزوات النهر العظيم المفاجئة الدورية، بين فيضانات عالية وشح يصل إلى حد الجفاف، اضطرت المجتمع إلى تكاتف قوى العمل تحت قيادة واحدة آمرة ناهية لا تقبل الاعتراض أو الإرجاء. لأن الطوارئ المفاجئة طورت الديمقراطية البدائية فى المجامع

---

[*] تم نشره فى جريدة الأهالى بتاريخ ١٩٩٨/٣/٤ العدد رقم ٨٥٩

والمشتركات المدينية والمعبدية نحو توحد وطنى قومى، فى دولة مركزية ديكتاتورية بالضرورة، يمكنها اتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهة الطوارئ المفاجئة.فابتعدت عن الشكل الديمقراطى الأول للمشتركات، التى كانت تتعدد فيها الأراء بتعدد المصالح ووجهات النظر، دون قرار حاسم إزاء نهر جبار وحاسم.

إن هذا الترديد كان ومازال – عندى – أبعد ما يكون عن العلمية وشروطها وقوانينها، فما كان ممكناً على الإطلاق فى ظل الديكتاتورية أن يبدع المصريون كل ما أبدعوه من علوم متقدمة وإبداعات لم تزل فخر الإنسانية على الكوكب الأرضى وفنون على كل الألوان والأنواع؛ من هندسة الرى والمعمار إلى المسرح الملحمى فى أول مسرحية ملحمية ميلودرامية فى التاريخ، كما فى مسرحية آلام (أوزيريس) وقيامته، إلى الشعر الغنائى والشعر الثورى كما فى القصائد التسع للفلاح الفصيح والحكيم(نفرر حو)، إلى الشعر الإلحادى الذى كان يلقى دون ملامة فى حضرة الفرعون والمجمع الكهنوتى الرسمى وأمام الجماهير، وهو ما تمثله «أغنية العازف على الهارب»،إلى النقد اللاذع الناضج سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فى قصائد الحكيم (أبى أور) الذى وصفه الأركيولوجى عالم المصريات الأشهر (برستد) بأنه أول الأنبياء وأكثرهم علماً وحكمة، إلى ألوان الرقص الإيقاعى والرمزى والترفيهى والأكروباتى والشعبى والرسمى، مزجوا فيها الروح بالجسد واحترموا كليهما دون انفصال، فأبدعوا الرقص شبه العارى ليقرأوا

الروح فى لغة الجسد المبدع، فى مواسم احتفالية كرنفالية كثيرة متلاحقة، لو تابعتها لاندهشت متى كان هؤلاء الناس يبدعون، بينما هم كانوا يبدعون لهذا السبب تحديداً بعد الترويح الضرورى للعقل المنتج، إلى مواسم العمل الكبرى التى يتحول فيها كل الوطن إلى رجل واحد وساعد واحد، إلى اختراعات وكشوف تقنية هائلة التنوع كماً وكيفاً. ثم كان عشقهم العظيم للحياة وولههم وفرحهم بها دافعاً لاختراع عالم آخر من بعد الموت، فهم لم يقتنعوا أبداً وهم فى مرحهم السعيد بواديهم الخصيب بسنوات العمر المعدودة، لذلك اتخذوا قرارهم بأن يعيشوا إلى الأبد، فى عالم آخر من بعد الموت هو نسخة أخرى من مصر والحياة فى وادى النيل. فعالم الخلد فى بدايات الفكرة كان اختراعاً مصرياً وبمواصفات مصرية، فكى يكون جنات خالدة لابد أن يكون مصرياً، حتى أعتى الشعوب عداوة لمصر لم ير الجنة إلا كما رآها المصريون، فتصف التوراة فى سفر التكوين الجنة بأنها «جنة الرب، كأرض مصر – تكوين ١٣/١٠».

لقد وقفت الأغلبية مع معادلة تبدو – فى الظاهر – سليمة تماماً، هى أنه كى تقوم دولة مركزية قوية فى تلك الأزمان، فلابد أن تكون مصحوبة بقرارات سريعة قاطعة حاسمة، وأنها لابد – بسبب ظرف مثل ظرف مصر الطبيعى – أن تُحكم بالديكتاتورية المطلقة.

لكن الرؤية العلمية السليمة لا ترى بإمكان هذه النظرية تفسير كَمّ الإبداعات الفردية العبقرية البعيدة عن منظومة الحكم، بل وأحيانا من داخلها. وهى الإبداعات التى ما كان يمكن للمجتمع أن يفرزها ويحققها إلا فى دولة مؤسسات مدنية،تسمح بعلمنة ومدنية وحرية مساحة الفكر والإبداع. وكانت عبقرية مصر أنها تمكنت من تحقيق التوازن بين طرفى المعادلة الصعبة، فحيثما كانت مساحة الفكر والإبداع، كانت هناك مساحة الحريات الكاملة.

فرغم المركزية الصارمة على مستوى الإدارة، والتى استدعت وجود رب أكبر للدولة يمثل منظومة الحكم فى السماء «فتاح،ثم رع،ثم آمون للدول الحاكمة الثلاث»،فقد أدرك المصريون مبكراً أن ما حققوه من درجات تحضر فارقة فى تاريخ العالمين، كان نابعاً من حرية المشتركات الأولى التأسيسية. لذلك - أبداً - لم يتم إدماج كل آلهة الوادى فى رب واحد، ولا تم إجبار مواطن على اعتناق عقيدة الدولة، بل لم يعرف المواطن العادى فى أبعاد الوادى المترامية الأطراف رب الدولة المتعالى البعيد. لأن الآلهة كانت بالمئات، وكان فى الإمكان ألا تعتقد فى أى إله ولا تحرم من مظلة المواطنة. بل كان ممكناً فى ظل النضوج الأمثل للدولة، الأمة - أن يتم توجيه ألوان النقد والتجريح حتى يصل إلى شخص الفرعون، بل إلى الآلهة ذاتها، دون أى تحرج.

لقد كانت المساحة الفكرية – بمصطلحات اليوم – مساحة معلمنة حرة تماماً، سمحت بكل هذه الإبداعات. ولتنظر معي – مثلاً – احتجاجات فلاح إهناسيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو نصائح الفرعون (آخي توى) لولده (مرى كا رع)، وهو يضع له أسس الحكم المؤسسي المدني.

كانت هذه مصر، فماذا حدث لمصر؟ اليوم أصبحنا نحاكم الفكر وندين الإبداع، لأن هناك فكراً واحداً ساد وأصبح سيد المناهج، يرى نفسه هو فقط الصحيح المطلق، وغيره باطل الأباطيل والخطأ المطلق.أصبحنا هكذا بعد ضياع التعددية،وأصبح النموذج الأمثل فى ظل الرأى الأوحد الصحيح هو التوقف عن أى إبداع. وبدلاً من العطاء الفكرى والثقافى والفنى أصبحنا نسمع عن رحلة المفكرين من الضلال إلى الإيمان بالرأى الأوحد، وعن توبة الفنانين والفنانات وتأسلم الشيوعيين، وفساد يستشرى علناً فصيحاً جهيراً تحت سمع القانون وبصر الدولة. ومحاكمات للمفكرين لأنهم يفكرون، ويقتلون بيد من يكتبون من أجلهم، وإدانات للفنانين والفنانات وفضائح تشهير. مع عجلة متسارعة واضحة تميل إلى الإدانة الفورية كلما كان الشخص ممن يمارسون العمل الإبداعى. والمصيبة الكارثية أنه حتى فى المؤسسات المفترض أن مهمتها الدفاع عن المبدعين تحولت لتصبح أدوات إدانة وتشهير، لأن هذه المؤسسات لم تنشأ نشأة سوية من بين أصحاب المصالح فى قيامها، لكنها جاءت فوقية، لذلك سهل على التأسلم السياسى السيطرة عليها

من فوق، ولم تفهم مؤسسة الحكم المصرى حتى الآن، وترفض أن تفهم. أما الكرنفالات فقد انتهت من حياتنا نهائيا.

ويمتد الدرس بطول حقب التاريخ المصرى، فالمتابع لتاريخ مصر القديم،سيجد هذا التاريخ الممتد من العبقرية يتوقف فجأة، لا إبداع، لا كرنفالات، لا علوم،بل ولا حتى كتابة أو تدوين،كما لو أن ستارا كثيفا من الظلمة قد هبط فجأة على التاريخ المصرى. وكان ذلك إبان حكم الاحتلال الهكسوسى الاستيطانى البدوى لمصر.

والمفارقة المدهشة أن مصر الزراعية المركزية كان يفترض فيها عدم الإبداع لخضوعها لمنظومة الإدارة الدكتاتورية، لكنها أعطت وأبدعت للسبب الذى أعود فأؤكده: هومساحة الحريات على المستوى الفكرى، لأن تعدد ألوان الحياة فى وادى النيل، أدى إلى تعدد مماثل فى الرؤى، وتعدد مماثل فى ألوان الولاء، فكان لكل كائن أو ظاهرة طبيعية إله، يمكنك أن تتبع مؤسسته الكهانية، أو تتبعه هو وحده، أو تتبع غيره أو لا تتبع أحداً أصلاً، لأن التماسك الطبيعى الذى حققه النهر، مع الحدود الواضحة الفاصلة الكبرى الآمنة، بامتداد سيناء الصحراوى القاسى شرقا، والبحر العميق شمالاً ومجاهل أفريقيا جنوبا، والصحراء الكبرى غربا، عوامل شكلت أمنا من لون خاص، وتماسكا مجتمعيا غير قابل للتفكك، رغم التعددية الهائلة على مستويات مختلفة، أهمها المساحة الفكرية، مساحة الرأى والاعتقاد، مساحة الإبداع.

بينما على الجانب الآخر البدوى، كانت القبيلة قد انتـــهت إلـــى نظام الواحدية الأولى، لأنها كانت لا تعرف معنـــى المواطنـــة ولا الوطن المستقر لتحركها الدائب وراء الماء والكلأ، أو للهجوم علـى حدود البلدان الزراعية المستقرة لسلبها عرق العام إبان موسم جمـع المحصول.

لقد قامت فلسفة القبيلة علـــى التماســك الكـامل علــى كـل المستويات، خشية الضياع، فكان كل الأفراد فى واحد. كانت القبيلة مستعدة للفناء جميعاً من أجل الثأر أو الدفاع عن أحد أفرادها. ذابت جميعها فى جدها البعيد وسلفها الذى أصبح رباً لها يضمن لها وطناً متحركاً هو بدوره معها أينما حلت أو ارتحلت. هو رمزها وضامن وحدتها وبقائها. ويتمثل ذلك واضحا فى القبيلة الإســرائيلية التــى كانت تحمل ربها فى تابوت معها فى حلـــها وترحالـــها، وكـــانت تعترف بأن للقبائل الأخرى أربابها، لكن الـــرب الوحيــد الجديـر بالولاء هو ربها هى.

ورغم ذلك كانت القبيلة – ولم تزل – تتمتع بنظام حكم شـــبه ديمقراطى له شيخ منتخب حسب الظروف التى تحتـــاج مــهارات بعينها، تتوافر فى شخص بذاته يتم انتخابه ليحكم بمساعدة مجلــس القبيلة الاستشارى. لكن على المساحة الفكرية كانت الديكتاتوريـــة كاملة والرأى أوحداً، لا رب ولا فلسفة ولا رأى إلا الولاء لمنطــق القبيلة وحده وربها وحدها، لأنه هو ذاتها وقوام استمرارها.

ألا ترون معى أننا بحاجة إلى إعادة النظر فى كثير من قواعد قراءة التاريخ التى نظنها علمية؟

المهم.. هكذا كان الهكسوس، حتى بعد أن وحدت قبائلهم ظروف المتغيرات الطبيعية فطردتهم من مساحات جغرافية واسعة، وجمعتهم فى سعيهم وراء مواطن جاهزة مفروشة.

لهذا أظلم الزمن المصرى إبان حكم الهكسوس،وتوقفت مصر عن العطاء والإبداع، بعد أن توحد الجميع فى واحد على المستوى الفكرى، وساد الرأى الأوحد الصحيح على الإطلاق. وفجأة يرفع الستار مع عودة الحكم المصرى الوطنى الزراعى التعددى: الفكر والرأى، بعد طرد الهكسوس من مصر. لنرى أعظم الإبداعات طرا فى العالم أجمع مع الدولة الثالثة (الحديثة) المعروفة بدولة الإمبراطورية.

ومرت مصر بألوان متعددة من الاحتلال، لكن البدوى منها فقط كان يعيد إغلاق ستار الهكسوس على الإبداع والعلم والفن.

احتلها قمبيز فدمرها، ثم احتلها اليونان بالفتح السكندرى فازدادت عطاء وعلماً ومعرفة بمزج فلسفة اليونان بعلوم المصريين. واحتلها الرومان فتخضبت بالجديد فأعطت المزيد، حتى غزاها العرب؛ ولا أحد يمارى فى أنه كان غزوا فالإسلام يسمى حروبه غزوات، وأصبحت مصر عربية اللسان عربية الفكر، لكنها قامت تمصر غزاتها ليصبحوا جزءاً من نسيجها،

واستخدمت مفردات ولغة خاصة ضفرتها من لغتها القديمة ومن اللغة العربية لكن وفق قواعد وقوانين المصرية القديمة، وفى كل الحالات التى كانت تستعيد فيها مصر استقلالها عن الدولة الأم ويتوقف نزح خيراتها مؤقتاً إلى مركز الخلافة، كانت تبدأ فى استعادة عافيتها ويعلو صوتها الإبداعى مرة أخرى.

واليوم فى ظل الهجمة البدوية القبلية النفطية العاتية على المساحة الفكرية فى مصر، أمكن عودة مناخ الهكسوس بكل ضراوة، فغاب النقد الفاعل المغير، وانتشر الفساد والرشوة، وأصبح للقانون حدود مطاطية، ولأساليب الضبط أخلاقيات ومقاييس زئبقية، وسادت الهستريا نتيجة توسيع مساحة التحريمات على الفكر لصالح الباشوات والعمائم وكبار الأفاقين الأماثل. ومن ثم لم تبق سوى مساحة صغيرة لا تتسع لكم غضب هائل لدى من امتلك وعياً مزيفاً مع قلم فاقد للمنهج العلمى والوطنى.ومن هنا قام الغاضبون يأكلون بعضهم بعضاً فى تلك المساحة المسموح بها فى النقد والصراع.

بفلسفة الهكسوس تلك حاكمنا نصر أبو زيد وصادرنا العشماوى وخليل عبد الكريم، وبها كفرنا إبداعات عبد الوهاب ونجيب محفوظ، وبأمرها حولنا كليات الفنون إلى كليات نظرية بعد تحريم الموديلات الطبيعية، ووسط هذا الصخب الهستيرى ضاعت الرؤية، وقبع الإرهاب، وكمن وراء كل باب يطل على أية مساحة للحريات والإبداع . ومع الفرصة تقوم قوى المصالح

تستثمر الواقع وأدواته لشغل الرأى العام عن القضايــا المصيريــة الكبرى للوطن .

مرحباً جارودى[*]

مثل هذا الهوس بجارودى له سابقة أخرى أيام الملاكم الأمريكى محمد على كلاى. هوس يشير إلى مرض نفسى ينتشر انتشاراً وبائياً حاداً بين أمة العربان، يمكن تعريفه بأنه «هستريا النرجسية الجماعية المخصية».

• والنرجسية كما تعلمون هى مرض حب الذات إلى حد المبالغة والتضخم والورم غير الحميد، فيعتقد المريض أنه إنما وجد لتدور الأكوان من حوله، وأنه «خير أمة أخرجت للناس»، بينما الواقع يجهر بتكذيب هذا التميز الواهم وينفيه. وهو ما يؤدى إلى سوء حالة المريض فتتعدد حالاته وتشتبك عقده، لذلك نعانى من عقدة الاضطهاد، وأن العالمين جميعاً يتربصون بنا لأننا مسلمون فقط. وأن هبوطنا إلى مستوى دول من الدرجات الدنيا ليس إلا ناتج مؤامرة كونية تاريخية يقودها حزب الشيطان منذ عبد الله بن سبأ والفتنة الكبرى، مروراً بالصليبيين ثم الاستعمار الأوروبى. وانتهاء بالكشف فى تفاصيل المؤامرة عن تحالف العلم والمنهج العلمى مع المجتمعات الأوروبية، مما أدى إلى تقدمها وتخلفنا على كل

(*) أرسل فى حينه إلى روز اليوسف ولم ينشر.

المستويات. وأن علماء العالم وفلاسفته ما صاغوا علومهم وفلسفاتهم إلا كراهة فى الإسلام وأهله وحرباً عليه من ماركس إلى داروين إلى فرويد. حتى تجسد الشيطان الأكبر أخيراً بنفسه فى الأمريكان والإسرائيليين. لكن حزب الله إن شاء الله هم الغالبون، والسبيل إلى ذلك ليس بمتابعة العلم ومنهجه العلمى والمساهمة فى الكشف والإبداع العالمى إنما بالعودة إلى السلف الصالح وكيف سلكوا فنصرهم الله، وهم أذلة. ومن ثم قمنا بتقصير الجلابيب وإطلاق اللحى وكفرنا المفكرين ودعّرنا الفنانين، بحسبان تلك هى الخطوات الضرورية لمجيئ الملأ السماوى بقيادة الملاك جبريل على فرسه حيزوم، لينصر أمته بعد أن هبطت إلى قاع تراتب الأمم، وهان شأنها على العالمين. هذا دون أن نلقى نظرة واحدة إلى داخلنا وكيف نعيش وكيف نسلك وكيف نفكر.نحن لا نرى خروقنا وجهلنا ومنهجنا الواحدى الثابت المتخلف، لأننا نعتقد فى كوننا أمة مقدسة لا تخطئ. ولا شك أن ما يحدث لنا ليس لأننا نستحق ما وصلنا إليه، ولكن بسبب المؤامرة الكونية التاريخية!! وهذا المنهج الملتبس بوباء النرجسية يدفع إلى الهروب من الواقع بالنفخ فى الذات والعيش فى حلم مدينة الإسلام الفاضلة المقبلة، التى ستحرر بلاد المسلمين من هوانها وتخلفها ومن الاحتلال، لتحتل هى بلاد الدنيا وتنفل خيراتها وتسبى نساءها(؟!!).

وبين الحلم العنصرى فى السيادة واحتلال البلاد والسبى مع تسييد ثقافتنا المحنطة، وبين الواقع بكل مراراته نستعيد أمجاد العصور الخوالى، ونتنفس الخرافة ونمضغ الأسطورة، ونجتر العلامات اليتيمة للحريات والعدل الاجتماعى، فى عبارات طنانة من قبيل: أصابت امرأة وأخطأ عمر، ولو عثرت دابة بالعراق.. الخ، وهى عبارات تعد على أصابع اليد الواحدة عبر تاريخ يمتد أكثر من أربعة عشرقرناً ولم تجد طريقها إلى إصلاح الواقع حتى فى زمانها.

وينكشف خصاء نرجسيتنا أمام الدنيا ونحن نستقبل جارودى استقبال الفاتحين، فهو من سيرد عن أمته الإسلامية(؟!) الكيد الفكرى الصهيونى الشيطانى بعلمه. لأننا فى ظن أصحاب الاحتفالية لا نملك الإمكانات ولا القدرات العلمية والمنهجية الضرورية. وهكذا انفتح أمل العجزة بضم غير العجزة إلى حظيرة الإسلام.

ومع هذا النصر المؤزر والآيات الباهرات بإسلام جارودى، قرر الحمزة دعبس أن يدعو – بالمرة – كلينتون إلى الإسلام.

لقد وصل المرض قمته وأصبحت بلادنا مستشفى (طالبانى) كبير للأمراض النفسية المستعصية، فما الذى دعى دعبس إلى ذلك؟ الإجابة أن بلاد المسلمين بلاد تقبع فى وراء مؤخرة الزمان، وأن

كلينتون رئيس أقوى دولة فى العالم، وأن كلينتون وأمريكا ينتصران لإسرائيل ويتعاملان مع المسلمين بكل غطرسة واستعلاء واقتدار. ولا حل إذن إلا على طريقة العثمانيين، أن يسلم كلينتون ونستسلم نحن لسيادته وسيادة بلاده، يعنى يمكننا القبول باستعمار كامل الأوصاف شرط أن يكون السادة مسلمين. لقد تدهور بنا الحال إلى موضع أدنى من موضعنا زمن الحملة الفرنسية عندما رفض مشايخ الأزهر وجماهير الوطن الاستعمار الفرنسى رغم إعلان قادته إسلامهم. إن الوجه الآخر لدعوة دعبس كلينتون للإسلام هو اندماجنا الإرادى فى أمة عالمية سيدها مسلم يكون ونكون نحن ذيلها ومحل تجاربها العلمية.

لقد تحولنا إلى بشر كفوا عن التكيف مع المتغيرات فلم يتطوروا وأصبحوا حقبة ساكنة حفرية بين الإنسان الواقف على قدمين، وبين الإنسان المتحضر. لذلك نطلب اللحاق بالسادة شرط أن يكونوا مسلمين. وهى دعوة لم يدع بها إخوتنا الأقباط شركاءهم فى المسيحية فى البلاد القوية المقتدرة، رغم ما يعانون منذ أيام الأنبا بنيامين والعرب الفاتحين حتى اليوم، أبداً لم يفعلها الأقباط ويفعلها دعاة الإسلام الآن؟!

ولأن جارودى يجهد نفسه فى العلم وأصوله، ولأن فصيل رجال الدين المحترفين منهم والهواة، لا يملك من زاد هذا العلم شيئاً ولو يسيراً. ولم يقدموا ما قدم جارودى من تفنيد علمى رصين

للادعاءات الصهيونية والأساطير الإسرائيلية، فقد تساهل أهل شئون التقديس مع جارودى فى انتهازية ومطاطية لا تليق فى أمور الدين. ولم يستمعوا إلى الشهيد (فرج فوده) وهو يجأر لهم بالنداء (اختبروه بالختان)، لتمحيص إسلام الرجل، لأن الختان شعيرة حنفية فارقة لأهل القبلة. وقد يبدو تساهل وعاظنا مع قضية ختان جارودى موقفاً تقدمياً متساهلاً، لولا أنهم ذاتهم من أدانوا تاريخيا بولس الرسول تلميذ المسيح لأنه أباح عدم الختان للراغبين فى دخول المسيحية.

ومن المناسب التذكير هنا أن جارودى لم يلتفت إلى هذا التنازل الكريم والرشوة الفصيحة، وظن أن علمه سيغنيه. فتصرف برعونة العلماء وغرور المفكرين. فقام يهاجم جمود الإسلام والمسلمين ومشايخهم العناتر وعنصريتهم وأساطيرهم. متصوراً سامحه الله وعفا عنه أن بإمكانه تحت راية الإسلام أن يفكر بحرية وأن يبدع دون قيود وتحريمات، كما هو معتاد فى بلاد الإفرنج الفرنسيس، غير مدرك أن ما يفعله بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار. وأن عليه أن يخلع كل أثوابه القديمة بما فيها عقله ورأيه وأفكاره الملوثة بالديمقراطية والليبرالية والعلمنة وحقوق الإنسان وما إلى ذلك من بدع الغرب الكافر.

ولم يزل الصدى يردد أصوات مشايخ الإسلام بتكفيرجارودى بالأمس القريب واتهامه بالردة عن الإسلام.لكن مع الضعف

والهوان أمام الدولة الإسرائيلية، ومـــع ظـــهور كتـــاب جـــارودى الأخيـــرعن الأساطير الصهيونية، تم الصفح عن جارودى وإعادته مرة أخرى إلى حظيرة المسلمين، وقامت هيئات الدولـــــة الثقافيـــة نفسها باستضافته فى احتفالية رسمية، يقودها مفكرو الدولة ورجالها المسئولون عن التثقيف العام.

نحن نفهم سر حفاوة الوعاظ بجارودى، نظرا لضعفهم الكـــامل عن أى مواجهة فكرية مع الصهاينة، لكن غير المفهوم أن يحتفى به معرض الكتاب الدولى وهيئة قصور الثقافة والهيئة المصرية العامة للكتاب، وصحفنا القومية، والمعارضة على السواء؟! ولو كانت هذه الحفاوة التكريمية بالرجل لأنه يتعرض للاضطـــهاد بســـبب رأيـــه وفكره وعقيدته، فهو موقف كريم مشـــكور، راق وعظيـــم ونبيـــل وواجب، لكن هل كان ذلك هو سر الاحتفاليات المقامة على شـــرف جارودى حقاً؟

إذا كان هذا الفرض صحيحا، فأين كانت كـــل تلـــك الأجـــهزة التثقيفية المباركةعندما تم اضطهاد حسين أحمد أمين دون احتفاليـــة تأييد واحدة؟ وأين كانت أصواتهم المحتجة عندما تم اغتيال الشـــهيد فرج فودة ؟ وأين كانت مؤتمراتهم فى أزمة نصر حامد أبو زيـــد؟ وفى أى جحور كانوا يختفون عندما اضطُهد حسن حنفى ولم يزل، وأين هم الآن من محاكمة خليل عبد الكريم؟

الكارثة أنهم ليس فقط لم يكترثوا لهؤلاء، بل شارك بعضهم من مثقفى الدولة فى مذبحة الرأى ضدهم، وعليه فإن افتراض سبب الاحتفالية باضطهاد جارودى لرأيه لا يفسر الاحتفاليات الكبرى به، لأنهم لو كانوا يحتفون به دفاعاً عن حقه فى إعلان رأيه وما يعتقد، لكانوا فعلوها مع أبناء الوطن وهم الأولى بالتضامن «منهم من صودرت كتبه ومنهم من حوكم ومنهم من سجن ومنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر».

إذن السبب أن جارودى ينتقد أساطير الصهاينة نقدا علميا بينما يقعدهم المنهج الحجرى الثابت عن إتيان مثله؟

إن هذا الفرض يسقط بدوره فوراً، لأن لدينا مفكرين كباراً لا يقلون شأناً فى تناول الشئون الإسرائيلية بالنقد والتحليل وهم والحمد لله كثيرون. ومع ذلك لم يحتف بهم أحد، بل إن الأكثرية الساحقة لم تسمع بواحد منهم كما سمعت بجارودى. بل إن الفضيحة فى أن من يقفون اليوم إلى جانب جارودى الذى فضح أساطير الصهاينة، هم أنفسهم من طالبوا بمحاكمة كاتب هذه السطور فى كتاب كان مشغولاً بفضح أساطير الصهاينة بدوره، «السبب هو التباس الأساطير الصهيونية بمأثورات إسلامية تعد مناطقها من المحرمات». أى أنهم حاكموا كاتب هذه السطور لذات الأسباب

التى وقفوا بموجبها إلى جوار جارودى، فهل هناك فصام أفصح من ذلك؟

إذن يسقط هذا الفرض لتفسير الاحتفاليات الجارودية بدوره، لنتساءل باحثين عن فرض آخر: هل السبب أن الرجل خواجة؟ وللخواجة فى تاريخنا عقدة ودلالات ومغزى وقيمة لأنه رمز التفوق. ذلك التفوق الذى نحترمه فى دواخلنا عندما نستخدم كل منتجه التقنى، ونحتقره فى العلن بحجة أنه حضارة مادية أهملت الروح، لذلك نكرهه أيضاً. وجارودى فرز التفوق الغربى، نكره تفوقه عندما ينقد مناهجنا الحفرية وعقليتنا الأسطورية، لكنا نحبه ونحترمه عندما يفعل ذات الفعل مع الصهاينة الخواجات مثله!!! لكن هذا الفرض يسقط بدوره ولا تكفى عقدة الخواجة لتفسير الاحتفاليات الكبرى، والسبب أننا لم نحتف بخواجة آخر كان أشد اقتداراً من جارودى على المستوى النضالى والحركى. وقدم بدل العمل الواحد عشرات الأعمال فى نقد الصهيونية وتفنيد مزاعمها ومن بعض عناوين تلك الأعمال (الصهيونية فى النظرية والتطبيق، الفاشية فى ظل النجمة السداسية، التخريب الفكرى الصهيونى، الفلسطينيون شعب لا يقهر، فلسطين فى شراك الصهيونية... الخ).

كان هذا هو الفيلسوف الروسى(يفجينى يفسييف) الذى اضُطهد بسبب آرائه ونكل به حتى لم يبق سوى تصفيته جسدياً. وهو ما

قامت به سيارة سوداء فى منتصف الليل أمام بيته، فعجنت لحمه بعظمه عدة مرات. وفى ١٩٩٠/٢/٢٠ شيع جثمانه عشرات الألوف وتحولت جنازته إلى مهرجان سياسى يندد بالصهاينة، فهل سمع المحتفون من مثقفى الدولة الأماثل عن(يفجينى يفسييف)؟ لقد كان خواجة أيضا لكنه لم يكن مسلما، لقد كان شيوعيا؟!! لذلك لا يعرفه أحد فى بلادنا.

وعليه لم يبق سوى سبب واحد يفسر احتفالات منابر التثقيف الرسمى بروجيه جارودى وهو أن جارودى كان من أتباع الصليب ثم أصبح من أتباع المصحف والسيف.

لهذا فقط يحتفى بك العربان يا جارودى، ولا نظنك ترضى بالنزول إلى هذا الدرك. نعم مرحباً بك ضيفاً عزيزاً. ومعك فكرنا وضمائرنا وأقلامنا دفاعاً عن حقك فى إبداء ما تعتقد، لكنا أبداً لسنا معك لمجرد أنك مسلم، فهذا درك لا نرضاه لأنفسنا، لأنه العنصرية ذاتها.

منهج التكفير[*]

منطق القوة الغشوم هو بالضرورة منطق الكائنات التى منحتها الطبيعة القوة البدنية وسلبتها ملكة العقل والتفكير، وفى مملكة الأحياء يسير الارتقاء تطورا نحو مزيد من العقل والمنطق يصاحبه انخفاض فى مستوى القوى الجسدية. وذات الأمر ينطبق على النوع الواحد فكلما قويت حجة الإنسان ورجح منطقه استغنى عن القوة فى الصراع، كما أن ذات المنطق يؤكد أن الإنسان قد ارتقى من بين الكائنات جميعاً وحقق سيادته على كوكبه نتيجة لاستخدامه منطق العقل. فقط يلجأ إلى القوة والقتل والتدمير عندما تعجزه الحجة العقلية والبرهان فى الصراع.

وفى السنوات الأخيرة شهدنا قليلاً من المعارك الفكرية الراقية انسحبت بسرعة لتفسح المجال للون آخر يعبر عن عجز بعض الأطراف عن خوض المعارك بأسلحة نبيلة وشريفة فيلجأون إلى الأسلحة الرديئة وعادة ما تكون فاسدة ترتد فى وجوههم دون حاجة الخصم لأى تعليق. وتتعدد سبل وأدوات العجز عن المواجهة الشريفة، فيلجأون إلى كيل الاتهامات والتخوين والتكفير والشتائم والبذاءات والمؤامرات دون الوقوف العقلانى مع ما يطرح أمامهم من منطق.

---

[*] تم نشره فى مجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٩٨/٩/٧ العدد ٣٦٦٥

وغنى عن البيان أن التكفير والتخوين قد أصبح هـــو القاسـم المشترك اليوم فى لغة المشتغلين بشئون التقديس، سواء كان منـــهم المستترون تحت لافتات من قبيل (الكاتب أو المفكر الإسلامى)، ولا نفهم ماذا تعنى؟ اللهم إلا إذا كان الآخرون غير مسلمين، وهـــؤلاء تكون لغة التكفير لديهم ضمنية لكنها لا تصمد للفحص والفضح، أو سواء كان منهم المتطرفون الذين يعلنونها صريحة واضحـــة دون لف أو دوران أو مواربة.

ورغم الزعم أن هذا المنطق جديد ووارد وليس من شيم الأمـة لإلقاء اللوم طوال الوقت على العدو الموهوم خارجنـــا، فـالمعلوم للقاصى والدانى أن الأمر قد بدأ منذ معركة الجمل فـــى ٣٥هـــ، وربما قبلها فى سقيفة بنى ساعدة، ومن بعدها فى صفين ثـم فـى النهروان ثم كانت قمة المأساة فى كربلاء، وكان الشاهد الواضـح على أن ارتباط الدين بالسياسة وبالصراع على الســلطة والنفـوذ وصل إلى امتهان الدين نفسه بل ومزق الأمة، وانطلقت الســيوف حتى استأصلت حفدة صاحب الدعوة أنفسهم، وإلى ســيلان دمـاء المسلمين فى مجازر كان ضحاياها أكـثر مـن ضحايـا صـراع المسلمين مع غير المسلمين.

وكان ظاهرا للعيان أنهم جميعا علـــى تناقضاتــهم الصارخـة واختلاف سيوفهم على رقاب بعضهم البعض من الصحابة الأكارم.

ويعلمنا درس التاريخ القريب أن الأنظمة الفاشية تعمـــد إلـى تبرير مسلكها بعدد من الأدوات كان أبرزهـــا وأكثـــرها جـودة

وكفاءة (الدين) . ولأن الدين عادة ما يكون عنصراً محايداً يحمل أكثر من وجه، فإن الدولة فى الأنظمة الفاشية، وأيضا الضعيفة التى لا تجد حلاً ناجزاً لمشاكلها، تلجأ إلى وسطاء الدين المحترفين ليقوموا بالانتقاء من بين النصوص ما يوافق هوى الحكومات، أو إعادة القراءة، أو تأويل النصوص بما يبرر المسلك والخيار المطلوب.

وهنا يجد العاملون بشئون التقديس فرصتهم التاريخية لدعم مصالحهم والعودة بقوة إلى الصفوف الأمامية السيادية،وهو الأمر المتكرر عبر التاريخ فى أكثر من موطن، لكنه كان واضحا كل الوضوح فى تاريخ البلاد العربية بشكل خاص.

ومع تبدل الأنظمة الحاكمة وتوجهاتها تتبدل القراءات والتأويلات للنصوص، لسبب بسيط أوضحه الإمام على بن أبى طالب عندما أبان أنها لا تنطق بلسان لكن ينطق بها الرجال، وهو قول حق وقصد حق. لأن أى مفسر أو مؤول لا يمكنه الزعم أن رأيه هو الصح المطلق، وإلا كان كمن يزعم الاطلاع على المقصد الإلهى الرفيع.

وهنا تكمن جريمة مزدوجة، جريمة فى حق الدين وفى حق العباد، فيتم التفسير والتأويل ويقدم بحسبانه الصواب النهائى. ويتم تطبيقه على عبادالله دون اعتبار للمظالم التى تقع وترتكب باسمه، والمقصد الإلهى برئ منها. وهو الأمر الذى شهدنا بشاعاته فى

تاريخ أوروبا الذى بلغ قمته إبان زمن محاكم التفتيش، كما شهدناه فى تاريخ الدولة الإسلامية الإمبراطورية على تبدل الحكام فى دولتها وفى دولها ما بين أموى وعباسى وما بين سنى وشيعى وفاطمى. وكان كل نظام يجد لمؤسسته أسانيدها الشرعية والنصية، مع عدد غفير من فقهاء كبار يبررون للنظام وجهة نظره ومنهجه السياسى، ومظالمه وقمعه للعباد.

ولأن مصر المحروسة هلى شاغلنا وهمنا الأمس واليوم وغداً، فلا مفر من تسجيل حقيقة واضحة بشأنها، فالدولة بمؤسساتها الدينية تقدم كل إمكاناتها لإثبات حرصها على صحيح الدين من وجهة نظرها، بينما يقدم تيار الإسلام السياسى وجهة نظر أخرى هى النقيض تماماً، وكل منهما ينطلق من ذات النصوص، وكل منهما يعلم يقيناً أن هناك وجوهاً أغفلها للمقدس وسكت عنها وعتم عليها عن قصد لأنها لا توافق خياراته السياسية.

وهنا بالتحديد يحدد لنا الدكتور فؤاد زكريا نقطة الضعف الأساسية فى خلط المقدس الدينى بما له من احترام واجب بأوراق السياسة وألاعيبها. لكن ذلك الضعف يشكل فى مستوى آخر خطورة شديدة لأن خلط أوراق السياسة بنصوص الدين سيؤدى إلى خسائر على المستويين، فالسياسة لها دسائسها ومؤامراتها وتكتيكاتها واستراتيجيتها وتقلباتها التى لا تراعى سوى المصالح الدنيوية المباشرة، وتعمل بإخلاص وفق مبدأ الغاية تبرر أى وسيلة، فإذا خلطنا الدين بالسياسة أسأنا إلى الدين وعاملناه بانتهازية

واستثمرناه فى مراحل ثم أعدنا استثماره فى مراحل أخرى هى على النقيض من الأولى، وهبطنا به من قدسه إلى منطقة ومنطق لايليق بقداسته.ولو تعاملنا فى السياسة بأخلاقيات الدين وروحانيته وزهده وورعه وتقواه فستكون الخسائر محققة وماحقة وسط عالم يتعامل فى ميدان السياسة بمنطق أبعد ما يكون عن منطق الدين.

وبالإضافة إلى الضعف والخطر فى هذا المنهج، هناك أيضا تقع الجريمة فى حق الدين وفى حق الناس وفى حق الوطن،لأن الذين يخلطون الدين بالسياسة هم الذين نسمع منهم صيحات التكفير والمصادرات والتخوين، وهم يعمدون بدهاء إلى مزج الدين وأصوله بآرائهم، ويقدمونه من خلال طرائقهم فى التفكير، بهدف لا يخفى على لبيب، فالهدف النهائى أن يؤول إليهم العمل نيابة عن الله باستبعاد وتكفير كل المخالفين، وبهدف أبعد يطبقون فيه النصوص بما يوافق أهدافهم، ومثل تلك الانتهازية للدين التى يقدمونها للبسطاء من المتدينين الطيبين حقاً وصدقاً هى جريمة بكل معنى الكلمة، تتحول بالوطن إلى فاشية كاملة، سبق وعانينا منها طوال العصور السوالف.

ومادمنا بصدد نقد المنهج فإن هذا النقد يصطدم أول ما يصطدم بأصحاب منهج التكفير المتمسكين بحرفية الأصول لتطبيق النصوص على الواقع الراهن برؤية شمولية لا تراعى مستجدات العالم المعاصر بعد مرور ما يزيد عن أربعة عشر قرناً من الزمان.وإخضاع الحاضر لمرجعية ليست نصية حقاً لكن

لمرجعية قراءتهم هم للنصوص وفهمهم لها التى يقدمونها للناس بوصفها الحق المطلق.

ومن هنا فهم يتنادون بدولة يصبح فيها جهاز السلطة السياسى هو الدين من وجهة نظرهم. وأن يقوموا هم على شئونه وكلاء عن رب العباد، ومن هنا تصبح قراراتهم مقدسة، ويصبح مجرد المخالفة ولو شكلية مخالفة واعتراضاً على الدين وعلى الله. وإذا كان حكم البشر يمكن النضال ضده لتغييره فإن مثل ذلك النضال ضد حكم من يحكمون باسم الدين سيكون نضالاً ضد الله، ويتحول الصراع بين الناس إلى صراع بين الناس والله،ولنا هنا أن نتخيل حجم أنهار الدم التى ستجرى فى ديارنا، فى زمن لم يعد فيه وقت للتجارب على الوطن وعباد الله، بعد أن خضنا ذات التجارب وعانينا منها طوال القرون الغوابر.

أما الرؤية العلمية والعقلانية فإنها تظهر هؤلاء بمظهر العجز الواضح والفصيح، فهم عجزة عن الأخذ بأسباب التقدم لأن التقدم يعنى العلم والعنت والجهد والمشقة، كما يعنى الحريات الكاملة للفرد، وهو الكفر الفصيح من وجهة نظرهم. والمعلوم أن العلم لا ينمو ولا يزدهر فى مناخ القهر والاستبداد بقدر ما ينمو فى مناخ الحريات، بل إن هذا العجز لا يحتاج لإثباته، بدليل لجوئهم للأسلاف لحل مشاكل لم توجد زمنهم، بحسبانهم عكاكيز يتوكئون عليها نتيجة الشلل الذى أصابنا، الذى نتج بدوره عن هذا المنهج ذاته الذى ران على تاريخنا الطويل المتثائب.

والرؤية السلفية التكفيرية تقدم اقتناعها التام والكامل بتفوق عنصرى لا لسبب إلا للتميز بدينها على العالمين، رغم أنه ليس لمجتمع بعينه أية خصوصية تميزه بسبب دينه، لأن لكل الأمم أديانها بدورها، وإنك لا ترى على خريطة العالم من يقدم مثل تلك الرؤيا إلا بين الدول القابعة فى قاع التراتب الحضارى.

والغريب أن منهج التكفير لا يلحظ وهو يلقى بتهم التبعية على كاهل المخالفين، لا يرى أنه هو المنهج التابع العاجز عن الاستقلال عن الأسلاف، ولا يرى أنه فى تبعية كاملة لأجيال انقرضت فى زمان غير الزمان وبلاد غير البلاد. أما الأغرب فإن هؤلاء المكفرين يخالفون ما اصطلح عليه فقهاء السنة وأهل القبلة أنفسهم، ويمكنك أن تجده عند ابن نجيم فى (البحر الرائق فى شرح كنز الرقائق) وعند الملا على القارئ الحنفى فى (شرح الفقه الأكبر للإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان)، وعند ابن حجر المكى الهيثمى فى (الإعلام بقواطع الإسلام)، وعند حافظ الدين بن شهاب فى (الفتاوى البزازية)، التى جمعها ولخصها الشيخ خليل عبد الكريم، وكلها كما هو واضح مصادر ذات ثقل ووزن وتحوز اعترافاً واعتماداً واحتراماً، وتجد فيها أن حكم التكفير لا يتم بدون فتوى،وليس لآحاد الناس إصدار تلك الفتوى ولو كان قاضياً، فصحيح الفتوى يلزمه إجماع الفقهاء وعلماء الدين، ولأن تحقيق ذلك أمر شبه مستحيل فقد أجمع أهل السنة على تخطىء المسلم لا تكفيره، ويعد ذلك من ممادح أهل السنة ومحمودهم الطيب، بل وضعوا حدوداً قصوى لا يتم بموجبها تكفير من يصل به الشطط

إلى حدودها، فهم لم يكفروا مثلاً من قال إن لله جسداً كالأجساد المخلوقة، ولا من تمنى مناكحة الإخوة لأخواتهم، ولا من شك في أن النبى مدفون بمسجده بالمدينة، ولا من يؤمن بالحج لكنه لا يرى الكعبة المكية هي بيت الله المقصود، ولا من تمنى عدم تحريم الخمر، ولا من قذف جميع نساء النبى عدا عائشة لأن السماء برأتها فى حديث الإفك، ولا من أنكر صحابة جميع الصحابة عدا أبى بكر. إلى هذا الحد لا يكفر من قال به.

ويلاحظ هنا (مسألة التمنى) وأنها لا تكفر مسلماً، ولا شك أنه ضمن هؤلاء الذين يتمنون من ينشدون دولة مدنية كاملة تأتى في شكل أمانى ومشروعات وأسئلة. وضمن ذلك أيضاً يأتى نقد المنهج الذى يمكنه التشكيك فى ثوابت جرى عليها التقديس بفعل الزمان لا لكونها كانت كذلك حقاً، حيث نقد المنهج يبغى الخروج بالوطن من منطقة الأزمة سليماً معافى قوياً مقتدراً دون اعتبار أو حسبان لأهل التكفير والتنفير، بعدما علمنا مدى المساحة المتاحة للقول والرأى فى الفقه الإسلامى، وبعدما رأينا مدى تناقض المكفرين وخطورة ما يطرحون على الأمة وعلى الدين وعلى الوطن. ودون ذلك هناك طريق آخر على مفترق الطرق الكبرى، وهو طريق سبقتنا إليه أمم خرجت من التاريخ وآلت إلى علماء الحفائر والآثار، عندما قررت الثبات وعدم التغير والحفاظ على الشخصية الثقافية الجامدة الواحدة.

منهج الطائفية وجائزة التسامح(*)

فى عُرس دولى راق تسلمت السيدة سوزان مبارك جائزة التسامح التى حفظت لها حقها التاريخى عن جدارة واستحقاق، لما بذلته من جهود معلومة على مستويات عديدة، لعل أهمها المستوى الثقافى وهو ساحة تشكيل وعى المواطن، لإيمانها بالتنوير كسبيل باتجاه سيادة مفاهيم التسامح، التى لا يمكن استقرارها وتفعيلها إلا فى هياكل دولة مدنية. بهدف أن تدخل مصر عصرا تأخرت عنه طويلاً، على مستوى الحكومة والدولة والمجتمع، لتسهم بدور يليق برصيدها التاريخى من الحضارة، فى الدفع من أجل مزيد من الارتقاء الإنسانى على الكوكب الأرضى.

وفى كلمتها المتوازنة الدقيقة المفصحة عن وجه حضارى حقيقى، والأكثر رقياً وحساً إنسانياً من كثير مما نسمع فى عالمنا الثالث، أكدت هذه السيدة الجليلة أن جائزة التسامح هى لمصر جميعا، وهو ترميز واضح لأصحاب العقول يشير إلى طريق الخروج من منطقة الأزمة عبر المعانى التى تحملها الجائزة. ورغم ذلك فإن المطالع لجهود هذه السيدة مقارنا ببقية واقعنا ونغماته السائدة، لن يجد بُداً من نقد هذا الواقع قياساً على رموز جائزة التسامح ومعانيها

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٤ العدد ٣٦٦٦ (عند النشر اقتطعت المجلة أجزاء من الموضوع ولم تنشرها).

نقداً واضحا حتى لا تظل وحدها مع نفر يعد على الأصابع من دعاة الدولة المدنية ينادون فى بيداء ويصرخون فى برية.

* * *

ولا شك أن الاستعمار بكل ألوانه، والسيطرة على الآخر والتدخل فى شئونه الداخلية، وفرض إرادة القوى على الضعيف سمة من سمات التدنى الحضارى التى لم تتخلص منها الإنسانية بعد. ونحن بالطبع ألد أعداء الاستعمار، وضد كل ألوانه وأشكاله، لأننا كنا الجانب الأضعف منذ أغلقنا النوافذ على عقولنا وتقوقعنا داخل الشخصية الثقافية الثابتة الواحدة، بينما ننعيها كل يوم على بنى صهيون.

وهنا يأتى التساؤل المفترض عن مدى صدقنا مع أنفسنا فى الموقف من المبدأ الاستعمارى، وهل هو موقف مبدئى أخلاقى يتسم بديمومة المبادئ واستمرارها؟ الواضح أننا نلوم القوى لأنه قوى ولا نلوم أنفسنا لضعفناولا نبحث عن أسباب هذا الضعف لتجاوزه لنعيش دنيا الأقوياء. ونروج تبريراً لهذا الضعف أن الاستعمار يكمن لنا بمؤامراته فى كل طريق، بينما الحقيقة التى نتغافل عنها هى أن ضعفنا كان السبب فى استعمارنا وتوارى إرادتنا وتراخيها.

إننا من موقع الضعف نعلن دوماً تمسكنا بالمبادئ الرفيعة مثل رفضنا لتدخل الدول القوية فى شئون الدول الأضعف، ولكننا أبداً لم

نجد بأساً فى التدخل فى شئون أفغانستان إبان ما سمى بالجهاد ضد الشيوعية، كما لا نجد أى مانع من التدخل فى البوسنة.

نعم نحن ضد الاستعمار لكننا نرسل الدمع ثراً فى بكائيات مكلومة كلما جاء ذكر الأندلس التى تحررت من استعمارنا. وفى الوقت ذاته نؤمن عن يقين أننا رُسل السماء لاحتلال العالم ونشر كلمة الله فيه، ولم يزل خطباء المساجد والزوايا فى كفورنا ونجوعنا يدعون الله أن يساعدنا فى احتلال بلاد الغير ونفل أموالها وسبى ذراريها ونساءها.

وفى مصنفات سيد قطب نجد دعوة واضحة صريحة للتدخل فى شئون الشعوب والأمم الأخرى وفرض الإسلام عليها بالقوة، لأن منهج الإسلام هو إزالة الطواغيت من الأرض جميعاً وتحطيم الأنظمة السياسية القائمة فيها، أو أن يدفعوا الجزية عن يد وهم صاغرون. أما الشيخ يوسف البدرى فيرى أنه من واجب المسلمين إعلان الحرب على بلغاريا وأسبانيا باعتبارها دياراً للإسلام.

فهل تفصح هذه اللوحة عن إيمان بمبدأ إنسانى رفيع نتمسك به؟ أم أن الأمر لدينا كما لدى الجميع، حيث فعلنا فعل القوى زمن القوة فأقمنا إمبراطورية كبرى باحتلال بلدان المتوسط جميعه، وهو الأمر الذى يسقط حجة تميزنا الثقافى الذى ندعيه ونترفع به على العالم، فقانون القوة والضعف يسرى على الجميع دون تميّز لشخصية قومية على أخرى.

وهناك مشترك واضح بين أحوال الأمس وظروف اليوم يقف وراء استمرار دعوة القوة زمن الضعف، وهو المشترك الذى لا يجعلنا نلتفت إلى أمراضنا الذاتية لعلاجها، وهذا المشترك هو منهج الطائفية العنصرى، الذى يكاد يلغى الوطن ومفاهيمه من خريطة همومنا. فقط نحن نكرر ونكرس طوال الوقت مفهوماً عنصرياً مفاده أننا خير الأمم بديننا والأفضل بين العالمين لأننا حزب الله وكل آخر هو فى الدرك الأسفل لأنه حزب الشيطان.

وإعمالاً لهذا المنهج دعا الأستاذ الحمزة دعبس الرئيس الأمريكى كلينتون للإسلام، وهى الدعوة التى سبق ووجهها لسلفه بوش.وأبداً لم يتساءل الأستاذ دعبس عما يمكن أن يُغرى بوش أو كلينتون بالإسلام وهو يرى أحوال المسلمين فى أدنى درجات الأمم. ويبدو أنه قد تصور أن مجرد إسلام كلينتون يعنى دخول الأمريكان فى دين الله أفواجا، كما لو كان شيخاً لقبيلة تتبع سيدها، غير مدرك للفارق بين طرائق الأمريكان وطرائقنا فى التفكير وفى الأنظمة القانونية والاجتماعية والسياسية. ثم لابد أن نتساءل عن موقفنا لو فكر كلينتون بنفس المنهج وطالبنا بدخول دينه أو الحرب أو الجزية؟

إن الطائفية كرؤية عنصرية لا تشكل خطراً على الآخر المخالف خاصة مع وضعنا المزرى خارج الحضارة،لكن خطرها الماحق على الوطن والناس فى هذا الوطن. ولأن أصحاب المنهج الطائفى ينزعجون من قوى الاستكبار فيبدو أن الأستاذ دعبس رأى

أن الحل هو الاستسلام لقوى الاستكبار شريطة أن يكونوا مسلمين، ولا بأس فى هذه الحال من التبعية، وهو ذات المنطق الذى قبلنا بموجبه حكم الديلم والمماليك والعثمانلية وغيرهم من سقط متاع الشعوب ومن سبقوهم على أكتافنا دوراً فدوراً، لا لشيء إلا لكونهم مسلمين، مما أدى إلى توارى مفهوم الوطن وكاد يلغيه بالكامل.

والمنهج الطائفى لا يتوقف عند تلك الأسماء، إنما يتعداه إلى هيمنة للمنهج العنصرى سياسياً واجتماعياً وثقافياً للدولة والمجتمع ومجموع القيم والسلوك للأفراد والمؤسسات. بينما الشرط الأول للكرامة الوطنية هو تماسك الوطن فى مراحل التحول والمنحنيات الخطرة، وهو ما يغفله المنهج الطائفى ولا يستطيع حتى التفكير فيه.

وهنا نستأنس بفقرة للأستاذ نجيب محفوظ أوردها فى كتاب أصدرته الهيئة العامة للكتاب ضمن سلسلة كتب مواجهة الإرهاب يقول فيها: «هناك ملاحظات على تعامل الدولة مع المواطنين وما يشوبه من تحيز وتفرقة .. والإعلام كثيراً ما يذيع على أوسع نطاق ما يعد استهانة أو تحقيراً أو إنكاراً لعقائد الآخرين، دون مراعاة لما قد يسببه ذلك من هزات فى تماسك المجتمع».

وهذا يعنى أننا نفتقد لعنصر التماسك الوطنى ليس بسبب غيرنا لكن بسبب منهجنا، رغم أن لدينا دستوراً ينص على قواعد المدنية، وإن إعمال هذه النصوص لتحقيق الحريات المدنية هو الكفيل

بالوحدة الوطنية التى هى أساس هوية الوطن، فهوية المسلم المصرى مصرية لا أفغانية ولا حجازية، وهوية المسيحى المصرى مصرية لا أمريكية ولا فرنسية، وعدم إعمال تلك النصوص بوضوح وبسرعة يعنى تشرذم الولاءات حيث ينتمى المسلم المصرى إلى الأفغانى والحجازى وينتمى المسيحى المصرى إلى الأمريكى والفرنسى.

وقد سبق وقلناوزدنا أن لمصر ثلاث ثقافات لا ينبغى أن تعلو واحدة منها فوق الأخريات، وتلك الثقافات هى الثقافة المصرية القديمة الأصيلة، ثم الثقافة القبطية وهى ثقافة مصرية مكتوبة بالحروف اليونانية، ثم الثقافة العربية الإسلامية الوافدة. وإن تسييد الثقافة العربية وحدها فوق الثقافات الوطنية الأخرى يطعن فى صدق مبدأ المواطنة المصرية. لأن من يبغى سيادة الثقافة العربية وحدها لا يرى فى ثقافات مصر السابقة ثقافة له، مما يعنى أنه لا يفكر كمصرى، بل كمستوطن عربى غاز، لهذا نكرر أن منطق الطائفة يستتبعه بالضرورة إلغاء مفهوم الوطن بل وتمزيق هذا الوطن.

والملاحظ أن أدعياء الثقافة العربية وحدها يتجاهلون دور المسيحيين المصريين والعرب فى صياغة المنظومة الثقافية المصرية والعربية مما يؤدى إلى قلقهم على مصيرهم وشعورهم بالغربة فى وطنهم لحصرهم فى خانة الطائفة وليس فى مفهوم الوطن الأرحب. والكلام عن تسامح المسلم مع المسيحى لا يغير

واقعاً لأنه فى مفهوم المواطنة لا يفترض وجـــود طائفـــة تســود وتتسامح أو لا تتسامح، بل يُفترض مبدأ المساواة لا مبدأ التســـامح مع أهل الذمة. وقد أقر الدستور المصرى مبدأ المساواة بصـــرف النظر عن العقيدة، كما وقعت مصر على الإعلان العالمى لحقــوق الإنسان الذى يقول فى مادته الثانية: «لكل إنسان حق التمتع بكافــة الحقوق والحريات الواردة فى هذا الإعــلان دون تميـيز بسـبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أوالدين أو الرأى السياســى أو أى شيء آخر»، ودرس السودان ماثل أمامنا منذ فجرته الطائفية.

وتكون الكارثة أعمق عندما تعتقد الطائفة السائدة أنـــها تمثـل الخير كله بحسبانها حزب الله. لأن هذا يعنى أن من يخالفها مخالف للحق لذلك لابد من تدمير المخالف وإزالته.وهنا تفرخ الممارســات الإرهابية وتبيض، ومن هنا نلح على أن علاج ظاهرة الإرهـــاب ليس فقط بالمواجهات الأمنية، إنما بتفعيل المنهج المدنى على كـــل المستويات. والمعلوم أن من يرفض المنهج المدنى صاحب مصلحة طائفية ومن يطلبه صاحب مبدأ وطنى، فأغلبية باكستان المســـلمة ترفض تطبيق المنهج المدنى بينما تلح فى طلبه الأقلية المسلمة فــى الهند. فالمنطق المدنى ينحاز للإنسان وليس إلى طائفته أو طبقتـــه ويقوم على الحرية ولا يجبر أحداً على اعتناق مبادئه بالرصـــاص والرشاشات. أما المنهج الطائفى فهو الذى دفع بالدكتور أحمد شلبى فى سلسلة المواجهة ذاتها التى أسلفنا قول الأستاذ نجيـب محفــوظ فيها، ليقول:«أعداؤنا فى الخارج اهتزوا لسقوط واحد أو أكثر مــن

الأقباط بيد المسلمين ولكنهم لا يعيرون أى التفات لسقوط الآلاف من المسلمين بيد المسيحيين فى البوسنة والهرسك».

وبغض النظر عن قوله بسقوط واحد أو أكثر لما فيه من تزييف فلنا أن نلاحظ إلى أى حد وإلى هذه الدرجة يغطى منهج الطائفة مساحة الرؤية ويصبح الأقرب للمسلم المصرى المسلم البوسنى وليس القبطى المصرى الذى تصبح دماءه حلالاً وعليه أن يدفع ثمن ما يحدث فى البوسنة والهرسك.

ألا ترون أننا بحاجة إلى تغيير عظيم وجهد أعظم حتى نستحق كرم السيدة سوزان مبارك بإهدائنا جائزتها، جائزة التسامح؟!

الواحدية والتعددية(*)

هناك نغمة سائدة يرددها الإسلام السياسى عبر مجلاته وصحفه المتعددة، وعبر مقارّه التى تتعدد بتعدد المساجد والزوايا التى تعد بمئات الألوف، وهى النغمة التى ترسل نواحها وعويلها وهوانها تندب توارى الفكر الإسلامى فى أجهزة التثقيف والإعلام الرسمى للدولة، وأن تلك الأجهزة قد فتحت أبوابها للفكر العلمانى على مصراعيه. وتصحب تلك الشكوى أمثلة على ذلك بالمسرحيات الهزلية والأفلام الخلاعية والإعلانات المبتذلة والرقص وما إلى ذلك، كما لو كانت هذه هى العلمانية.

والمدهش أن تجد تلك النغمة المزورة آذانا صاغية دون الوقوف وهلة للتأكد (فيما ينبهنا الدكتور فؤاد زكريا) من صحة ذلك الاحتجاج، ودون مقارنة بين عدد الصحف والمجلات والكتب الحزبية والرسمية التى تكرس وجهة نظر الفكر الإسلامى والسياسى منه خاصة، ولا تجد على الوجه الآخر مقارنة لنقول (مقارنة بين كذا وكذا) لأنه لا توجد مجلة ولا صحيفة واحدة مخصصة لمفكرى التيار العلمانى على غرار اللواء والدعوة والشعب والنور وعقيدتى... الخ. بل إن أى مفكر علمانى يحاول أن

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢١ العدد ٣٦٦٧

يجد أى منفذ يصل به إلى وعى الناس، ويتحايل فيما يكتب ويلتف ويحاذر لكى يقول كلمته، هذا إذا وجد المنفذ. ثم هل سمعنا برنامجاً واحداً على أى من قنواتنا التلفزيونية أو الإذاعية يخلو من لغة ومفردات واصطلاحات الفكر الإسلامى وحده. حتى فى البرامج العلمية المفترض أنهاعلمانية يتم السطو عليها لصالح الفكر الدينى الأحادى السائد، لتفريغها من محتواها ومضمونها العلمى لصالح ما هو أبعد ما يكون عن العلم، ثم هل سمعنا برنامجاً واحداً ولو مرة فى الشهر، بل ولو مرة فى السنة يخصص للفكر العلمانى؟ أو هل سمحت تلك الأجهزة لمفكر علمانى ليدافع عن نفسه إزاء الحملات الضارية ومحاكمات التفريق والتكفير والتنفير؟

إن دولة المؤسسات المدنية التى نزعمها للعالم لا تبرز فيها سوى تجليات الفكر الإسلامى وحده على كل المستويات، وهو ما يعنى أن أصحاب هذه النغمة يريدون المزيد، ولم يبق من مزيد سوى السلطة نفسها. وهكذا سجلت مؤسسات الدولة (فيما لاحظ الدكتور غالى شكرى) تراجعات إثر تراجعات أمام التيار المتشدد حتى تحول الإعلام إلى أدلجة لوعى المواطن وتهيئته لقبول ما يطرحه الإسلام السياسى، والظهور بمظهر التناقض أمام رجل الشارع،ما بين شعارات اقتصاد السوق والاستثمار والسياحة وبين التدين الذى هو على النقيض من هذه الشعارات. وكان لجوئها إلى إعادة إنتاج الأيديولوجيا الدينية بانتقاءات تخدم شعاراتهامدعاة إلى ازدواجية فى الإعلام والتعليم والقوانين (خاصة الأحوال

الشخصية)، وهو ما يفتح فى وعى المواطنين الثغرة على كامل اتساعها للإسلام السياسى ليقوم بدوره بانتقاءات أخرى هى على النقيض، فترد الدولة بمزيد من البرامج والتشريعات والمقررات، بينما حقيقة ما يحدث هو أن السلطة تسلم وتقر بما تفعله فى إعلامها وتعليمها بصحة ما يطرحه الإسلام السياسى، ويصبح وعى المواطن مع أحقية الجماعات فى استلام السلطة لتنفيذ ما أكدت السلطة صدقه، ولأن تلك الجماعات تصبح هى الأولى بتنفيذه.

وترتب على تراكم أخطاء أجهزة الإعلام والتعليم سيادة فكر واحد أحادى مغلق على مستوى المجتمع والرأى العام والقيم السائدة دون الالتفات لحظة إلى أسباب الكوارث وإلى خطأ المنهج، الذى لابد أن ينتهى بالضرورة بحسابات التنبؤ العلمى إلى سقوط مروع سيبدأ على المستوى الاقتصادى حتماً إذا لم يتم الإسراع بالربط بين سياسة الانفتاح الاقتصادى ونظام السوق وبين ليبرالية كاملة تطبق مشروعها المدنى فى الواقع، بما يسمح بتعددية ثقافية وسياسية ودينية ومذهبية، وأن يعترف هذا المشروع باختلاف الأصول والمصالح والأعراق والعقائد والعبادات والرؤى والفلسفات، بحيث تصبح المرجعية التأسيسية هى مصالح المنتجين ومصالح المجتمع المدنى لفتح النوافذ على العقل بتأسيس حريات الفرد الكاملة، ليجد العقل مناخه الحر، وهو المناخ الطبيعى لفرز الكشوف والاختراعات والإبداع التقنى والفنى والأدبى. وهو ما سيؤدى بالضرورة إلى استقلالية الاقتصاد المصرى واستقلالية الإرادة

واستقلالية القرار. حيث سيتميز الاقتصاد الوطنى والسياسة الوطنية بخصوصية المنجزات والكشوف والمعلومات فيقف إزاء الآخر قادراً على المنافسة ونداً وليس عالة على ماكينة الكشف التكنولوجى المستوردة.

* * *

ولأننا قطعنا ذاكرتنا التاريخية وتوقفنا عند زمن السلف الصالح وحده وأسقطنا ما قبله لأنه حضارات كافرة، وأسقطنا ما بعده لأنه تلى خير العصور وانحدر إلى البدع والمحدثات،ففقدنا تلك الذاكرة ولم نعد نعى دروس التاريخ حتى تاريخنا الإسلامى تاريخ الدولة العربية الإمبراطورية لنعرف على الأقل السر الحقيقى الموضوعى وليس الأسطورى الوهمى وراء عزتها واقتدارها وعافيتها إبان ذاك. ولم نحاول أن نراها وهى تفتح نوافذها لكل ألوان التعددية فى الثقافات فنهلت من معارف البلاد المفتوحة وحضاراتها القديمة، من فارس إلى مصر ومن اليونان إلى الرومان. عندما قامت حركة ترجمة نشطة كبرى قام عليها مسلمون ويهود ومسيحيون. ومع الانفتاح الثقافى تحولت الحركة إلى الكشف والإبداع فظهر الخوارزمى وابن النفيس وابن الهيثم وابن سينا وابن رشد. وعلى مستوى الفكر الدينى الإسلامى كانت هناك تعددية هائلة ومدارس متناقضة متعاصرة متتالية، من حشوية إلى مرجئة إلى معطلة إلى سنة إلى شيعة إلى معتزلة إلى أشعرية.

وعلى مستوى الفقه الإسلامي نفسه تعددت الآراء واختلفت داخل الزمن الواحد فتعاصر الفقهاء المختلفون حول قضايا الدين، فعاش أبو حنيفة النعمان (٨٠-١٥٠ هـ) زمن مالك (٩٣-١٧٩ هـ)،وعاصر الشافعي (١٥٠-٢٠٤ هـ) أحمد بن حنبل (١٧٤-٢٤١ هـ). وأسس كل منهم مذهباً غير الآخر، بل وظهرت تيارات إلحادية كانت ضريبة الحرية والتقدم والقوة، فكان هناك المعرى وابن الراوندى والرازى. واختلف المسلمون حول التفاسير، بالمأثور أم بالعقل أم بالرؤى الصوفية،واختلفوا حول مدى اعتبار أسباب النزول، وعلى ظاهر النصوص وتأويلها. وفى علوم الحديث اختلفوا حول صحيحها وعدد هذا الصحيح، واختلفوا حول حجية السنة وحجية الإجماع، وحول معنى الصحابة وهل كانوا جميع من عاشوا زمن الدعوة أم المقربين فقط، ولم يتم تكفير أحدهم ولم يرفع أحد عليهم سلاحا ولا طلب محاكمتهم، بل كان الواحد من كبار الفقهاء يقول: ربما كان رأيى هو الخطأ ورأى غيرى هو الصواب.

لقد فتحت الأمة نوافذها فتجدد هواءها وارتفع شأنها وعندما بدأ عصر الانتكاس والتقوقع وسيادة منظومة الشخصية الثقافية الواحدة المتحالفة مع السلطان بدأ التكفير والتبديع وصودر المعتزلة واختفت كتب بن الراوندى التسعون وحُرقت مصنفات ابن رشد ونفى إلى بلاد الفرنجة، لندخل نحن العصور المظلمة نصنف كل شئون الحياة بين الكفر والإيمان وبين الحلال والحرام، بينما بدأت أوروبا تنويرها بعصر مدرسى عُرف اصطلاحا بعصر الرشدية اللاتينية

نسبة لابن رشد لتنطلق بعد أن أخذت بتصنيف آخر ما بين مدى النفع والضرر على الناس والأمم، وبين الصواب والخطأ العقلى والعلمى والعملى بما تقتضيه مصالح المجتمع والمنتجين.

وتوقف زخم أمة العرب مع سيادة السلفية المصمتة الواحدية التى لا تقبل الآخر ولا ترضى بغير شخصيتها الثابتة وترفض أى تغيير أو تبديل.وكان هذا هو درس التاريخ بل درس تاريخنا نحن وليس تاريخ آخر. فالحضارة تزدهر وتتفتح عندما تنفتح على الآخر وتسمح بالتعددية، وتسقط عندما تسقط فى الواحدية والمطلقات اليقينية والذات النرجسية المتضخمة. وهو ذات الدرس الذى حدث بالأمس القريب عندما تحول الاتحاد السوفيتى من دولة عظمى إلى دولة مغلقة على نصوص ماركسية مقدسة تكفر المخالف، فكان السقوط مروعا.

وهنا ينبه الدكتور غالى شكرى إلى أن أوروبا قد وعت الدرس وهى تصحو من عصور ظلامها الواحدى فانفتحت على التعددية، وقررت أن تكون وارثة لكل الحضارات القديمة والثقافات على تعددها، من تراث اليونان إلى الرومان إلى الفراعنة إلى الرافدين إلى الهند إلى الصين إلى فارس، ومن أوزيريس إلى جلجامش إلى أوديب، دون عقد نفسية أو دينية، ولأنهم كانوا القادرين على تلك الوراثة وأمكنهم اكتساب قدرة التغير والتكيف، أصبحوا بالفعل هم الورثة الشرعيون لمأثور الإنسانية، ولم يكونوا مثل أولئك الذين

يدّعون البنوة لتراث بعينه من باب سرقة التركة. وانطلق الورثة الشرعيون دون تعصب لتراث الغرب وحده، ودون أن يحتسبوا أخذهم عن تراث غيرهم غزواً ثقافياً.بينما نقبع نحن نؤكد دوماً أن الغرب قد أخذ عنا،لكنا لا نقبل أبداً الأخذ عنه وإلا كان غزواً ثقافياً، لا لسبب إلا لأننا الأمة الكاملة المختارة التى تملك كل المعارف اليقينية فى كل شأن ممكن منذ الخليقة وحتى نهاية الأزمان.

اليولياويون والإسلاميون(*)

إن علاقة حركة ضباط الجيش اليولياويون بتيار الإسلام السياسى علاقة تاريخية مركبة فيها الكثير من وشائج الاتصال لقيامهما على أيديولوجيا تتفق فى تفاصيلها الدقيقة، وتختلف وتتناقض فقط عند منطقة السلطة والسيادة. وهو الأمر الذى يحتاج إلى بعض الفحص لفك الاشتباك بين الخيوط المعقدة فى تاريخ تلك العلاقة، وإلقاء الضوء على القواسم المشتركة وعلى مناطق المغايرة والانفصال.

والمعلوم أن حركة الجيش فى يوليو ١٩٥٢، والتى لبست عباءة التيار العروبى القومى الشامى لتوسيع مساحة الزعامة، قد بدأت تواصلها مع تيار الإسلام السياسى قبل يوليو ٥٢ بحوالى عشرين عاماً، عندما كانت جماعة الضباط الأحرار تحت قيادة عزيز المصرى، الذى عين عبد المنعم عبد الرؤوف ضابطاً للاتصال بين الإخوان المسلمين والضباط الأحرار باعتباره عضواً فى كلا الجماعتين.

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٨ العدد ٣٦٦٨.

ومعلوم أن أنور السادات قد التقى بحسن البنا أكثر من مرة سنة ٤٢ للتنسيق بين الحركتين تأييداً للفاشية الألمانية.

وبعد هزيمة ١٩٤٨ اتُهم جمال عبد الناصر بتدريب الإخوان على حمل السلاح والاشتراك فى جرائم اغتيال ولم تثبت عليه التهمة، فى الوقت الذى كان فيه صالح أبو رقيق الزعيم الإخوانى ينقل بمساعدة عبد الناصر الأسلحة المهربة من المعسكرات إلىعزبة القيادى الإخوانى حسن العشماوى بالشرقية. ومن المعلوم أيضاً أن الفريق الوحيد فى مصر الذى تمت إحاطته بموعد قيام الحركة بالاستيلاء على السلطة كان الفريق الإخوانى، وتم ذلك فى مقابلة بين كمال الدين حسين وجمال عبد الناصر وبين صالح أبو رقيق.

وأصدر مجلس قيادة الثورة مع استيلاء اليولياويين على السلطة فى مصر قراراته بحل جميع الأحزاب، لكنه استثنى من ذلك جماعة الإخوان المسلمين، بل وأشركت حكومة يوليو بزعامة محمد نجيب، ثلاثة من الإخوان فى وزارتها.

وبدأت بوادر الطلاق بين الفريقين مع اشتراط حكومة الثورة عدم اشتغال الإخوان بالسياسة، فكان رد مكتب الإرشاد صلفاً يطلب من الحكومة عرض أى قرار لها على مكتب الإرشاد للموافقة عليه قبل تنفيذه. وهو الأمر الذى أدى إلى مجموعة من التداعيات تحول فيها الحلفاء إلى أعداء ألداء، فصدرت الأوامر بحل الجماعة والقبض على قياداتها فى ٥٤. فقرر الإخوان التخلص من عبد الناصر إبان خطابه

فى المنشية بالإسكندرية فى ذات العام، وهو ما أعطى الفرصة لليولياويين للتخلص من الإخوان بعنف انتهى باعتقال الآلاف وإعدام ستة من القيادات.

وبانتهاء مدة العقوبة خرج الإخوان عام ٦٤ من السجون لكنهم عادوا إليها خلال عام واحد بعد أن أعادوا تنظيم أنفسهم تحت مظلة أفكار سيد قطب بهدف تدمير المنشآت واغتيال القادة اليولياويين والاستيلاء على السلطة، لكنها كانت المرة الأخيرة لهم فى الزمن الناصرى إذ انتهت بإعدام رؤسائهم وإلقاء بقيتهم فى المعتقلات مع تجريم نشاطهم وطنيا ودينيا وتحريمه بالكلية، إلى أن أعادهم أنور السادات فى صراعه مع التراث الناصرى ورجاله،لكن لينتهى الأمر كما هو معلوم باغتيال السادات على أيدى الإسلام السياسى فى تراجيديا علنية تاريخية تشهد بمدى التركيب والتعقيد فى العلاقة بين التيارين، لكن ذكرى التعذيب والمعتقلات والإعدامات ظلت الهاجس الثأرى الدائم لدى تيار الإسلام السياسى إزاء الناصرية، والدعوة القومية فى عمومها.

ووشائج الاتصال بين التيارين تقوم على بنية تأسيسية مشتركة فى عصب الأيديولوجيا ذاته، فالتعصب سواء للعنصر القومى العروبى عند اليولياويين أو للطائفة الدينية عند الإسلاميين سمة واضحة أفصحت فى حكومة الجيش عن عبادة البطل الفرد المنقذ. وهو الأمر الذى لم يحاول تيار الإسلام السياسى إخفاءه عندما وجه رسالة مفتوحة فى

صحيفة الأخبار بتوقيع سيد قطب لرئيس الحكومة حينـــذاك اللواء محمد نجيب يطالبه بإقامة ديكتاتورية عادلة ونظيفـــة. وأفصحت السنوات الأولى لسلطة يوليو عن منهج ديكتاتورى واضح فأقصت الدستور وحلت الأحزاب وألغـــت البرلمـــان ووضعت أقصى الإجراءات الاستثنائية، فكان الوجه الفاشـــى أول العلامات المشتركة بين الفصيلين.

وطبقت يوليو مبادئ الفاشيست بإخلاص، فالفاشية تختلق الأعداء وتخترع المظالم التاريخية لتضمن ولاء الجمـــاهير وانضوائها تحت قيادتها إزاء الأخطار ولمواجهة الأعـــداء، والفاشية تحول مناهج الإعلام والتعليم إلى تغن دائم بالقدرات الخارقة للبطل الملهم. والفاشية لا تترك أى مساحة للـــرأى فيصبح الرأى واحداً والحزب أوحداً، أما المعتقلات والمشانق فهى السلاح الأمثل بيدها لحسم أى خلاف، ولو حدث عكـس ما حدث واستولى الإسلاميون على السلطة لفتكوا بحلفائـــهم بشكل أكثر صرامة وبشاعة.

كذلك يتفق الفصيلان فى مشترك معلـــن يعلـــى مفـــهوم الجماعة والأمة على حســـاب الفـــرد وحرياتـــه وحقوقـــه الإنسانية، فالهدف الأعظم هو الأمة والجماعة أمام الأعـــداء، وتتماهى الأمة فى شخص الزعيم فيصبحا رمـــزاً واحـــداً. وبسبيل ذلك لا بأس من إهداركرامة المواطن والخوض فـــى بحارالدم لأن الفرد لا يوجد ولا يريد ولا يفكر ولا يرى إلا

من خلال الجماعة وبموافقتها. وعلى الجميع اعتناق عقيدة الأمة المتميزة بلسانها ودينها ورسالتها الخالدة،بغض النظر عن وجود مواطنين أصلاء فى الوطن لا يدينون بالإسلام ولا يرون قدسية فى لغته.

ولأن الأمة المقدسة هى الصح الأوحد المكتفى بذاته فى المطلق، فلا وجود للفرد أو للرأى أو العقيدة المخالفة حتى لو كانت دينية، وحتى لو كان ذلك ضد مفهوم المواطنة السياسى الذى يضم المواطنين جميعا بغض النظر عن ألوانهم وعقائدهم وعروقهم.

وعقيدة الأمة الجماعة مسكونة دوما فى المنطقة العربية بهاجس الفتنة والتفرق،لأن الدولة العربية الأولى قامت على احتلال دول المحيط وتعريبها ثقافة ولغة ودينا ما أمكن، وهى على علم يقينى أن لهذه البلاد حضارات ولتلك الحضارات أصحاب وعقائد مخالفة، لذلك كان منطق الأمة فوق العقائد وفوق الأفراد وفوق المذاهب وضد أى تعددية قد تفتح الباب إلى نزعات استقلالية تم تجريمها قوميا ونعتت بالشعوبية الملعونة من العروبيين ومن المتأسلمين على حد سواء.

إذن هناك أرضية أيديولوجية واحدة تجمع الطرفين،لكن هناك أيضاً تناقضات حادة لا يمكن إغفالها، ويعلمها يقيناً التيار القومى الناصرى ويتغافل عنها. تناقضات

يغذيها اختلاف جذرى واستراتيجى عميق حيث يتناقض المشروع الإسلامى التاريخى مع الفكرة العربية القومية بل ويناهضها، ويغذى العداء لها ذكريات الإعدامات والمعتقلات والروح الثأرية المتربصة للقصاص الذى فيه حياة لأولى الألباب. ناهيك عن التناقض التأسيسى بين المفهوم العروبى الذى يقصر القومية على العنصر العربى وبين المفهوم الإسلامى الطائفى الجامع لكل المسلمين بغض النظر عن غير المسلمين من عرب مواطنين.

وبات واضحا أن معادلة النهضة التى أقامتها دولة محمد على قد انتهت بكارثة الهزيمة الكبرى للناصرية فى ٦٧، قبل أن يتمكن النظام العسكرى من تحقيق الفكرة القومية وإقامة الإمبراطورية على غرار دولة الخلافة الغابرة، فاكتفى بإقامة أقواس نصر وهمية فوق ردم من جثث الشهداء والمعتقلين وكرامة الإنسان والاقتصاد المنهار. ليتكرر درس التاريخ الدائم: أن غياب الحريات يؤدى إلى غياب مفهوم الوطن وأن التميز العرقى والطائفى تصحبه بالضرورة قوة القهر السياسى والمذهبى فلا يفرز فى النهاية سوى النكبات والهزائم. ومع الهزيمة ثم غياب الزعيم الملهم سقطت مراكز القوى السيادية التى كانت تعشش فى أرجاء البلاد لكن لتفسح المكان للفصيل الإسلامى ليستعيد نشاطه ويطرح مشروعه البديل تحت ذات اللاءات الفاشية.

وبالهزيمة وغياب الزعيم وسقوط المشروع شعر المثقفون الناصريون بعد انحسار نفوذهم باليتم والضياع فى العراء، فقاموا يبحثون عن ملجأ وملاذ يضعهم مرة أخرى فى مساحة السلطة عند المشروع البديل المنتظر. كان الملجأ وأقرب المشاريع لذات المنهج وذات الفكر وذات الأيديولوجيا هو مشروع الإسلام السياسى، فبدأ الغزل فالحوار فالتحالفات، لكنها أفصحت عن وجه ردىء أبان عما آل إليه حال المثقفين اليولياويين، فى صحف حزبية قامت تتكسب بنفحات بترودولارية لمجرد الاستمرار فى الوجود، مقابل صفحات دينية موسعة تردد أبشع المقولات الفاشية وتضرب كل مساحات الحرية، معتمدة على حجة معلنة وهى أن عداء الإسلام السياسى للغرب كاف وحده كمعيار لصدق التوجهات ومبرر للتحالفات، مع إغماض العين تماماً عن دور هذا الغرب فى دعم وإقامة عمد تيار الإسلام السياسى، وأن أشد أنصار هذا الغرب فى المنطقة هو المركز القدسى للإسلام السياسى ومصدر التمويل الدائم للحركات الإرهابية الفاشية فى الوقت ذاته.

وفى مواجهة الإرهاب أصدرت الهيئة العامة للكتاب سلسلة (المواجهة) المفترض أنها كرست لتأسيس وعى وطنى ديمقراطى فى مواجهة الإرهاب الفاشى، لكن للمفارقة أن تجد هذه السلسلة تؤسس للحلف بين الفصائل الباقية من تيار يوليو وبين الإسلام السياسى، فنقرأ فلسفة هذا التحالف فى كتاب

جذور الإرهاب حيث يقول الدكتورمحمد الفيومي صفحة ٩ موضحاً قاطعاً: «إنه لا مستقبل للأمة العربية إلا بهما، فلا عروبة من غير إسلام ولا إسلام من غير عروبة، وهما معاً من ركائز الأمة التاريخية والحضارية، ومنهما تستمد أصولها الإيمانية والعقائدية، والتشكيك فيهما يؤدى إلى زعزعة الثقة فى نفوس الشباب ويصبح لديه كل شيء مباح، مادام الإسلام قد أصبح قضية ثقافية يجوز حولها النقاش والجدل».

الرجل يضع شروط التحالف واضحة، فهو لا يرضى مبدئيا بأى خلاف أو جدل خاصة حول الإسلام فذلك فى رأيه سبب الإرهاب. هذا رغم اختلاف المسلمين فرقاً ومذاهب وفقها زمن الإمبراطورية، ورغم الحس الشعبى الذى رأى أن فى (اختلافهم رحمة)، حيث يسمح الاختلاف بالتعددية فى الرأى وعدم تسلط رأى أوحد لا يرحم. وعليه فلا يرى الدكتور الفيومى مستقبلاً للأمة العربية بدون إسلام متغافلاً تماماً عن ملايين المسيحيين العرب، ولم يقل لنا هل نؤسلمهم جميعاً وهل هذا ممكن فى عالم اليوم؟ أم نفعل معهم ما فعله النظام الناصرى مع اليهود المصريين عندما طردهم من وطنهم ليعطيهم ذخيرة لدولة إسرائيل؟

هنا ننصت إلى صوت آخر، صوت مسيحى عربى هو صوت أنطوان عويس يرد على هذا التحالف فى مؤتمر

العلمنة والهوية العربية بلبنان فيقول: «إذا كانت العروبة مرتبطة بالإسلام فإني لا أقبلها، وأنا أتكلم كمسيحي ماروني من كسروان، وأظن أن ٩٩% من المسيحيين لا يقبلون بها، أما إذا قالوا إن هذه العروبة هي في الوقت نفسه ديمقراطية علمانية، فالمؤكد أن ٩٩% من المسيحيين يقبلون بها».

هل يجوز هنا تكفير الرجل وطنياً وتخوينه قومياً على العادة الفاشية؟ وهل يختلف أحد سوى الفاشيست على أن الوحدة الوطنية هي القاسم المشترك الأعظم في الهوية التي توحد المواطن بالوطن؟ وهل الدعوة لتحالف القومي والإسلام تقيم حلفاً وطنياً أو قومياً في مواجهة الآخر أم أنها تفتت الجبهة الوطنية وتنشر الفرقة في الصف الوطني؟ وهل نتج هبوطنا حيث نقبع الآن إلا عن تفعيل لاءات الصراع الديني العنصري مع إسرائيل؟فأعطينا إسرائيل مشروعية وجودها العنصري الطائفي في المقابل؟ وأسسنا العداء العنصري الطائفي في وجدان الجماهير حتى دفع المسيحيون المصريون ثمنه على يد الإرهاب لأنهم ليسوا مسلمين، فهم ليسوا مواطنين، بعد أن غاب مفهوم الوطن وحلت محله الطائفة والأمة الجماعة.

هذه مجمل الاتفاقات والفروق والتداخلات، لكن الفارق الجوهري بين المفهوم القومي العروبي وبين الإسلامي، هو أن الإسلام دين فهو قيمة روحية وليس وطناً، أما العروبة

فهى قيمة حضارية تاريخية مادية، بدليل أن حضارة المسلم العربى ليست هى إطلاقاً حضارة المسلم الأفغانى والصينى وأن حضارة المسيحى العربى غير حضارة المسيحى الأمريكى أو الفرنسى.

الفروق والتناقضات شديدة الوضوح لكن الأرضية الجامعة الأوضح التى تجمع التيارين دوما بشكل سافر أن كليهما فاشيست.

الأبواق الفاشية(*)

لأسباب وجيهة نعيد التذكير بالعلامة الكبرى بين السمات الرئيسية للمنهج الفاشى فى التفكير ألا وهى زعم امتلاك الحقيقة الكاملة والحلول النهائية لكل المشاكل مع تشخيص الفكرة فى شخص صاحبها الذى يصبح الزعيم الملهم البطل المنقذ، وهى السمات التى ينبنى عليها رفض أى مخالفة أو اعتراض أو نقد. حيث تتوحد الفكرة بشخص الزعيم وبالوطن معاً، وتصبح مجرد مناقشة الفكرة أو نقد الأيديولوجيا أو مراجعة النفس للكشف عن الأسباب التى آلت إليها أحوال الأمة، أو الاعتراض على بعض ممارسات الزعيم أو ذيوله، تصبح خيانة للوطن بعد توحيد الأيديولوجيا والزعيم بالوطن «الذى هو أكبر من أى زعيم». ويتحول النقد الذاتى إلى بيع لدماء الشهداء وسقوط فى حبائل الإغواء الصهيونى الصليبى الاستشراقى وهلم جرا

وليس أدل على صدق هذا الطرح مما حدث عندما اقتربنا من مناقشة المنهج اليولياوى ومناطق اتصاله وانفصاله مع تيار الإسلام

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٦ العدد ٣٦٧٢

السياسى بحقائق لم نؤلفها ولم نخترعها أو نفتريها، فقد ثارت ثائرة ذيول الفاشية فى صحيفة ترفع لواء الناصرية، وأبـــدا لـــم تقـف الصحيفة وقفة رصينة محترمة لتناقش أو لتقول: أخطأت يا صـــاح أو افتريت كذبا أو استنتجت خطا، أبداً لم تفند الحقيقة ولا الـــرأى بالرأى ولا الدليل بالدليل أو بالتكذيب الموثق إنما فتحـــت معجـم أدبيات الفكر الناصرى، وفعلت ما أكدناه وقلناه أن كليهما فاشيست، فعمدت إلى بذاءات تقليدية معلومة فى قاموسهم الخطابى تعبر عـن مدى العجز الذى انتهوا إليه، مع جملة من الاتـــهامات الرخيصـــة بالعمالة والتآمر على الوطن، كما لو كانوا هم أو الزعيم هم الوطن. بالضبط ودون فارق يذكر كما تفعل فرق الإسلام السياســـى التـــى تزعم لنفسها الحق مطلقا وغيرها باطل الأباطيل،ولأنهم كل الحـــق ولأنهم الوطن فقد رأت الصحيفة أنه لا يوجد مفكـــر فـــى مصـــر المحروسة جميعها فتطاولت على أعمدة الفكر الديمقراطى الوطنـــى ماداموا لم يخرجوا من عباءة الناصرية. فإما أن تكون نفرا تابعا أو تكون خائنا، رغم أننا لا نعلم لهم مفكرين حسب المصطلح الدقيـــق للكلمة. هذا إضافة إلى كون المفكر الوطنى الحقيقى هـــو المفكـــر المستقل تماما عن أى سلطة وعن أى حزب وعن أى جماعـــة، ولا يكتب إلا بوحى يمليه عليه ضمـــيره الوطنـــى ودون أى غـــرض أيديولوجى. وإزاء المفكر المستقل لا يجدون فى جعبتـــهم ســـوى العادة الرخيصة فيكيلون الاتـــهامات دون أن يقـــدموا صحيفـــة اتهامات واضحة بالأدلة الثبوتية، ويطلبون من الخصـــم أن يثبـــت

غير ذلك (؟!) نفس المنهج المباحثى فى دولة المخابرات الغـابرة: أنت متهم إلى أن يمكنك تقديم أدلة براءتك (؟!!). فإذا كـان هـذا حالهم حتى بعد زوال عروشهم الفاشية وفى ظل مسـاحة سـماح ديمقراطي لم يصنعوه ولا يفهموه، يمارسون من خلاله ذات المنهج ويكررون ذات الأساليب فماذا ننتظر منهم إذا نجـح حلفـهم مـع الإسلام السياسي فى الوصول إلى السلطة؟ سوى تكميـم الأفـواه وإقامة المشانق، واستحضار عدو البلاد هذه المرة ليس إلى مـدن القناة لكن ربما إلى عمق الصعيد.

إن ما كتبته الصحيفة الحزبية اليتيمة قد أكد دون حاجـة إلـى شرح أو إيضاح ما سبق وقررناه: إن الفاشيسـت قضيـة واحـدة وأرض واحدة وفكر واحد ومنهج واحد يقوم على تكفير المخـالف دينيا ووطنيا لأنه تجرأ على المراجعة والنقـد. الأقنعـة متعـددة والقسمات واحدة.

فقط رأينا ضمن سلسلة نقد المنهج التى نكتبـها لروزاليوسـف والتى تملكها حكومة مصر وليس الصهاينة كما قـالت الصحيفـة المذكورة،مراجعة سريعة لكل المناهج التى آلت بنا إلى حيث نقبـع الآن، فكان الرد الوحيد الممكن لديهم هو التكفير والتخوين الوطنـى والسباب والقذف. وكل ما أردناه ليس بغرض أوحد هو النيل مـن التجربة الناصرية فهى تجربة لها إيجابياتها، إنما كان عرضا فـى طريق نقد المنهج، ولبيان أن المنهج الفاشى الذى يعمـد للتكفـير

والتخوين لا يقتصر على المتأسلمين وحدهم لكنه سمة عامة لـــدى أى منهج عنصرى أو طائفى. حيث تعلو فيه العقيدة والأيديولوجيـا والزعيم فوق مصالح البلاد والعباد. هذا رغم أن مصر أمر وهؤلاء جميعاً أمر آخر،فالإسلام قيمة روحية وليس مصر. كذلك التجربـة الناصرية كانت مجرد تجربة فى تاريخ مصر العريض بما لـــهذه التجربة وما عليها لكنها أبداً ليست الوطن بحال.

وإذا كان تقييم التجارب يتم بمدى ما قدمت التجربة للوطن مـــن نجاحات أو نكبات، فهناك معياران واضحان لتقييم أى نظام: الأول هو معيار الداخل ومدى ما حققته التجربة داخل الوطن من إطــلاق للحريات والمساواة بين المواطنين علىاختلاف مذاهبهم وعقــائدهم ورؤاهم وتحقيق سيادة القانون على الجميع بلا استثناء والارتفـــاع بمستوى معيشة المواطن والحفاظ على إنسانيته وكرامتـــه بحيـث يعدل المواطن الواحد الدولة جميعاً فى ميزان الكرامة. والمعيـــار الثانى هو معيار الخارج ومدى ما حققت التجربة من مكاسب ومــا أضافت للوطن،ناهيك عن مبدأ المبادئ جميعاً ودونه كل أمر آخــر وهو الحفاظ على الحدود الوطنية للوطن وهو أدنى المطــاليب إزاء أى نظام حاكم.

والشاهد الذى لا نخترعه للصدق مع النفـــس والوقــوف مــع الأخطاء لتجاوزها نهائياً هو ما قرره واقع التجربة، فعلى مســتوى الداخل لا مجال للحديث عن الحريات وكرامة المواطن بعد إلغـــاء

الدستور وحل الأحزاب ووضع أقصى الإجراءات الاستثنائية وتعيين صغار الضباط فى كافة مواقع السيطرة السيادية، مع تطهير البلاد من دعاة الديمقراطية بحبس رؤساء تحرير الصحف وإغلاق حوالى خمسين مجلة وصحيفة. هذا على مستوى الإعلام أما على مستوى التعليم فقد تم فصل ٤٥٠ أستاذاً جامعيا دفعة واحدة، وتعيين الصاغ كمال الدين حسين الذى يحمل درجة علمية أدنى من مستوى الثانوية العامة وزيراً للتعليم فى المكان الذى كان يشغله عميد الأدب العربى الدكتور طه حسين قبل ثلاث سنوات، وغنى عن التذكير أن الصاغ كمال الدين حسين كان عضواً بجماعة الإخوان المسلمين.

ومع إنشاء إدارات الحكم المحلى حكم الضباط كل المحافظات ومجالس المدن والشركات والمصانع (وبالطبع الوزارات) واحتل غفر يوليو ٧٥% من مناصب وزارة الخارجية وسفاراتنا بالخارج.

وعلى مستوى القضاء تم التنكيل البدنى بحجة القانون المدنى الدكتور السنهورى ثم بعد سنوات كانت مذبحة القضاء المعلومة بعد أن أصبح الزعيم وكيل عموم مصر المحروسة.

وعلى مستوى الوحدة الوطنية اللازمة لتماسك الجبهة الداخلية إزاء صيحات الحرب، فقد تم وضع يد وزارة الأوقاف الإسلامية على الأوقاف المسيحية للصرف منها على الأزهر الذى أصبح

مسئولاً بقرارات رئاسية عن كل تراث الأمة ورقيباً على فكرها وحليفاً لزعيمها. مع تحويله إلى جامعة للعلوم الوضعية لكنها الجامعة التى كرست الطائفية بقرار المادة (١١١) من الباب الخامس الذى يقصر دخولها على المسلمين وحدهم.هذا ناهيك عن كون تنظيم الضباط الأحرارنفسه لم يضم مسيحيًا واحداً بينما كان معظم كوادره أعضاء فى تنظيم الإخوان وجهازهم السرى.

مع هذا كله (مع إيجاز شديد) لا مجال للحديث عن حريات، وبالتبعية عن مستوى معيشة واقتصاد آل إلى دمار شامل، ويبقى معيار الخارج، معيار حماية حدود الوطن الذى هو مهمة العسكر الأولى والمهمة الوطنية التأسيسية لأى نظام فى الدنيا وعبر التاريخ، مع ملاحظة أن العسكر لم يكن لديهم أية حجة بعد أن سيطروا على شئون البلاد جميعا.يكفى هنا أن نطالع على خريطة فلسطين الشريط الضيق الساحلى للدولة الإسرائيلية قبل يوليو ٥٢، لنقارنه بمباحها المرتاح الذى أدت إليه سياسات الفاشية فضمت الأرض حتى مدن القناة وابتلعت كامل سيناء وهى تملك مساحة حدودية تعادل ما يزيد عن نصف حدود القطر المصرى جميعه، ووصلت حدود إسرائيل إلى القدس شرقا والجولان شمالاً.

إن أى كلام محترم أو وطنى صادق لا يمكن أن يقبل أى تبرير أيا كان إزاء ضياع الأرض واحتلالها خاصة وأن العسكر كانوا كل شيء ويملكون كل شيء وكرسوا كل مصر من أقصاها إلى

أقصاها عبر زمن أهدرت فيه كل ممكنات الوطن وكرامة المواطن من أجل توسيع رقعة تلك الحدود وليس إهدار نصفها فى فضيحة عالمية مروعة ليس لها نظير فى التاريخ.

تلك أيها السادة هى المعايير التى تقاس بها التجارب لكن بقايا ذيول الثقافة الفاشية يرون أن ذكر هذه الحقائق خيانة للوطن وبيع للقضية وخروج على الصف الوطنى واختراق للإرادة العربية وتفريط بالحقوق التاريخية، وإنهم لازالوا يتصورون أن بإمكانهم أن يخيفوا أحداً، أو أن يفرضوا وصايتهم على أحد دون مسح عرق الخجل لما قدمت أيديهم فى حق الوطن والمواطنين.

إن من حق هذا الجيل الذى أورثته الناصرية النكبات أن يعلم بما حدث دون تزويق، بل إن من حقه أن يطالب بمحاكمة علنية تفتح فيها جميع الملفات لكل من شارك فى الكارثة سواء منهم الأحياء أم الأموات لأنها الكارثة الأعظم فى تاريخ مصر منذ توحيد القطرين*، لكشف الأخطاء والانحرافات وتقديم اعتذار واضح لائق لكل من طاله القهر من مواطنين، واعتذار أوضح للوطن

---

* إن هذا القول من قبيل المجاز الصادق فقد احتلت مصر امبراطوريات كالروم والفرس، لكن الهزيمة الأعظم هى تلك التى تكون أمام دويلة لم تتجاوز العام العشرين من عمرها حينذاك، وبعدد سكان لا يزيد عن المليونين.

وتاريخه، ولهذا الجيل الذى يجنى ما زرعت أيدى هؤلاء بالأمس القريب.

أما التباكى على فلسطين فقد أصبح كذبا رخيصا وملاً مقيتاً بعد أن تاجروا طويلا بقضية الحرب «التى خسروها فى ساعات خمس أو بالأحرى وللدقة فى ربع ساعة» للقضاء على قضية الحريات فى الداخل. وإن حجراً يلقيه صبى فى الانتفاضة اليوم لهو الأكثر شرعية والأكثر شرفا من كل الشعارات التى أضاعت فلسطين وأخرجتنا من التاريخ. لقد كشف أطفال الحجارة كم زيفنا وكم تاجرنا

وكم ضللنا حتى أوصلناهم إلى الحجارة سلاحا. ولم تزل ذيول الفاشية تعزف نغمات الحرب أو التخوين إزاء عدو كانت مناهجنا خير عون لقوته واقتداره. بعنصرية أعطته مبررات وجوده العنصرى، عنصرية مارسناها إزاء أشقائنا فى الوطن وليس إزاء عدو خارجى، ولم نزل. عنصرية مارسناها إزاء ثقافتنا المصرية الاصيلة القبل عربية وليس إزاء ثقافة الأعداء. عنصرية دفعتنا لطرد مصريين تاريخيا لمجرد أنهم يهود يخالفوننا العقيدة بدعوى تأمين الجبهة الداخلية، وأعطيناهم لإسرائيل تحاربنا بهم، فإن قلنا: أفيقوا يا قوم، قالوا: أهدروا دم الزنديق الخائن (؟!!).

إن دق طبول الحرب الآن هو الانتحار بعينه، وبيع كامل ومجانى للوطن، فلا نحن نملك منهجاً علميا حرا فى مناخ حر يسمح بالفرز العلمى لإقامة تصنيع تسليحى قادر مستقل، ولا نحن بتركة الفاشية التى تثقل كاهلنا اليوم بقادرين اقتصاديا على استيراد هذا التسليح،ولا العالم سيسمح لنا بامتلاك هذا التسليح من أجل هذا الغرض. وحتى لو تحققت المعجزة وامتلكنا السلاح الكامل واللازم مع ذات مناهجنا السائدة حتى الآن، فسنتركه مرة أخرى للصهاينة كما فعلنا عندما امتلكناه من قبل، فالقدرة والنصر فى العقل وليس فى السلاح، وفى المنهج قبل الأداة.

وهذا إنما يعنى أن مشروع الحرب قد تأجل إلى أجل غير مسمى، فما هو البديل سادتى الأبواق عالية الصوت؟وهل ثمة حل آخر سوى تركيز كل الممكنات فى التنمية والبناء الداخلى، والنضال الشرعى الرصين من أجل الوصول إلى مناخ حريات كامل لا يعرف التكفير والتخوين والتحريم، حتى نهيئ العقل للفرز العلمى اللازم للتقدم،وللتحول نحو نظام مدنى كامل يوحد أبناء الوطن فى بوتقة ومصهر واحد وبمساواة كاملة تخرج بنا من منطقة الأزمة؟ لنخرج من مساحة الضعف إلى دنيا التحضر والقوة بمنطق الزمن ومعاييره. وساعتها يكون لكل مقام مقال إن شئتم حربا أو دمارا تقدرون عليه، أما أن تكون مشلولا قعيدا وتتنادى بالمغازى والمغانم قبل أن يتحرر عقلك من أسباب هزائمك، فتلك والله مسألة لا يحلها إلا أطباء المستشفيات النفسية والعصبية والعقلية.

وهم الحقيقة المطلقة زعم يدمر الأمة(*)

بيقين الإيمان وحده نؤمن ونسلم بأن هناك حقائق ومعارف وقيم قدسية مطلقة، لكنا نؤمن أيضاً أن هذه المعارف والقيم القدسية لا سبيل لبشر إلى الاطلاع على غيوبها ومعرفتها معرفة كاملة مطلقة، لسبب بسيط وبدهى هو أنها من خصوصيات الله تعالى وحده دون غيره، وأن غاية ما يمكن القول بشأنها أننا نعلم منها الظاهر فقط. لذلك تختلف معرفة هذا الظاهر باختلاف عقولنا وقدراتنا وظروفنا ومعارفنا وبيئاتنا وزماننا وأغراضنا، فالظاهر هو النسبى الممكن الذى يسمح بالاختلاف حوله أما الباطن فهو الغيبى المطلق الكامل الذى يليق بعلم الله وجلال كماله. ولا يزعم زاعم أن بإمكانه الاطلاع على المعرفة الكاملة، وأنه الأوحد المطلع على الحقيقة النهائية المطلقة ليفرض هذا الزعم على كل العقول وعلى كل العباد، لأنه فى هذه الحال كمن يزعم أن الله قد اختاره وحده من بين الناس وخصه بهذا العلم، وأنه الوحيد دون الناس الذى اطلع على المقصد الإلهى السامى الذى يليق فقط بالذات الإلهية العليّة.

ومن هنا ساغ وباح للمسلمين الاختلاف فى التفسير والتأويل حيث الاختلاف بشرى وطبيعة من طبائع الأشياء، لكن الجرم يقع

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ٥/١٠/١٩٩٨ العدد ٣٦٦٩.

حين يزعم أحد المختلفين أن رأيه هو الصواب اليقينـــي الموافـق للغرض الإلهى وأن ما خالفه هــو الخطأ والانحراف، وهــو مـا يؤدى فى النتيجة النهائية إلى أن ينسب الأول لنفسه كل الصـــلاح والتقوى ويكفر الآخر المختلف وينفيه من جماعة المؤمنين.

والتساؤل هنا يطرح نفسه مستفسرا: هل كان اختلاف الصحابة فى الفتنة الكبرى زمن عثمان بن عفان خلافا حول حقـائق دينيـة إلهية أم كان حول أمور دنيوية بحتة؟ إذا أجبنا بأنه كان حول أمور دينية إلهية وأن أحد الطرفين فى الصراع كان يملك الحقيقة المطلقة الإيمانية الصادقة، وأن الآخر كان غير ذلك، فمعنى ذلـك تكفـير فريق من الصحابة وهو أمر مرفوض يطعن فى مؤسسة الإســلام الأولى وينال منها. وذات التساؤل يمكن طرحه حول الخلاف الـذى أدى إلى مذابح كبرى بين فريق الإمام على بن أبى طالب وفريـق السيدة عائشة بنت أبى بكر وزوج النبى صلى الله علية وسلم فـى وقعة الجمل وكان أعضاء الفريقين من كبار الصحابة. هل كان هذا الخلاف خلافا دينيا أم كان خلافا دنيويا؟ المعلوم أن صبــغ أحـد الفريقين بالحق ودمغ الآخر بالباطل قد أدى إلى تمــزق صفـوف الأمة فى فرق مذهبية كبرى تردد صداها منذ كربلاء وحتىاليـوم، وتنذر بخطر وشيك على حدود أفغانستان وإيران، حيث الخطر كان فى ادعاء المختلفين أن كلاً منهم على الحق والصــراط المسـتقيم وحدهم، وأن الآخرين على غير هـــدى وكتـاب منـير، وأنــهم الأخسرون.

بينما النظرة الموضوعية التى تحترم الدين وتترفع بـــه عــن صراعات السياسة والقوة والنفوذ تعترف بهدوء أن الخلاف كـــان حول شئون أرضية دنيوية وأطماع بشرية حتى لو ادعى الطرفـــان وزعم المختلفان واحتجوا بالأحاديث المختلقة ورفعوا راية الإيمـــان فى وجوه بعضهم البعض.

وهكذا ظل مبدأ امتلاك الحقيقة المطلقة مســـلطاً فـــوق رؤوس المخالفين، خاصة إذا اعتصم أصحابه - وهى العـــادة - بمراكـــز السلطة والنفوذ التى تملك قدرة القهر والعقاب. وهو الأمـــر الـــذى استخدم فى تاريخ الدول الإسلامية علـــى تواترهـــا ضـــد الفكـــر والمفكرين، رغم أن الفكر لا يستخدم السيف بل القلـــم، ولا يذبـــح المخالف بل يحاوره، فترك هذا المنهج سجلاً مشينا وكارثيـــا فـــى تاريخنا، عندما استغلقت الأفهام على أحادية الرأى وصدق الواحـــد السائد وتكفير التعددية والخلاف، فساغ للخليفة هشام بن عبد الملـــك قتل المفكر المعتزلى الحجة غيلان بن مروان، ولم يجد الوليد بـــن عبد الملك جريمة فى أمره بضرب العالم الناسك نجيب بن عبـــد الله بن الزبير بالسوط حتى الموت. وصار الأمر سنة متبعة نضـــرب منها الأمثلة وليس على سبيل الحصر، فتم قتل العالم المؤدب الجليل صالح بن عبد القدوس بتهمة الزندقة، ولحق به الشاعر بشار بـــن برد بأمر الخليفة المهدى. وكان للمهدى لذة خاصة فـــى اضطـــهاد المفكرين وذبحهم حتى أنشأ لهم حبسا عرف بحبس الزنادقة. ومـــن بعده أمر المعتصم فاتح عمورية بجلد المجتهد النابغة الجليل أحمـــد

بن حنبل وحبسه حتى غاب عقله، وأمر الواثق بقتل سيد علماء عصره أحمد بن نصر ثم صلبه. ومات أبو يعقوب البويطى خليفة الإمام الشافعى فى حبسه،وتم قتل ابن حيان السبتى العالم لأنه كان يقرأ فى العلوم الرياضية، ولحق به المتصوف الزاهد الحسين بن الحلاج. وفى الأندلس تآمر وسطاء الدين المحترفون على ابن حزم وابن رشد فحرقت مؤلفاتهم، وأمر المنصور ملك الأندلس بنفى ابن رشد وأبى جعفر الذهبى وأبى عبد الله قاضى بجاية دفعة واحدة، وقتل ابن حبيب لاشتغاله بالفلسفة. أما المفسر المؤرخ الكبير الطبرى فقد تم قتله بعد اتهامه بالإلحاد ولحق به الإمام القشيرى علم الأشعرية الأشهر، وغيرهم كثير.

ورغم التبديع والتكفير فإن الواضح أنه كان على خلافات دنيوية تم فيها استخدام الدين لامتطاء الجماهير نحو أغراض ومطامع بشرية بحتة، فدرس التاريخ يؤكد «فيما كشف عنه الأستاذ على حرب» أن اختلاف المسلمين إلى فرق ومذاهب كان يقف على أرضية دنيوية، وأى علم أنشأته فرقة من الفرق هو علم مبتدع، وكل قول جديد قال به فقيه هو محدث، وأن كل فرقة فقهية على اختلاف الفرق قد تعرضت للخطأ والنسيان والتوهم مهما بلغت درجة الفقهاء، فقد كانوا بشرا لا آلهة.

وإعمالا لذلك لا يمكن فهم اختلاف المذاهب على تنافرها الشديد واختلافها البعيد، ولا يمكن فهم تعدد المدارس الفقهية رغم

تعاصرها وتزامنها، ولا يمكن فهم اختلافات المدارس الفلسفية الإسلامية والمدارس الكلامية وتباينها وتعارضها إلا بالاعتراف بدنيوية الأغراض وبشرية المفاهيم وتاريخية الأحداث. وأن عدم الاعتراف بذلك كان وراء المذابح والمظالم حيث رأت كل فرقة أنها فقط المؤمنة وغيرها على ضلال.

وأن تاريخ السلطة والحكم عبر تاريخ الدولة الإسلامية منذ قيامها يشهد أنها لم تتشكل ولا مرة واحدة إلا بقوة العصبيات والمصالح وقدرة فريق على إخضاع الآخر؛ ولم تحسم الخلافة لفريق دون آخر إلا بالشروط الدنيوية وحدها، بالإنسان، بأهوائه ونزعاته وطموحاته، بالبشرية غير المعصومة وبكل ضعفها.ومن يزعم الأمس أو اليوم أوغداً أنه وحده الإيمان السليم وغيره ليس كذلك، أو أنه المطلع وحده على الحقيقة الإلهية الكاملة وغيره على ضلال،كمن يزعم أن القرآن الكريم ملكية خاصة وأن الله قد عينه وحده وكيلاً عنه وأعطاه وحده تفويضاً للفهم الصادق والتفسير الأوحد، هو كمن يغلق النص القرآني وهو نص لا يقبل الإغلاق ولا يمكن استنفاذ ممكناته وتفسيراته لأنه نص ملك البشرية جميعاً ومن حق البشرية جميعا، هو نص مفتوح دوما لكل العقول في أي زمان.

والمثال المعاصر أن الأزهر قد اختلف مع دار الإفتاء حول أمور كثيرة منها مسألة ختان الإناث ومنها فوائد البنوك، لكنه

الخلاف الذى لا يضع أحدهما فى دائرة الإيمان والآخر فى خانة الضلال، وإلا مزقنا الأمة شر ممزق.

إن زعم امتلاك الحقيقة المطلقة أدى إلى الانغلاق على الذات ونفى المختلف وعدم الاعتراف للآخر بحقه الدينى والإنسانى فى الاختلاف، بل وأصبح ينظر للمختلف بحسبانه تابعاً لمؤامرات عالمية وأنه ضد الهوية ومن هنا تجوز تصفيته بعد تكفيره. ويتصور هؤلاء لأنفسهم كل الفضائل والحق والوطنية، ولا يستطيعون رؤية المختلف كعنصر مكمل أو مماثل أو محاور فى ساحة لا يملكها أحد. يرون أنفسهم الحق مطلقا وغيرهم يتكلم عن هوى وضلال، ناقص العقل، قليل الدين، ضعيف الخلق، تشوبه النوازع الإنسانية المتحللة الخاسرة، ولا علاج له إلا القتل!!

وهؤلاء ذاتهم من يزعمون أنهم يريدون إقامة دولة إسلامية قوية، وقبل أن يقيموها يروعون العباد بالتكفير والتفريق والتنفير والذبح، حتى إذا ما نجحوا فى إقامة دولتهم أسالوا الدماء أنهارا على اختلاف فى تأويل نص أو رأى فقهى، بل إن فرقهم تكفر بعضها بعضاً قبل أن يملكوا أعناق العباد.

وتكمن المهزلة فى استعلائهم الشديد بحقيقتهم الكاملة وشعورهم المريض بالتميز المفرط، بينما حقيقة الأمر أنهم يستخدمون فكراً لا يكلفهم مشقة، فقط يحفظون ويقرأون ويتلون، ويرون أمة المسلمين

هى الهادية للعالم وقيادة العالمين المقبلة مما يجعلنا أضحوكة للعالمين، إذ يتساءل الآخر المتفوق كيف جاز لنا هذا الزعم بهداية البشرية ونحن أمة لا تصنع ولا تنتج ولا تكتشف ولا تبتكر ولا تخترع ولا تفكر، فقط تحفظ وتجتر ما حفظت ويقتل أهلها بعضهم بعضاً لخلاف فى الرأى والفكرة.

لقد ساد أصحاب هذا المنهج، وجعلوا لمنهجهم السيادة على كل مؤسساتنا وعقول مواطنينا، حتى تجاهلنا الواقع وحركة التاريخ المتغير فى الدنيا فكان عقابنا أن تجاهلنا هذا الواقع وتركنا فى موقعنا بالقاع المهمل. وفى هذا القاع لم تعد لدينا أية معرفة ممكنة سوى معرفة المقدس والتعرف عليه حتى أصبح هو العلم الوحيد والمعرفة الوحيدة الممكنة، وبامتلاك الحقيقة المطلقة انصرفنا عن تحصيل العلم لأننا نؤمن حسب هذا المنهج بالمفاجأة والمعجزة، فيكفى التزام الحقيقة المطلقة لتأتى المعجزة وتنهض الأمة، وهو المنهج الذى لخصه الدكتور(حامد محمود اسماعيل) فى الجزء الثانى من كتاب (المثقفون والإرهاب) الذى أصدرته الهيئة العامة للكتاب لمواجهة الإرهاب (؟!!) حيث قال لا فض فوه: «مع التزام الجميع بنهج الإسلام الصحيح تختفى كل السلبيات وتزول عن كاهل هذا البلد الأمين كل الظواهر التى تؤرقه وتقلقه». أما ما هو الإسلام الصحيح فهو ما اختلفت حوله المذاهب والفرق وزعمته كل منها منهاجا لها فكان هذا حالنا وهذا مكاننا بين الأمم.

المرأة العربية

مرة أخرى وأخرى حتى تتحقق المطاليب(*)

مرة أخرى نخوض فى المحظور وندخل منطقة الخطر، فالحديث عن المرأة فى مجتمع يراها مجرد حرمة، عورة، متاع للسيد الذكر، ولا يرى لها وظيفة خلقت من أجلها سوى إمتاع سيدها وراحة بعلها ومنحه العديد من البنين الذين هم زينة الحياة الدنيا. هو حديث سبق وجرنا إلى دروب المحاكم ووضعنا فى مواقف الاتهام فى العقيدة وأمام القانون (؟!!). وكان ذلك فرصة اقتنصها السادة الذكور الأماثل للتكفير والتحريض وإهدار الدم عبر صحف تبحث عن قارئ بضجيج الفتن، وكتب تم تكريسها لفتاوى مشايخ آخر الزمان، وليس للرد المنطقى الهادئ حول القضايا المطروحة ومدى منطقية الطرح وصلاحه لشئون البلاد والعباد. وحيث نرى القضية جزءاً لا يتجزأ من قضايا الحريات والتقدم من أجل أجيال أكثر علماً ومعرفة وعطاء وإبداعاً، ومن أجل وطن يعيش الزمان ويتفاعل معه ويتسنم موقعه بين الأمم الذى يليق بتاريخه الحضارى العريق، أرى أن القضية قضية حريتى كذكر وأنها يجب أن تمر

(*) تم نشره فى مجلة روز اليوسف القاهرية بتاريخ ١٢/١٠/١٩٩٨ العدد ٣٦٧٠.

عبر حرية الأنثى فى المجتمع لأنها نصف الأداء والإبداع الممكن فى الوطن.

وكانت الغرابة والدهشة أن ينص دستور البلاد على أن جميع المواطنين يتساوون فى الحقوق والواجبات بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة، ثم تحاكمنا محاكم الدولة لأننا نخلص للدستور ونحترمه ونطالب بتفعيل مواده.ولا يخفى على أحد أن السر وراء هذا التناقض في موقف الدولة لا يخرج عن احتمالين، فإما أن هذه المادة الدستورية قد وضعت تجملاً أمام الدنيا دون إيمان حقيقى بمحتواها، أو أن الدولة قد انساقت فى المزايدة على دعاة الإسلام السياسى إلى حد رأيناه فى إدخال مواد على الدستور لم تكن فى بنيته التأسيسية وتتضارب مع بقية نصوصه كما فى نص احتساب الشريعة الإسلامية المرجعية الرئيسية للتشريع، وهو بالطبع الافتراض الأرجح وجميعنا يعلم هذا بوضوح.

وإيماناً بالمواد المدنية بالدستور -لأن الدستور بطبيعته مدنى- واحتراماً لتلك المواد المدنية،وإيماناً منا أننا لا نخرج على عقيدتنا الحنيفية بل نقول إسلاماً فى إسلام، نؤكد مبدئيا أننا نرى المرأة كائناً كاملاً عاقلاً راشداً، لا تقل شأناً عن أى ذكر،وأنها أبداً ليست مجرد متاع، وأنها أبداً ليست مجرد نصف ذكر، فهى قد تكون طبيبة أو محامية أو عالمة متخصصة منتجة مبدعة، وأن الذكر قد يكون رجلاً خامل الشأن،مجرد كائن عالة على الوطن ولا يستحق أحيانا القوت الذى يمنحه له هذا الوطن.

لقد سبق وحوكم مفكرون وحوكمنا معهم لا لذنب حقيقى، فقط لأننا أعلنا أمانينا الوطنية فى تفعيل المواد المدنية للدستور بأن تأخذ المرأة المصرية مكانها فى المجتمع حتى يمكنها أن تؤدى دورها فى العطاء، وأن توضع فى مكانها الإنسانى اللائق.وقد سبق وقلنا أن أهل القبلة لا يكفرون مسلماً يتمنى أو يتساءل، وهنا سنطرح مبررات التمنى مع التساؤلات عسانا نظفر بمجتهد من رجال الدين ذوى المكانة، نفتح أمامه أبواب التاريخ ليدون على مدخلها اسمه بين من أعطوا للوطن وبذلوا من أجله. نطرح ما نطرح عسانا نظفر بشيخ جليل يود أن يسجل اسمه إلى جوار السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ الجليل محمد عبده، لأننا لا نقول أننا نقدم اجتهاداً بقدر ما نقدم تساؤلات وأمانى ومبررات هذه الأمانى المشروعة والمنطقية.

* * *

على مستوى مسألة التوريث يعلم كل مسلم أنها قد تغيرت بتغير الواقع ومستجداته خلال حياة الرسول نفسه ثلاث مرات. لأن القرآن الكريم لم يأت دفعة واحدة مثل ألواح موسى،بل جاء مفرقاً منجماً تغيرت أحكامه وتبدلت بتغير الواقع وتحركه، فتفاعل مع الواقع وانفعل به وفعل فيه. وأول الآيات حول الميراث جعلته لذوى الأرحام دون تحديد أنصبة، ولمن كان له عقد موالاة، حيث كان بعض الناس قبل الدعوة يتحابون لدرجة أن يتعاقدوا عقداً يجعل كلا

منهما وليا للآخر يرثه عند موته، وقد أقرت الآيات هـــذه العقـــود فقالت: «ولكلٍ جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربـــون والذيـــن عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم / ٣٣ / النساء».

وبعد ذلك تم نسخ هذه الآية بآية جديدة هى آية الوصية «كُـــتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خـــيرا الوصيـــة للوالديـــن والأقربين بالمعروف حقا على المتقين / ١٨٠ / البقرة».ولم يلبـــث الأمر على حاله فالواقع سريع الحركة فتحرك الوحى مغيرا ناســـخا ما سلف بالآية«يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثييـــن / ١١ / النساء». وكانت تلك آخر آية بخصوص الإرث تواصلت بها السماء مع الأرض حيث توقف الوحى برحيل النبـــــى (ص) إلـــى الرفيق الأعلى. وعندها توقف المسلمون وحتى اليوم رغم مـــرور أكثر من ١٤٠٠ سنة حدثت فيها متغيرات كبرى وهائلة.

ومن جانبنا ربما نفهم من تتالى آيات بأحكام ثلاثة أنـــه كـــان درسا للمؤمنين، فلو أراد الله حكما صارما قاطعا واحدا لكان قـــادرا على تبيانه مرة واحدة دون تغيـــير أو تبديـــل، وإذا كـــان للتغـــير والتبديل حكمة فلا شك أن الحكمة تحتمل أكثر من فـــهم، والفـــهم المتعدد يحتمل القول أن ذلك كان درسا للمؤمنيـــن للاعتبـــار، وأن الإسلام ليس متجمدا ثابتا،بل إن للمسلمين دورا متحركا فاعلا فيـــه ماداموا هم المؤمنون به، وأن المعنـــى هـــو أن يتغـــيروا بتغـــير

المستجدات فى الأحكام التى تتعلق بحياتهم ومعاشهم ولا تمس جوهر العقيدة والغيبيات المطلقة.

وبهذا المعنى أفلا يكون تغير الحكم ثلاث مرات خلال حياة الرسول وثباته بعدها مدعاة للقول بجمود الأمة خلال أكثرمن ألف وأربعمائة عام بعدها جموداً صارخا حرصا على مبدأ الشخصية الثقافية الثابتة الواحدة؟

ربما يجد قارئنا فيما نقول هنا مجرد افتراض يمثل اندفاعاً غير حميد فى الفهم، لهذا سنضع هنا ـ قدر المساحة المتاحة بالمجلة ـ أهم مبررات هذا التمنى والتساؤل منطقياً وشرعياً.

لقد وعى الفقه الشيعى الدرس فجعل البنت كالولد تحجب الميراث، لكن الفقه السنى رفض أن تحجب البنات الميراث حتى ولو كن عشرات، لكن هل يجرؤ مجترئ على تكفير الفقه الشيعى لهذا السبب سوى من يظنون أنهم المطلعون على المقاصد الإلهية مباشرة؟ وهل توقفت الأمة عن ولادة فقهاء كبار يملكون الجرأة الكافية لقول يتمثلون به أسوة باجتهاد الخليفة الراشد المجتهد عمر بن الخطاب، الذى لم يجتهد فى حكم بل وصل به الأمر إلى إلغاء سهم المؤلفة قلوبهم رغم نص الآية الكريمة على أن هذا السهم «فريضة من الله / ٦٠ / التوبة» بقول صريح فصيح ونص لا يحتمل لبساً ولا تأويلا؟ لقد ألغى الخليفة عمر فريضة إسلامية صريحة بعد أن تغيرت الأحوال وقوى شأن الإسلام ولم يعد بحاجة

إلى شراء إيمان الناس. لقد غير عمر وأمضى اجتهاده ونفذ قرار وفرضه وتم العمل به حتى اليوم،بينما لم يكن قد مضى على وفا النبى (ص) سنوات تعد على أصابع اليدين، ونحن لا نريد تغيير ولا تبديلاً بعد مضى القرون الطوال السوالف؟!!

سيرد علينا من يقول: لكن هذا هو الصحابى الجليل والخليف الراشد وأحد المبشرين بالجنة وصهر الرسول وليس مثلنا مسلم يعيش فى بواكير القرن الحادى والعشرين.وهنا نرد بأن تلك حج عليكم لا علينا فكل تلك الصفات فى ابن الخطاب ميزات له فى عالم الخلد، لكنها أبداً لا تعطيه قدسية فهى له وليست علينا، فلم يكن يأتيه وحى حتى نرضى باجتهاده بعد أن رفعت الأقلام وجفت الصحف وما الرضى به إلا لمعقوليته وليس لقدسية صاحبه.

وإن الشائع بين الناس عن قدسية لحقت بالصحابة، معلوم أن سببها علماء الحديث الذين أعطوا الصحابة وضعا فوق بشرى وذلك بغرض المساواة فى الحديث بين عمر بن الخطاب وبين آخرين من الرواة مثل أبى هريرة وابن عباس، حتى لتجد أبا هريرة فى علم الحديث أهم من الصحابة الخلفاء الراشدين مجتمعين، وحتى ضرب علماء الحديث بشهادة ابن الخطاب كل الحوائط لأنهم لو أخذوا بها لحذفوا مئات الأحاديث المنسوبة إلى أبى هريرة. ومثلا أيضا عبد الله بن عباس الذى كان له من العمر سنوات عشر عندما توفى الرسول.

ولا بأس علينا ولا حرام ولا جرم نرتكبه إن ذكرنا وتذكرنا أن علم أصول الفقه قد تم وضعه بعد عمر بن الخطاب بعشرات السنين فلم يعلمه الخليفة وعلمناه نحن، فأعطى من يريد الاجتهاد ميزة إضافية اليوم. ناهيك عن العلم الحديث بكشوفه ومنجزاته ووسائله التى تساعد مجتهد اليوم ولم تكن فى طائلة عمر بن الخطاب.

ثم إن القاعدة الفقهية تقول: «إن العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما». والعلة فى جعل المرأة نصف ذكر هو أن الذكر يدفع مهرها ويعولها هى وأولادها، لكن ذلك كان فى الأزمنة الغوابر والمرأة اليوم دخلت كل ميدان بعد تغير أوضاع الدنيا، وأصبحت تعمل وتربح وتعول البيت بدورها، بل وتضيف إلى عملها فى الدواوين عملها فى البيت تفضلاً منها ومكرمة. وهكذا زالت العلة فما الحكمة فى بقاء الحكم المعلول؟

سيرد علينا أهل التعصب الذكورى بأن المرأة تظل رغم ذلك ناقصة، لأنها تحمل وتلد وتحيض وهو ما يمنعها من أداء الفرائض فى مواقيتها. ويبقى الرد: هل انتقص ذلك من إنسانيتها أو من إسلامها فأصبحت من غير المسلمين؟ خاصة أن عدم أدائها الفرائض لأسباب فسيولوجية جاء بأوامر دينية وليس عن إرادة ورغبة منها.

وتظل الدهشة تزعجنا وتشككنا فى ذلك الموقف شديد التعنت من قضية المرأة بالتحديد وبالذات، والتركيز على المرأة وميراثها وحيضها ولباسها وفتنتها حتى تأخذنا الشكوك كل مأخذ فى الحالة النفسية والهموم الجنسية لهؤلاء المتعصبين، وفى مدى حقيقة ما يعلنون وصدق ما يبطنون، لأن هناك ما هو أجدى بهديرهم وصراخهم وفيه للأمة النفع العظيم، إذ لم نسمع منهم صوتاً جهيراً لتنفيذ أحكام الدين فيما يتعلق بزكاة الركاز على المعادن وأهمها البترول بالطبع، والتى لو تم تطبيقها لرفعت الفقر عن كل بلاد المسلمين،فأين صوتهم أم أن المركز القدسى البترودولارى له أثر آخر، فيؤمنون ببعض الكتاب ويغضون الطرف عن بعضه؟ وهل لذلك علاقة بعيشهم الهنيء وطعامهم المرىء؟ مجرد تساؤلات بريئة إزاء تشددهم فى قضية المرأة، وإزاء قضية فقر بلاد المسلمين رغم أنها محلولة بزكاة الركاز، وهى القضية الأجدى بالصراخ من قضية الميراث والحجاب والطمث. والأهم هنا أن تبريرهم لنقص المرأة بعيوب خلقية فسيولوجية مردود عليهم بالقرآن نفسه فنقرأ الآيات الكريمة وهى تتابع «فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك / ١١ / النساء».

هنا أيها السادة حالة مساواة واضحة لم تضع باعتبارها الحيض والنفاس كعلامات نقص،فمن مات وكان له أخ أو أخت أو والدين أب وأم تساويا فى الميراث. الأمر إذن ليس لعيب جسدى يعوق

المرأة عن أن تكون إنساناً كامل الأهلية وإلا ما تساوت الأخت مع الأخ والأم مع الأب.

والكلمة الأخيرة: أسمعونا صوت عراككم من أجل رفع الفقر عن كاهل المسلمين، **طالبوا أيها السادة بزكاة الركاز لعلكم ترحمون**، وارحموا نساءنا فهن أخت ووالدة وابنة، كما تميزن بالحيض تميزن بحنو ورحمة لا يعرفهما الذكور، وهنا الخلاف الفسيولوجى، وهنا أثره الحقيقى ونتيجته، الحنان الأنثوى الذى يجعل الحياة تخضر أمامنا مقابل القسوة الذكورية الغشوم التى تصيب حياتنا بالجفاف والتصحر.

المرأة والتراث(*)

نتحدث كثيرا عن الحريات وعن كرامة المواطن والوطن، وهو حديث حق طبيعى غير منكور، ونجأر بالشكوى من احتلال الغير للأراضى العربية بالقوة القاهرة، وهو أمر لا يختلف عليه اثنان، ونندد بقوى الاستكبار التى تكيل بمكيالين وهو الأسلوب الواضح لدول ذات مصالح فى المنطقة والتنديد بها مطلوب وهو أضعف الإيمان، ونرفع لاءات التحرر من التسلط السياسى والفقر والجهل والمرض وهو مطلب كل الشعوب فى جميع الأمم. لكن البعض المتشدد فى إعلان تلك المبادئ الرفيعة هم ذاتهم من يقفون بكل صمود وراء منظومة عقدية قانونية هى على النقيض الكامل من تلك المبادئ الرفيعة، حتى أصبحت طرائقهم مناهج تحكم مجموع القيم والسلوك والعادات للفرد والمجتمع والدولة، والأهم مؤسسات التثقيف الرسمية العامة إعلاما وتعليما. مناهج تكرس وجهة نظر واحدة إطلاقية لا تعترف بالتنوع والتعددية، مما يعنى عدم إيمان حقيقى بالمطاليب المرفوعة بقدر ما تفصح عن حق إطلاق أيديهم وحدهم ونفى كل مخالف. وهى رؤى لا تحتاج جهدا لاكتشاف وقوفها ضد كل ألوان الحريات التأسيسية الابتدائية التى توافقت

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩/١٠/١٩٩٨ العدد ٣٦٧١.

عليها الإنسانية، بعد رحلة صراع طويل ونضال دفعت فيه البشرية الكثير من الدماء والشهداء، من أجل إقرار تلك الحريات ضد أصحاب الرأى الواحد عبر التاريخ، حتى تم إعلانها فى نصوص دولية ومواثيق وتعهدات ودساتير معلنة. وأهم هذه البنود هو المساواة التامة والكاملة بين المواطنين أمام القانون وفى المجتمع بكل مستوياته،بغض النظر عن أى اختلاف أو فروق فى اللون أو الجنس أو العقيدة.

والنظرة السريعة على تفاصيل المنهج السائد فى بلادنا سواء على مستوى الفكر أو السلوك الفردى أو الجماعى أو حتى القانونى تكشف على الفور عن عدم إيمان حقيقى بهذه المبادئ، فلازلنا نحاكم الرأى ونجرم التفكير ونقتل من خالفنا الرأى ونصادر المؤلفات ونتعامل مع المواطن الذى يخالفنا العقيدة بطائفية عنصرية بغيضة، علماً بأن طلبنا المشروع بتحرير الأرض لابد أن يسبقه أولا تحرير الإنسان، وتحرير العقل من مخلفات الماضى المتجذرة فيه، والأهم ويقع ضمن تحرير الإنسان وتحرير العقل تحرير نصف المجتمع (المرأة).

وبصدد المرأة ومكانتها وحقوقها وحرياتها نسمع تغنيا بالحقوق التى نالتها المرأة المسلمة بمنحة تاريخيةأسستها لها ثقافتنا قبل أن يتعرف العالم على تلك الحقوق الأنثوية، وهنا بالذات مكمن التساؤل عن مدى الصدق فى هذا الإعلان عن حقوق المرأة وحريتها فى ثقافتنا؟

يكفينا هنا الاطلاع السريع على قوانين الأحوال الشخصية حتى نكتشف على الفور مدى زيف هذا الادعاء وبطلانه بالكلية، ويكفينا أن نكتشف مدى مزايدة ذكور الشرق التليد على المبدأ الإسلامي الرفيع الذى لا يقر الزواج إلا بين طرفين مؤهلين له ذكراً وأنثى بالتراضى الكامل ودون قهر أو ضغط أو إكراه، وهو من المبادئ الرفيعة حقاً فى مأثورنا بلا منازع ينازعنا، لكن هل يقع مبدأ (بيت الطاعة) ضمن هذا المبدأ الرفيع؟ وهل بيت الطاعة سوى قهر زوجة ترفض الاجتماع برجل وإجبارها على الامتثال له سريرياً فى عملية اغتصاب علنية تتم تحت سمع وبصر الجميع وبحكم القانون وموافقة المجتمع؟

إن الحديث فى شئون قوانين الأحوال الشخصية ذو شجون تطول إلى ألف ليلة وليلة، ويعلمها الجميع بلا خفاء، لكن يبقى موقف أولئك الذين يعلنون حراسة العقيدة وموقفهم الذى يعلن حماية مأثور أسس للمرأة حقوقها وحرياتها، ولا بأس هنا إن ضربنا أمثلة سريعة لبيان مواقف هؤلاء، بعضها من المضحكات، وبعضها من المبكيات، لنضع دعوى حرية المرأة العربية التاريخية على محك مصداقية الفعل فى الواقع، ونحن على مدخل القرن الحادى والعشرين، وكيف يرى ذكور المنهج المحترفون وضع المرأة فى واقع الفعل وليس فى النظرية والشعارات. ولنبدأ بالمضحكات، فنقرأ كيف تقطع صلاة المصلى المسلم إذا مر أمامه أثناء الصلاة كلب أو حمار أو امرأة (؟!) هكذا، المرأة كالكلب وكالحمار. والحكمة فى الكلب لنجاسة شائعة لا نعلم مدى صدقها فى صحيح

الدين، أما الحمار فربما لذكرى الشيطان الذى أمسك بذيله فى سفينة نوح حسب رواياتنا الإخبارية «انظر قصص الأنبياء فى أى مصدر كبير كالطبرى أو ابن كثير أو ما فى مستواهما»، فما هى حكمة قطع المرأة للصلاة؟ هل لأنها حسب الأقوال المأثورة رفيقة إبليس ورابع أربعة لا أمان لهم ولا توجد مع ذكر إلا وكان الشيطان ثالثهما؟ لقد ساغ لنا مساواة المرأة بالكلب والحمار والفرس لأن عقلنا لا يراها إلا مجرد شيء، أداة للمتعة، كالحمار والفرس لنركبها وزينة،حيث تم الإفتاء فى دولة عربية بجواز طلاق امرأة لم ترتكب إثما، ولا يكون زوجها آثما فى طلاقها، فقط لأنها كانت شؤما على زوجها، فقد أفلس زوجها بعد أن تزوجها، وذلك استناداً إلى غريب الحديث القائل: «الشؤم فى ثلاثة : المرأة والفرس والدار» ؟!!

ثم هى حُرمة، حرام، جنس محض، شهوة تسير على قدمين، فتنة للإنسان بل وللحيوان، فحسب تلك الفتاوى يجوز للفتاة أن تخلع حجابها بغرفة نومها ومعها كلب أنثى لكن ذلك غير جائز شرعاً لو كان الكلب ذكرا؟! هكذا؟! أما إذا كانت طالبة بكلية الطب فلا يجوز لها تشريح رجل ميت، وإن كانت هناك ضرورة فيجب استخدام الوسائل الكفيلة التى تحول دون رؤيتها لأعضائه التناسلية،كإطفاء النور أثناء عملية التشريح مثلا؟! «انظر أعداد مجلة نون

الموسوعة الفقهية الكويتية / جمعها الدكتور حسن حنفى فى: قضية نون».

هذا ما كان عن المضحكات فى مناهجنا، وتوضح كيف ينظر بعضنا للمرأة التى هى نصف المجتمع، ثم يمتشقون سيوف العنترية الخطابية من أجل تحرير الأرض من الطاغوت،دون الشعور بأى خلل أو تناقض.

فماذا عن المبكيات؟

هنا نضطر إلى دخول مساحة الخطر ودائرة المحظور، حيث الدخول محفوف بسيوف حراس العقيدة ورشاشاتهم وقضايا التفريق والتكفير فى المحاكم، لكن ما الحيلة وصمت مفكرينا من فضة وسكوتهم من ذهب فى مناطق الخطر، صمت غير جميل،وسكوت غير حميد إزاء مناطق هى انعدام العدل الكامل فى مناهجنا إزاء المرأة والمغالاة فى ظلمها لقيام المنهج دوما على رؤيتها ككائن طفيلى مهمته إمتاع السيد الذكر، فإن انتهى دورها تم إلقاءها فى أقرب كومة مهملات، لأنها مجرد أداة، مجرد شئ.

إن المغالاة لدى الفقهاء والمفسرين فى الحالة التى بين أيدينا تجعلنا نعتقد أنه كان بالإمكان إيجاد تفسير أكثر رشاداً وعدلاً وجمالاً من التفسير السائد، لآيات لا نشك أبدا أن لها تفسيرا آخر غير المطروح، وأن لأسباب نزولها قراءة أخرى تليق بعدل الله

وكلمته الحق.وقد رنا إلى علمنا أن الباحث المغربى الدكتور محمد عابد الجابرى قد حاول وضع اجتهاد جديد لها، لكنه للأسف لم يصلنا، لذلك نطرح القضية وننتظر من يقول فيها جديدا يليق بالعدل الإلهى.

تقول الآيات الكريمة: «وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير، ولحضرت الأنفس الشح وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً.ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفوراً رحيماً. وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته وكان الله واسعاً حكيماً / ١٢٨:١٣٠ / النساء».

تتفق كل روايات المفسرين على نزول هذه الآيات فى سودة بنت زمعة إحدى نساء النبى (ﷺ) عندما كبر سنها فخافت أن يطلقها النبى، فوهبت ليلتها للسيدة عائشة وتنازلت للنبى عن جزء من حقوقها فى نفقتها. وفى تفسير بن كثير عن عمر بن الخطاب قوله: «هذه المرأة تكون عند الرجل قد خلا سنها فيتزوج المرأة الشابة يلتمس ولدها، فما اصطلحا عليه من شيء فهو جائز»، وأورد أيضاً عن على بن أبى طالب قوله: «يكون الرجل عند المرأة فتنبو عيناه عنها من دمامتها أو كبرها، فإن وضعت له من مهرها شيئاً حل له، وإن جعلت له من أيامها فلا حرج»

[انظر تفسير ابن كثير طبعة دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٠، ج١، ص٥٦٣].

وإعمالاً لهذه التفاسير ذهب المفسرون إلى وجوب تنازل المرأة عن بعض حقوقها فى مقابل أن تظل تحظى ببيت الزوجية اتقاء للطلاق، وهو ما يعنى أن كبر سنها قد أفقدها بعض حقوقها التى سبق الاتفاق عليها والتعاقد بشأنها. وهو أيضاً ما يعنى أنها بعد أن شقيت وتعبت وأعطت عمرها لزوجها وبيتها فى شبابها، قد أصبحت بعد ذلك مقصرة فى حقه لكبرها فى السن، بعد أن أنهكها عطاؤها لزوجها عن استمرار هذا العطاء. ومقابل هذا التقصير حق عليها العقاب بفقد بعض حقوقها (!!).

إن العدل يقول بغير ذلك تماماً، لأن المسئولية تقع على الزوج حيث أن الإعراض جاء منه وليس من زوجته. إن العدل يقول بالعكس تماماً، يقول بوجوب مكافأة هذه الزوجة بزيادة نفقتها تكريماً لها وتعويضاً لها عن شقائها، ورعاية لها فى كبر سنها ومرضها عرفانا بجميلها. ومن الجور أن تقيم امرأة مخلصة لبعلها وعندما تكبر فى السن يأخذون نصيبها ليعطوه لزوجة أخرى شابة عفية قوية صبية يمكنها الإمتاع ومنح الولد، ليس من العدل أن يكون البديل هو تخليها عن حقها الجسدى لأن زوجها لم يعد يجد فيه المتعة. إن هذا التفسير المطروح فى مأثورنا يجعل المرأة مجرد وسيلة وأداة وشئ ويسلبها إنسانيتها، حتى يصبح عليها أن

تدفع وتتنازل مقابل عدم طردها إلى العراء عجوزاً ضعيفة بلا حول ولا قوة، أو يكون البديل هو الطلاق.

إن متغير الزمان لم يعد يسمح بهذا الموقف الدونى إزاء المرأة. فلا شك أن هناك تفسيرات أكرم للآيات الكريمة،لذلك نُصر طوال الوقت على وجوب التسليم بوجود أوجه كثيرة للتفسير والرأى احتراماً للنص تحريكاً لأحكامه بتحرك الواقع. لهذا نُصر طوال الوقت أن القرآن الكريم نص لا يقبل الإغلاق على تفسير أوحد يضر بالدين وبالدنيا، بالبلاد وبالعباد. وأنه نص مفتوح يحتاج إلى جرأة على الجمود والتقليد حتى يبقى فاعلاً فى حياتنا بما يرقى بهذه الحياة وبما يتلاءم مع متغيراتها. ولا شك أن هناك فقهاء راشدين سنسمع منهم بهذا الشأن قولاً حكيما كريما يليق بهم. ولا شك أننا سنسمع من جانب آخر صيحات التكفير والتنفير وهو أمر أصبح معاداً مكرراً حتى الإملال، لكن حديثنا للراشدين منا.

المرأة والرق والاجتهاد(*)

هناك أمورلا يختلف حولها أحد من المخلصين من أبناء هـذا الوطن، فأمن مصر يرتبط بالضرورة بأمن المحيط، وهو ما يعنى أن هناك ارتباطا مصلحيا مصيريا بين مصر وبين محيطها العربى، لكن هذا لا يعنى تفعيل ذات الشعارات القديمة التى أودت بنا إلى مكاننا الحالى، لكن غاية ما يعنيه هو الحرص على التفاعل وتأكيد التعاون الذى يحمى هذه المصالح ويدعمها ويقويها فى إطار يجمع التعدد ويثريه التنوع.

والأمر الثانى أن هناك أرضا عربية محتلة لن تحررها الشعارات بقدر ما تحررها القدرات وممكنات التحضر والتفوق.

أما الأمر الثالث فهو أن القدرات العربية قد انتهت إلى ضعف يشير إلى خلل كبير فى المنهج وفى الأداء، مقابل تقدم وقوة واضحين فى جانب المحتل، وهو ما يعنى وجوب البحث عن أسباب هذا الضعف لتلافيه وتجاوزه.

والرابع أن هناك عالما كاملا يأخذ بمبادئ واضحة أدت إلى تقدمه، وأن هذا التقدم لا يعنى بالضرورة أنه عدو، ومواقفه تقوم

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢ العدد ٣٦٧٣

على مبدأ الصراع المصلحى، وعلينا أن نعى مبادئ هذا الصراع وأن نمتلك أدواته. مع الأخذ بالحسبان أن الغرب قد تمكن من التفوق بمناهج وأدوات، ومن ثم علينا اللحاق بهذا المتفوق والاستفادة من منجزاته بعيداً عن منطق العداء العنصرى أو الطائفى الدينى، فهى أمور لم تعد تشغل الدنيا بل إن غاية ما يشغلها هو مصالحها. ومن مصلحتنا تلافى أخطاءنا والاستفادة من خبرة الآخر التى أدت إلى تفوقه.فالحرب الآن هى حرب الحضارة التى تبدأ بسلامة منهج التفكير وتحرير الإنسان فى الداخل من كل ما يعوق حريته فى التفكير والإبداع والكشف، لأن العلم اللازم للتقدم لا ينمو إلا فى مناخ حر تماماً.

وضمن مبدأ الحريات كان لابد أن نتحدث عن وضع المرأة تأسيساً على أنه من اللغو أن نتحدث عن تحرير البلاد دون أن نحرر العباد، فنصف المجتمع شبه مشلول لا لشيء إلا لرفض مجرد إعمال العقل والرهبة من الجديد. ومن هنا استندنا إلى اجتهاد شخص فى قيمة الخليفة عمر بن الخطاب بما له من ثقل فى التاريخ الإسلامى، وتمنينا على الأفاضل من رجال الدين المعاصرين اجتهاداً يقرب من اجتهاداته، خاصة وأن هذا الاجتهاد العمرى سابقة عظيمة الشأن تشير إلى تفتح الأمة آنذاك وثقتها بنفسها. فقد اجتهد الخليفة وأمضى اجتهاده وأنفذه بحكم ما لديه من سلطة آنذاك، حيث كان هو رأس الدولة وخليفة رسول الله (ص) فى المسلمين. وكان المسلمون جميعا يعلمون أنه اجتهاد ورأى لإنسان مثلهم لم

يكن يأتيه وحى بعد أن رفعت الأقلام وجفت الصحف برحيل المصطفى (ص) إلى الرفيق الأعلى. وقد علمنا أن هذا الاجتهاد قد وصل حد إلغاء فريضة قررتها الآيات بشأن سهم المؤلفة قلوبهم.

وقد سبق فى أكثر من دراسة ومنتدى أن ربطنا بين قضية المرأة وقضية الرق فى الإسلام، حيث تتقاطع القضيتان فى نقطتين تشغلان الأمة:الأولى هى موقعنا الحالى فى العالم ووجوب إعمال مفاهيم الحريات والتكيف مع المتغيرات كى نلحق بالأمم المتقدمة، تأسيسا على أن القرآن الكريم نص مفتوح لا يقبل الإغلاق على تفسير أوحد، والنقطة الثانية هى أنه علينا إبان هذا العمل على تأسيس مناخ الحريات أن نراعى الحفاظ الواجب على النص المقدس واحترامه بما يليق بمكانه فى تراث الأمة التاريخى العريض.

والمعلوم أن الإسلام لم يشرع الرق ويبتدعه لأنه كان شرعاً سائداً فى أقطار الدنيا عند مجيئ الدعوة الإسلامية، ومن هنا كان موقف الإسلام متوافقاً مع عصره، لكنه ارتقى بالموقف من الرق خطوة تأسيساً على مفهوم الأخوة الإسلامية فى العقيدة، فحبب فى العتق وحض عليه، إلا أنه لم يحرمه ولم يجرمه، وترك ذلك للمؤمنين به وبدروس القرآن الكريم فى التدرج بشأن الأحكام التى تتعلق بالحياة ومعاشها.

واستمر الرق زمناً طويلاً فى العالم،وكبقية العالم سايرت الشريعة الإسلامية قواعد زمنها، فعرفت رق الغزوات والسرايا والفتوحات، كما عرفت رق البيع والشراء، وتراكمت بها الأبواب الطوال التى استغرقت مساحات كبيرة فى موسوعات الفقه الإسلامى التى تناولت بالتفصيل الدقيق كل شاردة وواردة تتعلق بشئون الرقيق.

والمعلوم أنه كان للنبى (ص) عبيده، كذلك للخلفاء الراشدين والعشرة المبشرين بالجنة وأئمة المسلمين وعامتهم. وانقسم المجتمع الإسلامى عبر قرون طويلة إلى طبقات: طبقة الرجال وطبقة النساء،ثم طبقة الأحرار وطبقة الأرقاء. ولم تكن هناك مساواة فى الحقوق بين هذه الطبقات خلال هذا التاريخ،وكان الأرقاء فى عداد الأموال والحيوانات،يشترون ويباعون ويورثون دون حقوق البشر الأحرار، كذلك كانت الإماء للمتعة الجنسية دون حقوق الزوجات الحرائر.

وخاضت البشرية نضالاً طويلاً حتى تمكنت من إلغاء الرق بل وتجريمه عالمياً وإنسانياً وحضاريا بقوانين مدنية وضعية يحلو للبعض تسميتها بالقوانين العلمانية.

لقد بدأ الإسلام بالتحبيب فى العتق والتحريض عليه، وضرب أمثلة فى تدرج أحكامه كما فى أحكام الخمر، ليعطى الدرس حتى يتغير المؤمنون به عند تغير الظروف، لكن الأمة جمدت ولم تع الدرس العظيم حتى سبقها الآخرون إلى إلغاء الرق، وهكذا لم يعد

بالإمكان تفعيل أحكام الآيات القرآنية بشأن العبيد وملك اليمين في هذا الزمن، ففرض الواقع بتغيره إيقاف العمل بأحكام هذه الآيات بعد أن ارتقت البشرية عن استعباد الإنسان لأخيه الإنسان.

وهنا تقاطعت لدينا قضية المرأة مع قضية الرق، فقمنا نطالب أهل الاختصاص باجتهاد مماثل لاجتهاد الفاروق عمر، اجتهاد يضع المرأة فى موضعها اللائق إذا أردنا منهجا نواجه به الأقوياء، وذلك قبل أن يفرض الواقع متغيراته مع حركته السريعة ونظل لا نعى الدرس العظيم فى إسلامنا الجليل.وتفاجئنا الدنيا بما نرفضه، وحتى لا يحدث مع أحكام الآيات التى تتعلق بالمرأة ما سبق وحدث مع آيات الرق وملك اليمين، فهل هذه الأمانى والمطاليب إلا من أجل حريات تضعنا على أول طريق الحريات ومن أجل الحفاظ على مقدسنا من تعطيل أحكامه بالفرض القسرى. حيث يكون الأكرم هو التقدم باجتهاد من علماء الأمة بشأن وضع المرأة يتوافق ووضعها الحالى.

الكارثة أن العالم ألغى الرق وجرمه ولم يتقدم علماؤنا بإعلان وقف العمل بأحكام الرق، بل يتم تدريس تلك الأحكام فى مدارسنا كما سنرى الآن. وعندما طلبنا منهم إعلان وقف العمل بأحكام آيات الرق وفقهه قامت الدنيا ولم تقعد لأشهر وليس لأيام، فى صحف تبحث عن قارئ ولو بإشعال الحرائق فى الوطن. وقد انقسم المهاجمون إلى نوعين، نوع من الباحثين لصحفهم عن قارئ

وسوق، وهؤلاء أفصحت كتاباتهم عن جهل مركب «وهو يختلف عن الجهل البسيط» بأبسط معالم الإسلام وقواعده الفقهية. أما الفريق الثانى فكان يعلم جيداً خطورة الأمر وجديته، ومع ذلك أبى الطبع الجامد إلا الجمود.

النموذج الأول لا يعرف الفرق بين الدعوة إلى إلغاء آيات «حاشا لله وحاشانا أن نطلب ذلك»، وبين التمنى بإيقاف العمل بالحكم (القاعدة).وإيقاف العمل بأحكام آيات للضرورة والمتغيرات أو النسخ حسب مصالح البلاد وتغير الزمان والمكان أحد المعالم الفقهية الكبرى المحمودة للفقه الإسلامى، وهى من بسائطه المعلومة وتم العمل بها مرات خلال التاريخ الإسلامى زمن صاحب الدعوة (ص) والخلفاء الراشدين وتأسست لها القواعد فى علوم الفقه، واتسعت مساحتها وضاقت باختلاف الفقهاء وأزمنتهم وأماكنهم، ومن ثم فالقول بذلك ليس جريمة تستدعى التكفير إلا ممن وضعتهم الصدفة فى ساحة الكتابة، ومن ثم فلا مجال هنا لترديد ما قال هذا الفريق لسطحيته وسذاجته الشديدة رغم خطورة ما يكتب فى صحفه.

أما الفريق الثانى فهو ما يشغلنا لأنهم الأزاهرة العارفون الدارسون المحترفون، وهم من يجب أن نسمع لهم جيداً. ونبدأ بالدكتور عبد الصبور مرزوق الذى ظل ردحاً طويلاً من الزمن على رأس رابطة العالم الإسلامى، ونسمعه يخاطبنا ساخراً من

مطلبنا: «هكذا يطلب أخونا إلى رجال الدين أن يعلنوا عدم العمل بآيات الرق فى القرآن الكريم كده خبطة واحدة؟؟ لماذا يا رجل؟ أنسيت أن موضوع الرق والاسترقاق كان أبرز أهم تعاملات الإنسان فى القديم؟ وأنه بهذا معلم تاريخى فى سلوك الإنسان له خطره المدمر ومن ثم لا يصح تجاوزه». الشيخ يرى أن موضوع الرق يجب استمراره لأنه كان سائداً عند الإنسان القديم من باب تحنيط التاريخ فقط!! وأبداً لم يتطرق للفرق بين الحكم والآية، وتقريباً لم يقل شيئاً له أى قيمة ولا معنى رغم كل التعالى والترفع.

لنر إذن موقفاً آخر من القضية، وهو موقف واضح صريح فصيح لم يلتف ولم يداور وإنما قالها سافرة،فيقول الدكتور صلاح غانم: «لابد من وجود الرق مادامت هناك حرب وإلا سوف يستمر القتل، ويصبح كل من كان أسيراً ولم يقدم فداء نفسه وجب عليه القتل.. وبالتالى لا يمكن تحريم الرق لا وقت رسول الله ولا بعد رسول الله ولا إلى قيام الساعة»، فهذا رجل لا يشغله أن يصل صوته إلى المحافل الدولية ونحسده على جرأته.

أما الدكتور عبد المعطى البيومى فقد وجد التبرير المعاصر لاستمرار العمل بأحكام آيات الرق فقال لا فض فوه: «وبقاء الآيات القرآنية فى الرق مثل غيرها من الآيات كضمان لتغيير موقف القوى العالمية. ونحن نرى أن أكبر القوى العالمية الآن تتنكر

للمواثيق الدولية فى كل يوم. فماذا لو تنكرت لميثاق تحرير العبيد؟ إن موقف القرآن يمثل ضمانة للحرية، فنحن مع إلغاء الرق طالما احترمه الغير [لاحظ أن الدكتور بذلك وافقنا على إيقاف العمل بأحكام الآيات،« فإذا لم يحترم الغير ميثاق الحرية فكتابنا جاهز باق ليفصل لنا كيف تكون معاملة من يتنكرون للمواثيق الدولية».

الرجل الطيب مع إلغاء الرق لكنه مع استمرار العمل بأحكامه فى فقهنا فربما عادت القوى العالمية الكبيرة للعمل بنظام الرق، وهكذا تكون لدينا أحكام الرق عندما نتمكن من هزيمة تلك القوى العالمية الكبرى ونسبى رجالها ونساءها (؟!). وهو ما يذكرنا بالملحة الفكهة المصرية الواعية التى تقول إن دولة صغيرة فقيرة أصابتها مجاعة شديدة فاجتمع حكماؤها للبحث عن حل، فقال حكيم: الحل أن نعلن الحرب على أمريكا وطبعا أمريكا ستهزمنا وتحتلنا وفى هذه الحال ستكون مضطرة لتوفير الطعام لنا. فرد عليه حكيم آخر له حكمة الدكتور البيومى متسائلا:وافرض أننا هزمنا أمريكا فمن أين سنوفر لها القوت؟!

أما الدكتور محمد رأفت عثمان الأستاذ بجامعة الأزهر فوقف يعلن احتجاجه لقولنا أن الفقه الإسلامى يضع الرقيق فى صف الحيوان ليعقب: «وقوله أن نفقة الرقيق تتساوى مع نفقة البهائم لا

صلة له بالإسلام»[1]. هذا رغم أن ذلك يتم تدريسه فى أحكام النفقة للصف الثالث الإعدادى (أزهرى) فتتساوى المرأة (أم الولد) مع الرقيق مع البهائم أو بالنص: «ونفقة الرقيق والبهائم واجبة فمن ملك رقيقاً أو عبداً أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقته».وفى شروط القصاص نجد النص يشترط «ألا يكون المسلم أنقص من القاتل بكفر أو برق فلا يقتل مسلم بكافر حربيا كان أم ذميا أم معاهداً ولا يقتل حر برقيق».وفى أحكام الدية نقرأ النص «ودية الذكر من اليهود والنصارى والمستأمن والمعاهد ثلث دية المسلم، ودية المرأة الحرة والخنثى نصف دية الرجل الحر الموافق لها فى الدين». النص هنا علا بشأن المرأة درجة عن الرقيق، فلا يقتل حر برقيق لكنه يساويها بالخنثى وهى حرة فيعطيها نصف دية الذكر الحر، ثم إن ديتها أعلى من دية الذكر المسيحى (؟!).وفى شأن معاملة الأسرى يقول الدرس الذى يدرسه طلابنا فى هذا الزمن «إن إسلام الكافر لا يعصم زوجته عن استرقاقها ولو كانت حاملا» (جمعه الأستاذ رضا البهات من كتاب تقريب فتح القريب).

---

[1] وردت كل هذه الأقوال فى عدد صحيفة العربى الناصرى الفاشستى الصادرة فى ٩٨/٣/١٦ وفى عدد صحيفة صوت الأمة الصادرة فى ١٩٩٨/٤/١٩.

هذه اعتراضات رجال الأزهر على أمانى ومطاليب تخرج بنا من العصور الوسطى، وهذا ما يدرسه رجال الأزهر لأولادنا وبناتنا، ثم نتساءل من أين أتى الإرهاب؟ ويبحث الدكتور مصطفى محمود عن مصدر الإرهاب فلا يجد سوى مؤامرة الأعادى الحاقدين على الأمة فيقول: «وما تلك الأصولية التى تدفع بالمسلم ضد المسلم إلا فتنة رسمها الأعداء بعناية وأنفقوا عليها بسخاء»، لكن هل هؤلاء الأعداء هنا بالداخل أم بالخارج؟! هذا بينما يستمر الكتاب الأزهرى يعلم أولادنا وبناتنا قائلا: «للجهاد حالان أحدهما أن يكون الكفار فى بلادهم فالجهاد فرض كفاية». وسبق وقال: «ولا يقتل مسلم بكافر حربيا كان أم ذميا» فالكفرة نوعان **منهم الذمى فى بلادنا**، ثم نندهش لموقف الإرهاب من المسيحيين؟

لقد قدم الإسلام العظيم دروسه، وأكد تدرجه فى أحكامه وتركها بين أيدى أهله المؤمنين به فهل تشير تلك اللوحة إلى أن أهل الإسلام قد وعوا الدرس؟

«رنا إلى علمنا أنه بعد المعركة التى أثارها حديثنا بشأن أحكام الرقيق، أصدر الشيخ الدكتور سيد طنطاوى شيخ الجامع الأزهر توجيهاته برفع المواد المقررة بالمعاهد الأزهرية بشأن الرق من المناهج».

دروس الوحى(*)

عندما يختلف الناس حول قضية من قضايا الثقافة أو الإبداع الفكرى أو الفنى أو حول أمور علمية بحتة أو حول رؤى بحثية، نجد كلا منهم يحاول أن يقدم ما لديه من شواهد وقرائن وأدلة واستنباطات وبراهين وتجارب لتأييد موقفه ووجهة نظره، وقد يختلفون اختلافا كبيرا، لكنهم لا يصادرون رأى بعضهم البعض، بل يسلمون فى النهاية بالرأى الصواب الذى حاز البرهان والحجة المقبولة من الجميع،لأن مثل هذه القضايا تخضع لمنهج واحد يتفق عليه الجميع هو منهج البحث العلمى. بل قد يلجأ المختلفون إلى الاستعانة بآراء بعضهم البعض دون غضاضة، ولا يرون الآخر المختلف عدوا نقيضا بقدر ما هو مكمل ومضيف ومتمم، من أجل الوصول إلى الحقيقة المرجوة.

لكن فى بلادنا لا تعرف الاختلافات هذه الأصول وتلك القوانين والآداب، لأن الأغلبية لا يقرون بأصول المنهج العلمى فى البحث والاختلاف، وهى الأصول التى تؤدى إلى اتفاق الجهود باتجاه الغرض، والوصول إلى نتائج يتفق عليها الجميع.

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٨/١١/٩ العدد ٣٦٧٤

وعندما يمس الاختلاف شأناً من شئون التقديس الأيديولوجى أو الدينى أو السياسى أو الأسطورى، نبقى فى مساحة الرأى المختلف حوله وليس مساحة قواعد المنهج العلمى التى لا يُختلف حولها. علماً أن الرأى يرتبط عادة بالهوى والمزاجية والمصلحة الخاصة والعاطفة أكثر مما يرتبط بالعقل والعلم والمصالح العامة، وربما يكون صاحب الرأى صادق النوايا لكنه عندما يُعمل المزاج والهوى والمصلحة الخاصة يخرج من ساحة العلم إلى ساحة الخلاف غير المنتج، ويؤدى منهج الرأى إلى عدم اتفاق أبدى وخلاف لا يلتقى، تصحبه عادة الرغبة فى إلغاء الرأى المخالف بل ومحوه محوا.

ومع الرأى والهوى والعواطف يتم مزج الرأى المخالف بصاحبه مما يحمل على البعد عن الموضوعات المختلف بشأنها إلى الأشخاص،وينتهى الأمر بالتكفير والتنفير الوطنى والدينى والطعن فى الشرف والنزاهة وطهارة اليد إلى آخر هذه القائمة من مصطلحات.

والخلاف الناشب اليوم يمكن تصنيفه بين طرفين بينهما درجات متفاوتة، الطرف الأول محافظ تقليدى مُردد بحجة الأصالة والحفاظ على الذات من الذوبان فى الآخر المخالف المعادى بالحفاظ على المأثور كما هو وكما كان، والطرف الآخر يحاول الانتقال بالفكر والسلوك والوعى إلى مستوى التفاعل مع المتغيرات الجديدة والتكيف معها، دون أن يكون بالضرورة ضد الهوية أو ضد الحفاظ على المأثور. حيث نجد كثيراً من المعتدلين المجددين يسعون إلى

الجديد عبر القديم، وبالاستناد إليه والتمسك به، ويؤكدون أن ذلك التجديد من باب الحفاظ على القديم والحرص عليه من الجمود والانغلاق فالضياع. إذ تؤكد دروس التاريخ أنك عندما تهمل حركة الواقع ترتكب خطيئة يكون عقابها أن يتجاهلك هذا الواقع. وهذه قوانين الكون ونواميس الطبيعة والوقوف ضدهايعنى الخروج من التاريخ بل ومن الوجود، وإن بقى بعضها فإنه يصبح علامات على حقب تطور ماضية رفضت التكيف وقاومته لعلل وأمراض ذاتية، فانتهت إلى حفريات حية تردد: « هذا ما وجدنا عليه آباءنا» فآل أصحاب القول إلى تاريخ مضى ينعته المؤرخون بالجاهلية.

وإعمالا لهذه المعانى نعود فنؤكد أن الإسلام دين متحرك حى، وأن نصه المقدس نص مفتوح يقبل تعدد الأفهام حوله وتغيرها بحركة الزمن المتغير وانتقالها عبر المكان. وبهذا المعنى وحده يصح القول بصلاحية النص المقدس لكل مكان وزمان، وليس بتثبيته عند معان بذاتها وتفاسير بعينها عند الأسلاف، مرت عليها أزمان وتغيرت أحوال، كما لو كان حق التفكير قاصرا فقط على الأموات.

إن الصلاحية للزمن والمكان ليست بتحويل النص المقدس إلى كتلة جامدة نستخدمها تعاويذ وتمائم نستمطر بها اللعنات على من تفوقوا من أعادى، لأننا جمدنا نصوصنا وتفكيرنا ولم نتحرك مثلهم. ولم يعد بيدنا سوى العودة إلى الزمن السحرى عندما كانت الكلمات

تحرك الجبال وتشفى الأمراض، فقمنا ندعو عليهم رب السماوات لإفنائهم، وهو النموذج المضحك المبكى الذى قدمه الدكتور حسن الترابى فى السودان بعد ضرب الأمريكان لمصنع الشفاء، فدعا الشعب السودانى عبر أجهزة الإعلام لتكريس أسبوع كامل للدعاء على الأمريكان تحت شعار أسبوع الدعاء المستجاب (؟!).

والمصيبة أن من جمد النصوص وأدى إلى تكلس جماعى فى عقل الأمة هم أهلها وليس أعداؤها، رغم الدروس الواضحة التى قدمها القرآن الكريم وقدمتها أحداث زمن النبوة لأتباع الدعوة وأهلها. وأهم تلك الدروس الواضحة الناصعة الكاشفة التى لا يختلف حولها عاقل، أن القرآن الكريم لم يأت دفعة واحدة وكتلة واحدة متكاملة مصمتة. وكان الله قادرا على إنزاله لنبيه دفعة واحدة أو تسليمه إياه مكتوباً وينتهى الأمر، كما حدث فى ألواح موسى وصحف إبراهيم. لكنه لم يفعل إعمالاً للحكمة الإلهية فى الكون وفى التاريخ، لأن محمداً خاتم الأنبياء والمرسلين وليس هناك نبى أو رسول بعده، وهو ما يعنى ختام تواصل السماء مع الأرض بالرسالات، وهو أيضا ما يعنى وجوب إيضاح الدرس الأخير للبشرية، درسا عمليا نهائيا واضحا، تمثل فى مجيئ آيات القرآن الكريم مفرقة على مدى زمن طويل هو عمر الدعوة(حوالى ثلاثة وعشرين عاما كاملة). فجاء الوحى متفاعلاً مع واقع الزمن حينذاك فجادل الناس وتغيرت أحكامه بتغير أحداث هذا الواقع حين كان يلزم التغير، وتبدلت عندما تحرك الواقع فلزم التبديل والتغيير. حتى

يعمل أتباعه ومن آمنوا به وحملوا أمانته من بعد، ليغيروا فهمهم عندما تتغير الأحوال،ويبدلوا أحكامهم ليتكيفوا مع ظروف الزمن، فيظلوا متجددين بفكر متجدد.

إن أول من لم يع هذا الدرس الكونى ولم يفهمه هم الجاهليون، فعمدوا إلى السخرية منه وتندروا من هذا المنطق التطورى التاريخى الذى يوافق نواميس الكون وقوانين الخلق والطبيعة، فقالوا: «ألا ترون إلى محمد يأتى أصحابه بأمر ثم ينهاهم عنه ويأمرهم بخلافه؟ ويقول اليوم قولا يرجع عنه غدا؟». فكان رد الآيات الشارح البليغ: «وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون /١٠١/النحل».

الوحى هنا يؤكد أن الله هو الذى يعلم بما ينزل، لأنه هو من خلق الكون، وهو من وضع له قوانينه، والله لا يخالف قوانين هو واضعها لأنه الأعلم بها، ومن لا يفهمون هذه السنن والقوانين وصفتهم الآيات بالجهل فأكثرهم لا يعلمون. ومن هنا جاز للوحى أن يطور أحكامه بشأن قضايا عديدة مثل قضية الخمر وقضية الميراث وموقفه من أصحاب الديانات الكتابية. لكن كان طبيعياً أيضاً أن يقف بأحكامه عند ظروف زمن الدعوة وواقعها ليتوافق مع الواقع، كما وقف بأحكام الرق ووضع المرأة عند مفاهيم ذلك الزمن،وترك الدرس لأتباعه من بعد ليتحركوا ويتغيروا ويتفاعلوا مع الواقع عندما يتغير ويتبدل.

واستمرت الأيات تتغير وتتبدل فالله صاحبها وصاحب الكـــون وقوانينه ويعلم ما يفعل (أعلم بما ينزل)، فرفعت آيات وأنسيت آيات ونُسخت آيات «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلــها /١٠٦/البقــرة». بــل ومحيــت آيــات «يمحــو الله مــا يشــاء ويثبت/٣٩/الرعد». وهو ما يعنى أن روح القرآن فـــى موافقتــه لنواميس الكون، وأن الدرس بمتابعة هذه الـــروح والتطــور مــع المستجدات لصالح البلاد والعباد.

وقد وعى المفكرون المسلمون الأوائل هذه الحقيقـــة وأدركــوا حكمة النسخ والتبديل، وخشوا أن يأتى قوم ينكرون هذه الحقيقـــة، فقال ابن عباس فى قوله تعالى: «ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً» قال: «الحكمة هى المعرفة بالقرآن ناســخه ومنســوخه»، وأورد أبو جعفر النحاس القول: «فمن المتأخرين من قال: ليس فى كتاب الله عز وجل ناسخ ولا منسوخ.. وهذا القــول عظيــم جــداً **ويؤول إلى الكفر**».

ولأن النسخ والتبديل يتعلق بمعاش الناس، ولأن هذا المعـــاش متغير، ولأن منصب القضاء يجب أن يراعى ذلك التغـــير، قــال الإمام على لقاض: «أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، قـــال: هلكت وأهلكت».

وكان من نفاذ البصيرة أن يدرك أوائل المسلمين حقيقة ارتباط حكمة النسخ بالتغير حسب مصالح البلاد والعباد،ونموذجاً لذلك ما أكده الإمام الألوسى فى قوله إن الناسخ «لابد أن يكون مشتملا على مصلحة خلا منها الحكم السابق، لما أن الأحكام إنما تنوعت للمصالح، وتبدلها منوط بتبديلها حسب الأوقات فيكون الناسخ خيراً منه فى النفع، سواء كان خيراً منه فى الثواب أو مثلا له أو لا ثواب فيه أصلا».

كذلك أدركوا أن درس نزول الوحى مفرقاً متفاعلا مع الواقع، يعنى وجوب التغيير كلما جد جديد، وهو ما يدل عليه قول الإمام الزمخشرى: «والله تعالى ينسخ الشرائع لأنها مصالح، **وما كان مصلحة بالأمس يجوز أن يكون مفسدة اليوم وخلافه مصالح.** وكانوا يقولون: إن محمداً يسخر من أصحابه، يأمرهم اليوم بأمر وينهاهم عنه غداً.. والتبديل من باب المصالح كالتنزيل، **وإن ترك النسخ بمنزلة إنزاله دفعة واحدة فى خروجه عن الحكمة».**

[انظر: السيوطى: الإتقان فى علوم القرآن، المكتبة الثقافية، ص ٢٠، وأبو جعفر النحاس: الناسخ والمنسوخ فى القرآن الكريم، ص ١،٣، والزمخشرى: الكشاف، ٤٢٨/٢ ، والألوسى: روح المعانى ٣٥٣/١٢].

لكن رجال الاحتراف الدينى وحلفهم غير المقدس مع المنظومة السياسية وسلاطينها عبر تاريخ وظروف ومصالح ومنافع خاصة ضد مصالح البلاد والعباد، جمدوا العقل وفهم النص المتحرك، ولازال رجالهم اليوم على الحال نفسه لا يقبلون للأحكام المتعلقة بمعيشة الناس تغيرا فى الفهم بتقلب الأحوال وتغير الأوقات، متمسكين بالمنطق الذى قال فيه الله تعالى: «وقال الذين كفروا لو لا نزل عليه القرآن جملة واحدة /٣٢/الفرقان».

لكن الله لا يخالف نواميسه، وإرادته أن يتعلم خليفته فى الأرض مراعاة تلك النواميس، لذلك أكد للمؤمنين بهذا الدرس أن الحكمة الكبرى كانت فى عدم نزول القرآن دفعة واحدة، حتى لا يثبت الناس عند حرفية نصوصه، فقال تعالى: «وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث، ونزلناه تنزيلا /١٠٦/الإسراء»، صدق الله العظيم.

نقد منهج الدولة(*)

لازلنا نحاول العثور على مناطق الضعف فى مناهجنا، التى أدت بنا إلى تراجع حضارى كامل، وتخلف فارق بيننا وبين دول العالم المتقدم، وانتهت بنا إلى متتالية كبرى من الهزائم والتراجعات، مع استمرار احتلال أراض عربية من عدو جاءها شتاتاً من أنحاء العالمين، فانتهى قوة كبرى تخطب دول العالم وده، وذلك بفضل مناهجنا فى التفكير على كل المستويات.

ومرة أخرى نقوم بتبيان خريطة تصورنا لموقفنا الذهنى المنهجى إزاء الأحداث التى جرت فى منطقتنا، للتنقيب وراء أسباب الضعف لتجاوزها إذا أردنا مكاناً بين الأمم. حيث تم تكييف ما نقدمه من نقد ذاتى لمناهجنا بحسبانه تهجماً على الأمة وثوابتها، وتوصيفه بأنه يصب فى النهاية فى خانة العداء لها. وهو التفسير الذى يؤكد كل ما قلناه فنحن قوم لا نقبل نقداً ويضيق صدرنا بالحق ونحب مدح الذات حباً جماً إلى حد المبالغة بل والنرجسية المرضية، وتركبنا عصبية العنتريات إذا كشف لنا أحد عن عيوبنا وخروقنا، وتصبح محاولات الإصلاح فى نظرنا تحالفاً مع أعداء

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٣ العدد ٣٦٧٦.

الأمة الذين يتربصون بها الدوائر. غير مدركين أن مواجهة الاحتلال الإسرائيلى للأرض، لا يمكن أن ينجح بالمواجهة العسكرية وحدها، إنما أولاً بالعلم والثقافة والتحضر.

إن الخطوة الأولى فى علاج السقم والعلل أن يعترف المريض أنه مريض وأنه وبحاجة للعلاج. يجب أن نعترف بأننا شعوب مهزومة ومتخلفة تستشرى فيها الأمية المعممة والأمية الثقافية، ويجب أن يأتى هذا الاعتراف عن قناعة وببساطة، ولا ندفن رؤسنا فى أوهام تضخم الذات المرضى، حتى نجد لعللنا علاجاً ولحالنا صلاحاً. وبذات الهدوء والبساطة يجب أن نعترف أننا نعانى من تخلف حضارى كامل، حتى بات نصيبنا صفراً كبيراً فيما تقدمه شعوب العالم يومياً من ألوف الاكتشافات والاختراعات التى تعمق الهوة بيننا وبين المتقدمين كل ليلة، بل كل ساعة دون مجاز أو مبالغة.لأن التقدم لن يكون بغير العلم الذى يصوغه العقل البشرى ويبدعه الإنسان بالمنهج العلمى وحده.

والعلم يحتاج إلى تربة يُبذر فيها ويروى لينمو بتدريب العقل على المنهج العلمى فى التفكير، وليس منهج الانتظار البليد لحدوث المعجزات وعودة الأساطير الحفرية. وبذرة العلم هى منهجه أما تربته التى ينمو فيها فهى مناخ الحريات الكامل، الذى لا يعرف الوقوف فى أحكامه بين الحلال والحرام وبين الإيمان والكفر، قدر ما يقف بين الصواب والخطأ العقلى على مستوى التفكير والمنهج العلمى، وبين المصالح والمنافع المرجوة على مستوى الفعل والسلوك، حيث أصبح من غير الممكن اليوم لعقل جاهل ومتخلف

وعدوانى أن يعارك معارك هذا الزمن، بعد أن انتهى عهد السيف والخيل بل والدبابة والمدرعة والمدفع والكثرة العددية، وأصبحت الحرب تُدار الآن من داخل الغرف مكيفة الهواء، كما لا يمكن لإنسان قد انتقصت حريته ومواطنته أن يحرر أرضاً أو يبنى وطنا.

والحريات الكاملة تعنى ديمقراطية كاملة غير منقوصة، لتغييب المناهج الفاشية فى التفكير، التى لن تغيب إلا بالاعتراف بالتعددية المؤدية إلى التكامل. وهو التكامل الذى لا ينفى التعارض بقدر ما يعنى أن الرؤى المتعارضة لا تنفى بعضها، أو أن أحدها صحيح مطلقا والآخر باطل، لأنها جميعا فى النهاية رؤى بشرية. ومن ثم تصبح ممارسة الاعتقاد السياسى أو الدينى عملا حراً إرادياً طوعيا، تفرزه قناعة الناس وليس الإكراه أو غسيل الأمخاخ المبرمج. وهذا يعنى عدم وقوف مؤسسات الدولة إلى جوار عقيدة دون أخرى، فعلى كل عقيدة أن تبرز بقواها الذاتية دون عون الدولة التى تفسد المساواة بينهما إذا ساعدت إحداهما على الأخرى. وفى الوقت ذاته، وحتى تكون هناك ديمقراطية حقيقية، يجب على مؤسسات الدولة أن تقف ضد كل ألوان الشمولية التى تزعم الطهارة المطلقة والوطنية المطلقة والحق المطلق، حيث الديمقراطية نصاب سياسى يقوم على مبدأ المواطنة لا الأيديولوجيا ولا العنصر ولا الجنس ولا الدين.والمواطنة مبدأ لا يقبل التجزئة أو الانتقاص أو الحصر، لأنها ملك الجميع حيث الوطن وطن الجميع.

وهنا لا يمكن الحديث عن ديمقراطية فى ظل سيادة منهج طائفى واضح كامل على مستوى الإعلام والتعليم، حتى أنه أحيانا يقف وراء اتخاذ القرارات السياسية. والملاحظ أن الخطاب السائد خطاب طائفى متعصب يضع المسلم خارج التاريخ فلا يعيش عالمه ولا يتصالح معه أو يتكيف مع جديده، بل يريد تغيير العالم كله ليتفق مع وجهة نظره.وهو المستحيل الذى أدى بنا إلى حيث نحن الآن، بعد أن ظللنا زمنا نطلب من العالم موافقته على ما نطلب نحن إزاء قضايا كبرى مصيرية، وتوهمنا امتلاك قدرات القوة القامعة لإقناعه بمطالبنا، وعاندنا العالم بعنتريات خطابية انتهت إلى كوارث كبرى، دون أن نعمل حسابنا بين الممكن والمستحيل.

وإذا كنا نطلب من العقل الجمعى الاعتراف بنواقصه وأخطائه، فيجب من جانبنا أن نعترف بخلل يعتور مطلبنا بالحريات الكاملة والديمقراطيات غير المنقوصة، ففى ظل مناخ التجهيل العام السائد، ومع مطلب تطبيق الديمقراطية السياسية الفورى، فهو ما يعنى أن من سيصلون إلى السلطة بالانتخاب الحر هم ألد أعداء الحريات وأشد أنصار الرجعية وأكبر أنصار الفاشية. الذين يستخدمون لاءات الحرية والديمقراطية لا عن قناعة حقيقية، لكن كوسيلة فقط إلى غاية السلطة وساعتها يكون لكل مقام مقال ولكل وقت أذان.

فمجتمعنا لم يزل قبليا عشائريا طائفيا يذهب فيه صوت المواطن الجاهل بالحريات وبالمواطنة ناهيك عن الأمى إلى حليفه فى القبيلة أو الطائفة الدينية أو الأيديولوجيا، ولا يذهب إلى من يمكنه الحفاظ على الديمقراطية ومصالح الناس والوطن.هذا رغم

أن ذات الجماهير فى ذات الوطن كانت قد بدأت تجربتها الليبرالية بنجاح واضح عبر ثلاثين عاماً انتهت بحلف العسكر والعمائم فى يوليو ١٩٥٢، مما وأد التجربة الوليدة بعد تكريس الإعلام والتعليم الموجه للواحدية الفاشية الشمولية العنصرية الطائفية، حتى عاد الشارع المصرى إلى زمن التفكير أيام المماليك.

ومن هنا لا نجد بأيدينا لتحقيق الأمل كى يعيش أولادنا كراماً فى وطن كريم سوى القنوات الشرعية، وتوجيه الخطاب لسلطات الدولة ومؤسساتها كلما كان ذلك ممكناً، لبيان الأخطا ، فى مناهجها، لأننا لا نستطيع أن نكون ضمن قافلة مداحى الدولة المنتفعين، ولأننا لا ننتمى إلى حزب أو جماعة أو مؤسسة، حفاظاً على حق القول دون حسابات لأحد، سوى وجه الوطن. لهذا نوصل للدولة ومؤسساتها رسالة واضحة تؤكد أن الشارع لن يحترم قانوناً لا يشارك فى صياغته حقا، ولن يحترم قانونا يكسره المتسلطون والمتنفذون، ولن يتحالف مع الأمن ضد الخارجين عليه طالما ظل حضرة الضابط متسلطا مترفعا فاشيا قاسياً لا يرحم.

فمطلبنا نضال بالكلمة وبالحجة تحت مظلة الشرعية، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى احترام الدولة ذاتها وسلطاتها. لأن الواضح «فى ظل السماح الديمقراطى» أن جهاز السلطة لم يعمل إطلاقاً حتى الأن على ترسيخ مفاهيم الحريات الليبرالية فى الواقع حتى تكون الجماهير درعاً لدولتها صونا للحريات. وإنما حدث العكس فزايدت مؤسسات الدولة علىالإسلام السياسى والطائفية مما أفرز

فى النهاية إرهاباً طائفياً مسلحاً يضرب مصالح الوطن الاقتصادية وينتقص من هيبة الدولة أمام مواطنيها وأمام العالم.

ومع تفاقم مشكلة الإرهاب ركزت أجهزة السلطة مواجهتها على المستوى الأمنى وحده مما أدى إلى تفاقم متتالى يخبو مرة ويطل برأسه مرة فى مجازر مفاجئة أحياناً. بينما يستمر منهج مؤسسات السلطة فى إفراز المزيد من الفاشيست المتعصبين عبر أجهزة تثقيفها العامة. هذا رغم تطوع كثير من المفكرين غير المسيسين طوال زمن المواجهات الأمنية بإسداء النصح وتأكيد أن المعركة مع الفاشية هى معركة ثقافية فى المقام الأول وليست فقط مواجهات أمنية.حيث مسئولية وزارة الداخلية هى حفظ الأمن ومنع الجريمة والحفاظ على النظام العام، أما مواجهة الفاشية فهى مسئولية الفكر المدنى الذى غيبته ساحة الإعلام والتعليم من ساحتها تماماً. وسمحت للفكر الأحادى بالمساحة كاملة.

فعلى مستوى الإعلام أصدر مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون قراراً يفرز الفن الكافر من الفن المؤمن فى قوله: «أن تراعى البرامج والدراما أن مفهوم الإيمان بوحدانية الله سبحانه وتعالى يجب ألا يُنظر إليه فقط من منظور فلسفى واعتقادى لكن يتعين ترجمته إلى سلوك يشمل كل مجالات الحياة، وأن الإيمان هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره».

وإعمالاً لذلك فتحت ساحات الإعلام أبوابها لمجموعة من المشايخ يفتون فى كل أمر،ويتحدثون حتى فى العلوم المتخصصة

بكثير من الجهل المضحك، وهو ما أدى لتلميع مشايخ التطرف وأساتذة الخرافة. وفى وقت كانت ماكينة التطرف الدموى والفتنة الطائفية تطحن قلب الوطن، كان التلفزيون يسمح للمرحوم الشيخ الشعراوى كى يجلس سنوات داخل كل بيت يكفر ويسفه عقيدة نصف الأمة، حتى انتهى الأمر بإحكام السلفية قبضتها على كل تجليات السلطة والقانون ومناهج الناس والرأى العام والقيم. وهو ما يعنى فى رأينا أن المنهج الذى مارسته وسائل الإعلام كان أحد المنتجين الكبار للإرهاب فى مصر، والعامل الأعظم فى تفشى الأمية الثقافية المعممة، وتلاشى الفكر الليبرالى وانزوائه فى صالونات المثقفين الديمقراطيين.

وبين أحاديث المشايخ المحترفين، والحوارات، والفتاوى، والتفاسير، والعلم والإيمان، والحيض والنفاس وطاعة الزوجات للأزواج لم نطالع مرة واحدة قس مسيحى يعظ أبناء طائفته عبر شاشة تلفازنا المبارك، كما لو لم يكن فى مصر غير المسلمين. ولوضع حصوة فى عين المعترض أو المحتج تتم إذاعة قداس الأحد من محطة إذاعة جانبية غير مسموعة، مع إذاعة الاحتفاليات السنوية التى يتم إلغاء إذاعتها إذا توافق موعدها مع احتفالية إسلامية. هذا رغم أن التمويل الضرائبى لهذه الأجهزة يأتى من جيوب المسلمين والمسيحيين على السواء.

وفى المقابل نجد فى بلاد الغرب التى يحلو لبعضنا نعتها بالبلاد الكافرة مثل سويسرا التى تطبق المبادئ المدنية كمظهر للرقى الحضارى الذى يحترم كافة العقائد دون تمييز، تتم إذاعة صلاة

الجمعة على قناتين من قنوات التلفزيون السويسرى احتراما لبضعة ألوف من المسلمين الوافدين وأغلبهم من غير المواطنين ويشكلون عمالة متواضعة طبقيا.

أما على مستوى التعليم فالمصيبة أعظم، نضرب منها فقط الأمثلة، فالطالب المسيحى يدرس فى نصوص اللغة العربية والمحفوظات نصوصاً قرآنية وأحاديث نبوية ويؤدى فيها امتحان نجاح أو رسوب مع أخيه المسلم، بينما التلميذ المسلم لا يعلم شيئا عن عقيدة أخيه المسيحى وشريكه فى الوطن والجوار والمعركة والرخاء والجوع والسراء والضراء.

وكى يتم تدريس التربية المسيحية لأهلها تم تخصيص فصل فى معظم المدارس الحكومية للمسيحيين فقط مما أدى إلى انفصال مخيف بين أبناء الوطن منذ نعومة أظافرهم مع نفور وكراهية متبادلة كان طبيعيا أن تفرز إرهابا وفتنا دموية.

هذا ناهيك عن كون المواد الدراسية نفسها تكرس للإرهاب والفتنة بل وتحرض ضد الدولة والقانون، فنقرأ مثلا ما جمعه الدكتور كمال مغيث من هذه المواد، كما فى قول كتاب التربية الدينية للصف الأول الإعدادى: «إن الناس الذين يعيشون فى مجتمعات يتولى فيها البشر التشريع، ويعيشون بمناهج غير منهج الله، يقعون فى عبودية العباد وهذا منتهى الذل والإذلال». ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يمتد إلى تكريس العداء والفتنة الطائفية ضد إخوتنا فى الوطن فيقول كتاب الدين للصف الثانى الإعدادى: «إن أصحاب الديانات السابقة قد حرفوا رسالات الأنبياء ونسبوا

إلى الله ما لم يقله وأضاعوا خاصية التوحيد وأصبح التصور الإسلامى هو التصور الوحيد الذى بقى قائما على التوحيد الخالص».

وفى كتاب الصف الثالث الإعدادى للتربية الدينية نقرأ قراره بأنه لا دين يقبله الله سوى الإسلام ومن لا يؤمنون به يعلمون الحقيقة لكنهم لا يؤمنون عناداً ومكابرة وضلالاً لذلك على التلاميذ تغيير هذا المنكر بأيديهم عنفاً كما كسر إبراهيم أصنام قومه وكما نسف موسى عجل بنى إسرائيل (انظر ص١٤و٢٦).

ورغم قرار وزير التربية والتعليم رقم ٣٠٦ لسنة ٩٣ بشأن التعليم الخاص الذى نص على عدم جواز تضمن اسم المدرسة ما يوحى بأنها لفئة أو طائفة بعينها، فإن تلك المدارس تكسر هذا القرار عياناً بياناً بل وتحصل على تراخيص من ذات الوزارة لأسماء منها: مدرسة آل بيت النبى، مدرسة عمرو الفاتح، مدرسة فجر الصباح الإسلامية، مدرسة الشبان المسلمين، مدرسة الدعوة الإسلامية.. الخ. «وهو ما يذكرنا بقرارات سابقة لوزير الداخلية برفع الشعارات والملصقات الطائفية من على السيارات، واليوم نجد سيارات الحكومة بل والنقل العام هى ما يكتظ بهذه الشعارات؟!!» وتقوم تلك المدارس الخاصة بتدريب أرواح البراعم الصغيرة على كراهية أشقائهم فى الوطن فيشير كتاب منهاج المسلم الصغير إلى «الضالين» **فى سورة الفاتحة بأنهم النصارى**، وتعلمهم كتبها

الأحرف وفق الطائفة فحرف اللام (لحية) وحرف الحاء (حجـــاب) وهكذا..

إن ما يحدث لا يفصح أبداً عن موقف صــــادق مــن قضايــا الحريات والليبرالية، ناهيك عن استثمار الدول الكبرى اليوم لمبادئ حقوق الإنسان وخاصة حريات الرأى والاعتقاد والمساواة من أجـل التدخل فى شئون الدول الأخرى، وعلى مائدة الكونجرس هذه الأيام مشروع قد يسمح بالتدخل المباشر فى الدول الأخرى التى تخـــالف تلك المبادئ، فهلا حرصنا على وطننا ومواطنينا وقمنا بترتيب بيتنا من الداخل حباً فيه وليس خوفاً من آخر. من أجل وطن متماســـك وقوى وحر.

كيف تتحقق الأساطير(*)

الأصوليون اليهود يعتقدون يقيناً أن ما يحدث للعراق الآن هو عقاب مؤجل منذ قرون، فحصار العراق اللاإنساني، وضربها الوحشي، هو التحقيق العملي للنبوءات التوراتية القديمة بشأن حضارة بابل وآشور في العراق القديم. بعد أن قام العاهل الآشوري (شمال العراق) بالهجوم على دولة إسرائيل (شمالي فلسطين) ونهب ثرواتها وسبى عشرة أسباط (قبائل) من بني إسرائيل إلى بلاده، حيث ضاعت تلك الأسباط العشرة هناك وذابت،واختفت من يومها من صفحة التاريخ والجغرافيا. ولم يمض من الزمن سوى سنوات حتى حذا نبوخذ نصر العاهل البابلي (جنوب العراق) حذو رفيقه الآشوري وهاجم دولة يهوذا التي كانت تقوم جنوبي فلسطين ونهب المعبد والبلاد، وسبى السبطين الباقيين إلى بلاد بابل.

في تلك الأيام الغابرة السوالف كان اليهود يعيشون أساطير التوراة ومعجزاتها، وينتظرون تدخل الرب التوراتي (يهوه) في كل شأن، وكان الدين ورجال الدين هم المرجع في كل أمر كبر شأنه أو صغر، ودارت حياتهم بين الحلال الديني وحرامه، فضعف

(*) تم نشره في مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٢٨ العدد ٣٦٨١.

شأنهم وهان أمرهم بين الأمم المحيطة بهم، التى كانت تعيش مناخا آخر تبدع وتنتج حضارات سامقة.أما يهود فقد انغلقوا على ذواتهم خشية على هويتهم من الضياع وخوفا من الغزو الثقافى، فعاشوا أساطير لم تغن عنهم شيئا. ولم يملكوا إزاء قوة الأقوياء سوى استمطار اللعنات السماوية على بابل وآشور وإقامة الصلوات، تلك اللعنات والصلوات التى لم تغير شيئا من معادلة قوة القوى وضعف الضعيف. ولم يعد بإمكان رب اليهود أن يفعل شيئا لشعبه لأنه أمسى ضعيفا ضعف شعبه، ومن هنا تحول الدعاء غير المستجاب إلى فعل مؤجل سيحدث بالتأكيد، فالرب لن يتخلى عن شعبه الذى فضله على العالمين. وتحول الدعاء إلى نبوءات ستحدث فى مستقبل الأيام حيث سيرث أحفاد البابليين ذنوب الآباء والأسلاف حسب القاعدة التوراتية.

وبين تلك النبوءات نبوءة ترد فى الإصحاح السابع والأربعين من سفر إشعيا، حيث يقول إشعيا لبابل سيدة الممالك آنذاك: «انزلى واجلسى على التراب أيتها العذراء ابنة بابل، اجلسى على الأرض بلا كرسى يا ابنة الكلدانيين، لأنك لا تعودين تدعين ناعمة ومترفة.. تنكشف عورتك وترى معاريك.. اجلسى صامتة وادخلى فى الظلام يا ابنة الكلدانيين، لأنك لا تعودين تدعين سيدة الممالك».

كانت بابل توصف بأنها (سيدة الممالك)، لأنها تملك أسباب القوة والتحضر والاقتدار ،بينما كانت إسرائيل ويهوذا دولا ضعيفة

لا تملك سوى دعاء رب السماء، فانتهى الأمر بهما إلى الشتات والضياع من جغرافية المنطقة وتاريخها، لأنهم كانوا لا يطلبون معرفة شيء خارج مقدسهم، فألقتهم حركة الدنيا خارج التاريخ.

وفى الشتات وبعد قرون وتغير أحوال الدنيا، أصبحوا يعيشون فى دول ذات حضارات، فوعوا الدرس، واستخدموا كافة الأدوات الممكنة ليعودوا ويقيموا دولة حديثة مدنية، على غرار أنظمة الدول المتقدمة التى عاشوا فيها. وأخذوا بكل أسباب التقدم والتحضر والعلم والديمقراطية حتى أصبح الدخل القومى «لدويلة إسرائيل كما نحب أن نصفها» يعادل دخل الدول العربية المحيطة بحدودها مجتمعة.

ولهذه القصة التاريخية مقارنة واجبة بقصة تاريخية أخرى ذات شجون. فعندما قامت الإمبراطورية العربية، انفتحت على علوم الدنيا، وسمحت بالتعددية الفكرية، ولم تضع كل أمورها فى دائرة المقدس وحده فأخذت علوم اليونان والمصريين والعراقيين والفرس والهند والصين ولم تر ذلك غزواً ثقافياً، ولم تر فى علوم غير المسلمين كفراً وباطلاً، ولم تصنف العلوم إلى طب إسلامى وطب بوذى، وعرفت أن العلم ليس له وطن وليس له دين، ولم تصف عالما يهوديا بأنه يضع علما يهوديا كافرا كما نصف بعض علماء الدنيا اليوم، ولا آخر بأنه يضع علما بوذيا وثنيا، فأصبحت الإمبراطورية الإسلامية سيدة الممالك. ومن هنا تمكنت من القبض

على معادلة القوة، وأمسى بإمكان خليفتها أن يهاجم عمورية بالدمار والنار لأن امرأة صرخت (وامعتصماه).

وسواء كانت قصة (وامعتصماه) صادقة أو كاذبة فإنها كانت ذلك السبب الحقيقي الهين، أو تلك الذريعة المفتعلة وراء فلسفة القوة. لقد أراد الخليفة عمورية وهو يملك أسباب تحقيق الإرادة فأخذها. أخذها لأن أوروبا فى ذلك الوقت كانت غارقة فى أساطيرها وتحيل كل أمر لرجال الدين ليفتوا فى كل شأن، ويبيعوا صكوك الغفران، وأخذها لأننا كنا نجلس فى حلقات النقاش بين آراء مختلفة فى مناخ مفتوح متعدد وثرى، لا يعرف تكفير الفكر أو الرأى أو العلم، ويزن أموره بين الصواب والخطأ وحسب مصالح البلاد والعباد. وليس فقط ودائماً بين الحرام والحلال الدينى. وعندما انتكس مناخ الحريات فى بلادنا تخلت الأمة عن أسباب نهضتها وقوتها، وغرقت فى أساطيرها تنتظر يوم ينادى الحجر على المؤمن أن وراءه يهوديا ليأتى فيقتله. وتبادلنا المواقع مع دول أوروبا ومع يهود. وأصبح شأننا مع دول العالم المتقدم ذات شأن يهود (أيام زمان) مع نبوخذ نصر وبابل سيدة الممالك. لهذا لم يعد يملك الترابى فى السودان سوى دعوة شعبه للدعاء أسبوعا على الأمريكان، ولم يعد بإمكان ديكتاتور العراق سوى القول: إن الأمريكان يعتمدون فى ضرب العراق على ذراع تكنولوجية طويلة ولا يواجهون بشجاعة الرجال. لقد وصل الأمر بنا إلى أننا نريد إعادة الزمن إلى الوراء، نطلب من الأمريكان أن يحاربوا رجلاً

لرجل بالسيف والخيل والقوس والنشاب لأننا لا نملك مقومات القوة والتقدم.

لم نعد نملك سوى الأسف والأسى والشجب ومظاهرات شعبية صادقة المشاعر، إزاء عدوان غاشم مفترى، مظاهرات تنادى: الموت لأمريكا

لكن من سيميت أمريكا؟

وماذا يفيد طرد السفراء؟ وماذا لو تجمعنا جميعا واشترينا كل ألوان العتاد (لو سمحوا لنا بذلك)؟ ألم نخسره فى خمس ساعات فى ١٩٦٧، وألم يخسر العراق ترسانة عسكرية قلما توفرت لنا من قبل؟ إنه خطأ المنهج يا سادة وليس مسألة عتاد.

مرة أخرى إنها فلسفة القوة والضعف، كلينتون، نبوخذ نصر، المعتصم، وجميع الأسماء المنتصرة وراءها منهج فلسفة القوة، يقول كتابنا ويتفننون فى إدانة أمريكا وافترائها وخروجها على الشرعية الدولية وتقرير بتلر(رئيس لجان التفتيش) المزور كذريعة لضرب العراق، وأن الضرب جاء كورقة يريد أن يكسب بها كلينتون محاكمته فى قضية مونيكا لوينسكى، ولو قتل الأبرياء ودمر البلاد.

نعم كل هذا صحيح، ويا لوعة الكبد على ما يحدث فى العراق؛ لكن لمن تكتبون يا سادة؟ ولماذا تكتبون المعلوم لكل الدنيا؟ ناهيك

عن الفريق الذى يستطيب لطم الخدود وشق الجيوب، فهل هكذا ستموت أمريكا؟

أيها السادة الدروس القاسية تنهال على رؤوسنا ولم نتساءل من يحقق الأساطير؟

إن من يحقق الأساطيرليس أصحابها الذين اخترعوها وألفوهـــا لكن من يؤمنون بالأساطير.

دروس

ما بين نصر بدر الكبرى ونصر العاشر من رمضان(*)

فى العاشر من رمضان / السادس من أكتوبر ١٩٧٣ تمكنت القوات المصرية من تحطيم أكبر خط دفاعى فى تاريخ الحروب، وعبرت بارليف إلى سيناء لترفع العلم المصرى فوق الأرض المحررة، بعد سنوات من إعادة بناء القوات المسلحة والتدريب والتخطيط، بذل فيها الجندى المصرى عمره وعرقه ودمه حبا وكرامة. وأتيحت له الفرصة لأول مرة منذ ١٩٤٨ ليحارب معركة حقيقية يثبت فيها جدارته بشهرته أنه خير أجناد الأرض.

ووسط هذا الزخم الرائع والفخر العظيم بأبناء الأمة ورجالها خرج علينا الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر أوانها (رحمه الله) ليعلن أنه قد رأى الملائكة بيض الوجوه يتقدمون جنودنا ويدمرون لهم سلفاً تحصينات العدو، وأنهم كالعادة المأثورة كانوا يلبسون أبيض فى أبيض (؟!).

(*) تم نشره فى مجلة روز اليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٩/١/٤ العدد ٣٦٨٢/ شهر رمضان .

والمعلوم أن مثل هذا المأثورمن بقايا الفكر العنصرى القديم الذى يميز الأبيض الذى يرمز للنهار والخير والنصر بعكس الأسود الذى يرمز إلى الليل والخوف والشر. وهو ذات المأثور الذى ميز الأبرار عن الآثمين الأشرار بالقلب الأبيض والوجه الأبيض، وميز أيام الخير للصائمين بالسبعة البيض أو السته أو الخمسة البيض.. الخ.

والمرحوم الشيخ عبد الحليم محمود لم يجد أى بأس وأى حرج فى أن يطفئ فرحتنا برجالنا وثمرة جهودنا بعد عرق السنين ومشقة التدريبات وقسوتها، ما بين هزيمة ١٩٦٧ وانتصار ١٩٧٣. لم يجد أى بأس فى أن يسلب الجندى المصرى وهو فى الغالب إما أسمر أو أسود حقه فى الفخر بثمار عرقه ودماء شهدائه وانتصاره المجيد لينسبه إلى الجنود البيض لابسى الأبيض فى أبيض ساحقاً الفرحة بالآتين من المجهول. مهدرا كل دماء الجنود المصريين المسلمين وبخاصة المسيحيين على تراب الوطن بلا ثمن، بعد تأكيده ووراءه جوقة العمائم أن النصر لم يتحقق إلا بصيحة الله أكبر التى زلزلت العدو وهزمته. رغم أن ديكتاتور العراق قد دون على علم بلاده ذات الشعار منذ أم المعارك الكارثة، ولم يزل من يومها يقف تحت تلك الراية ترفرف فوق بلاده ومعها الإذلال والحصار والقصف، دون حضور واضح للجنود البيض بثيابهم البيض.

ومع الله أكبر والجنود البيض فى ٧٣ لا عزاء لشهداء مصر من الأقباط، عندما لم تميز مدافع العدو وطائراته أتباع

راية الله أكبر وأصدقاء الجنود البيض عن أتباع الإنجيل، كما لم تراع قنابل العدو فروق النسبة العددية بين المسلمين والمسيحيين التى يتنادى بها مفكرو التيار الإسلامى كلما تأزمت مسألة الأقباط، ووضع الرجل الإسفين بين أبناء الأمة فى لحظة تاريخية عظيمة من تاريخهم ورحل إلى عالم الخلد، رحمه الله وتجاوز عن سيئاته، لكن المصيبة أن (المطيباتية) من جوقة الكورال المتأسلم تردد علينا كل عام ذات المفاهيم فى أجهزة الإعلام لتؤكد لإخواننا فى الوطن أن دماء أبنائهم قد ذهبت هدراً ودون ثمن حتى لو كان الثمن فقط الفخر بهم والفرحة بصورهم المحلاة بالسواد.

وهذا يعود لأن هذا الفريق من العمائم عافاه الله لا يرى الواقع الموضوعى ولا الوطن ولا يفهم معنى المواطنة، وكل شئ لديه يجب أن يأتى من فراغ، وكى يكون مبهراً لابد أن يكون معجزاً ملغزاً قادما من العالم اللامرئى، منقطع الصلة بالواقع الأرضى وبالإنسان وقدرات فعله البشرى، يجب ألا يكون واقعياً ويستحسن ألا يكون مفهوما حتى يكتسى ثوب الرهبة القدسية.لقد انتكس هؤلاء إلى مرحلة ما قبل الأديان، إلى المرحلة السحرية، أيام كانت التمتمات غير المفهومة والحركات التى لا تحمل معنى تؤدى فعلاً مطلوباً فى الواقع. وبالطبع فإن هذا المنهج يخدم وجودهم السيادى على قمة الهرم الاجتماعى وبكرسه، حتى يكونوا هم المرجع فى كل أمر ولهم الفتوى فى كل شأن،ومن هنا أحالوا نصر العاشر من رمضان إلى عالم يوهمون الناس أنهم وحدهم العارفون

بأبوابه ومفاتيحه والحارسون عليه والفاهمون لطلاسـمه دون الناس جميعاً. هذا رغم أن المقارنة الدائمة التى يسوقونها بين نصر أكتوبر وتوقيته في العاشر من رمضان بنصـر بـدر الكبرى زمن الدعوة الإسلامية، يلقى بالظلال على منهجـهم ويكذب أطروحاتهم ويشير إلى أنهم ينتقون بالهوى ما يتناسب مع بقائهم فى مواضعهم فى السلم الاجتمـاعى، لأن قـراءة واضحة لأحداث بدر الكبرى فى الزمن المحمدى لا تقف أبدا إلى جانب ما يطرحون، ولا تلتقى أبدا مع رؤية المرحوم ولا مع جوقة الكورال التى لا تزال تردد ترانيم الببغاوات، حيث الحقائق تفصح عن نفسها وتقول لنا قولا آخـر، إن النصـر البدرى زمن الدعوة لم يتم فقط بصيحة الله أكبر أو بمسـاندة الملائكة بل كان بالفعل البشرى والتخطيط المحكم الذى لـم يترك شيئاً للصدفة.

فى بدر الكبرى جاء الوعد للنبى عليه الصلاة والسـلام بالمدد السماوى بملائكة محاربين إلى جوار الصفوة الأولـى للمسلمين، فى أول وقعة كبرى بينهم وبين مشـركى مكـة، وانتهت الموقعة بانتصار المسلمين، لكن ليعمل ابن الراوندى عقله فيما حدث بعد أربعة قرون ليتساءل متـهكماً: «مـن هؤلاء الملائكة الذين أنزلهم الله يوم بدر لنصرة نبيه؟ إنـهم كانوا مغلولى الشوكة قليلى البطش، فإنـهم علـى كثرتـهم واجتماع أيديهم وأيدى المسلمين معهم لم يقتلوا أكـثر مـن سبعين رجلا!! وأين كانت الملائكة يوم أحد حيـن تـوارى

النبى بين القتلى ولم ينصره أحد؟ / انظر د. إبراهيم البيومى، فى الفلسفة الإسلامية، ص٨٣».

هكذا أثار حديث الملائكة والمعجزات منذ القرن الرابع الهجرى تساؤلات واستهجان رجل مثل ابن الراوندى، لأنه أبداً لم يدرك الحكمة والدرس الذى قدمته غزوة بدر ولم يقرأ دقائق الموقف والغرض من الأحداث،لذلك كان هناك حديث آخريعقب مثل حديث أبى الحسن السبكى وهو يقول: «سُئلت عن الحكمة فى قتال الملائكة مع النبى ببدر مع أن جبريل قادر على أن يدفع الكفار بريشة من جناحه، فأجبت: وقع ذلك لإرادة أن يكون الفعل للنبى وأصحابه.. وكان يكفى ملك واحد فقد أهلكت مدائن قوم لوط بريشة من جناح جبريل، وبلاد ثمود وقوم صالح بصيحة. / البيهقى: دلائل النبوة، ج٣، ص٥٨». وهكذا أدرك السبكى الحكمة وعلم أن الفعل كان للنبى وأصحابه، للبشر وقدراتهم. لقد كان حامل الوحى جبريل صاعداً هابطاً طوال الوقت ومع ذلك كان الدرس هو الاعتماد على معطيات الواقع والتعامل معه بالفعل البشرى، فكان النبى يرسل الجواسيس يستطلع أحوال العدو، ولم يسأل جبريل إنما أرسل أشهر جواسيسه بسبس بن عمرو الجهنى وعدى بن أبى الزغباء يأتون له بأخبار العدو.

خطط المسلمون لبدر فأحسنوا التخطيط فانتصروا، أمرهم النبى أن يسيروا نحو بدر صامتين متخفين، يجتازون طرقاً غير مطروقة،وأمرهم أن يقطعوا الأجراس من أعناق الإبل حتى لا تحدث أصواتاً، وأجرى حساباته بحيث يصل قبل

أعدائه لمكان المعركة بيوم كامل، وهناك قسم رجالــه إلــى ألوية لكل لواء رايته المميزة، وجعل لهم شـعارات شـفرية يتنادون بها أثناء المعركة ليعرفوا بعضهم ويميزوا أنفسـهم عن العدو حيث كان الجميع يلبس الخوذ الحديدية والدروع.

وهناك اختار النبى أحسن المواقع وأمنعها قبل وصـول عدوه، وأرسل قواته الخاصة تستبق وصول العدو ليخطفوا له من خطوطهم الخلفية رجلين ثم استجوابهماعن أحوال العـدو وعدته وعدده وسلاحه (انظر ابن سيد الناس: عيون الأثـر، ج١، ص٩٩،٣٠٠).

أبداً لم يركن المسلمون رغـم الوعـد السـابق بمجيئ المحاربين البيض، بل عملوا على حماية قائدهم بأنفسهم فبنوا للنبى عريشاً بعيداً عن المعركة فوق تل يشرف على الموقع، وهو ما جاء فى اقتراح سعد بن معاذ: «يا نبى الله ألا نبنـى لك عريشاً تكون فيه ونعد عنك ركائبك حتى نلقى عدونـا، فإن أعزنا الله وأظهرنا على عدونا كان ذلك ما أحببنـا، وإن كانت الأخرى جلست على ركائبك فلحقت بمن وراءنا مـن قومنا.. فأثنى عليه رسول الله خيراً. ودعا له بخير، ثم بنـى للرسول عريشاً كان فيه/ انظر ابن كثير: ج٣، ص٢٦٦».

ومع كل هذا التخطيط البشرى وتوقع كل الممكنات مـن أحداث، نجد العمل العسكرى المتقن، فقاموا يعملون بـإمرة المحارب اليثربى الخبير الحباب بن المنذر فردموا الآبار بعد أن ملأوا لأنفسهم حوضاً كبيراً أعلى التلال حتى يأتى أهـل مكة مجهدين عطاش فلا يشربون، بينما يجد المسلمون زادهم

من الماء. وقد بين القرآن الكريم موقع الفريقين عند المعركة، فقريش جاءت عطشى مجهدة بعد رحلة طويلة لتخوض معركتها فى بطن الوادى، بينما المسلمون يهبطون عليها من الأعالى ويرشقونها بحرابهم وسهامهم من مواقعهم الحصينة فوق التلال وخلف الصخور، فتقول الآيات الكريمة: «إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى **والركب أسفل منكم** ولو تواعدتم لاختلفتم فى الميعاد/ ٤٢ / الأنفال».

أما الواقدى فيذكر خبرا آخر يؤكد مدى أخذ المسلمين كل صغيرة وكبيرة فى الاعتبار قبل بدء المعركة، وذلك فى اختيارهم لوجهة القتال فيقول: «وقف رسول الله (ص) ينظر إلى الصفوف فاستقبل المغرب وجعل الشمس خلفه، وأقبل المشركون فاستقبلوا الشمس، فنزل الرسول بالعدوة الشامية، ونزلوا بالعدوة اليمانية/ الواقدى: المغازى، ج١، ص٥٦». أى اختار المسلمون حتى موقعهم بالنسبة للشمس فحاربوا القرشيين والشمس فى عيونهم تعميهم عن المسلمين.

هكذا وعد الله المسلمين بملائكة بالألوف،على رأسها ملك له ستمائة جناح، حمل بجناح واحد - حسبما تروى مأثوراتنا - بلاد لوط بعمارها وناسها إلى السماء وقلبها فدمرها، ومع ذلك اعتمد المسلمون الأوائل على أنفسهم فى كل خطوة فانتصروا فى بدر الكبرى نصراً غير وجه التاريخ وخط سيره. لكن عندما ركنوا فى غزوة أحد إلى هذا المدد الملائكى كان الدرس القاسى وكانت الهزيمة النكراء،ليقارن

أهل العقول ويعوا الدرس، وأن الفعل للإنسان كما قال أبو الحسن السبكى،ولو كان الفعل للملائكة لما قتل فى المعركة البدرية من المشركين سبعون فقط، حتى وقف ابن الراوندى يسخر ويتهكم، وهو المعنى الذى جاء بين روايات المسلمين البدريين هادئا يقول: «لولا أن الله حال بيننا وبين الملائكة التى نزلت يوم بدر لمات أهل الأرض/ الحلبى، مج٢، ص٤٠٧»، لمات أهل الأرض وليس فقط مجرد سبعين قتيلاً من المشركين. ومع ذلك لم تزل جوقة السحرة يتمتمون ويبسملون ويحوقلون بملائكة نزلت بعد ألف وأربعمائة سنة من بدر الكبرى، ليسلبونا حقنا فى النصر وفرحنا به. وكى ينفث الكهنة فى العقد بين عنصرى الأمة فى أشرف أعيادها و أمجادها.

معنى المواطنة[*]

التهنئة واجبة لكل مصرى بأعياد أربعة تزاحمت بـالفرح على أفق فواتح عام جديد خلال شهر واحد، ربما كانت فـألاً طيباً وبشرى بأيام أفضـل آتيـة، عيـد العبـادة والصـوم الرمضانى، وعيد النصر على الأعادى الذى يتوافق بالتاريخ العربى مع العاشر من رمضان، وعيد الميلاد المجيـد يـوم هبط الحب من المجد فى الأعالى على النـاس فـى الأرض بالمسرة، وعيد الفرح بيوم الفطر المبارك.

نعم بعضها أعياد مسيحية وبعضها أعياد إسلامية، لكـن المحتفين فى الحالين مصريون، ليس أحدهم طليانى والآخـر صينى، مصريون يرتبطون بالأرض وتاريخهم المشترك فيها ومستقبلها الذى هو مستقبلهم جميعـاً بغـض النظـر عـن عقائدهم. لكن العيد الذى اجتمع حولـه المسـلم المصـرى

---

[*] تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٩/١/١٨ العدد ٣٦٨٤.

والمسيحى المصرى فى كرنفال واحد شارك فيه الجميع من بين الأعياد الأربعة هو يوم النصر والعبور، سواء كان الاحتفاء به حسب التقويم الميلادى أو حسب التقويم العربى. إلا أن هذا العيد الوحيد المشترك شابت النفوس فيه الشوائب، وهو ما سبق وأشرنا إلى أسبابه فى إلباس النصر الوطنى الجامع لأبناء الأمة لباساً طائفياً إسلامياً بصيحة الله أكبر التى زلزلت الأعادى وخلعت قلوبهم، وبحديث الملائكة البيض بثيابهم البيض،وهو ما يعنى استبعاد مصريين آخرين قاتلوا واستشهدوا من أتباع الإنجيل،بعد أن اختلطت دماؤهم بدماء أشقائهم المسلمين على تراب سيناء الغالية.وهو المنهج الذى يعنى تمزيق الإجماع الوحيد والنادر للاحتفالية الباقية بين الأعياد الأربعة.

أعلم أن بداية الموضوع بهذا الشكل تزعج البعض منا، لكن من قال إن هؤلاء المنزعجين يشغلون أحدا، فما علينا من المنزعجين، ولينزعج من أراد فقد آن أوان كل إزعاج ممكن لهؤلاء، لأن الوطن والإجماع الوطنى المصرى أعز وأغلى من فئة المنزعجين التى سنثبت بعد قليل أنها لا تفكر بطريقة مصرية، ولا تنتمى لهذا الوطن، وبالتالى فهى ليست

مصرية بحال.ومصر اليوم بحاجة لكل مخلص ليخوض فى أوعر المناطق حتى لو كانت شديدة الخطورة، فلم يعد هناك وقت أمامنا لنلحق بالأمم المتقدمة، دولة قوية مدنية متحضرة، وهى لن تكون قوية إلا بتجانسها أولا وقبل أى أمر آخر، وإدراك أبنائها لمعنى المواطنة الصادق وفرزه عن معنى الطائفة. ومثل هذا التجانس المطلوب لن يحدث بمجرد إنكار أن هناك طائفية يسببها منهج سائد تتبناه أجهزة الإعلام والتثقيف الرسمية، ولا بالتغطية عليها برماد هش يحول الجمر الثاوى تحته إلى متفجرات، لن تنفجر إلا فى وجوهنا وفى كبد هذا الوطن الأعز.

ومصر ليست بلداً اعتياديا، بل هى فاتحة بوابة التاريخ الإنسانى على الكوكب الأرضى، وبصماتها على عتبات الحضارة الأولى بلا منازع ينازعها، ومقومات شخصيتها ومفاتيح ثراء هذه الشخصية تكمن فى امتصاصها لكل وافد وتمصيره بقدرة فذة لاحظها ودونها كل من قام بدراسة تاريخ هذا البلد دراسة منصفة أمينة. ورغم كل ما دخل على العنصر المصرى من تهجين الغزاة والفاتحين، فقد كانت الجينات المصرية – بلغة علم الأحياء – هى السائدة وغيرها

هو المتنحى،لذلك ظلت فتوح مصر هى ذلك العابر الطارئ دوما. حتى الفتح العربى الإسلامى ذاته، ورغم النزوح العظيم لقبائل الجزيرة العربية للاستيطان فى مصر هربا من شظف عيشها إلى فىء مصر وخيرها مع الغزوة الإسلامية، ومع تحول كثير من المصريين إلى العقيدة الجديدة الوافدة، فقد تمكنت عبقرية مصر التاريخية من إجراء معادلاتها الدقيقة ليس فقط لتمصير العنصر العربى الغازى، بل وتمصير العقيدة الوافدة، فصاغت إسلاما مصريا شعبيا من لون خاص، ضفرته مع حاصل مزيجها الفكرى والعقدى والتاريخى منذ استقر المصرى الأول فى هذا الوادى.

نعم قد يكمن هذا الناتج العبقرى مؤقتا وينزوى إزاء موجات المد الطائفى الطارئة،لكنه عند حاجة الوطن يفصح عن نفسه جهيراً فى بناء متكامل كما حدث إبان الاحتلال الإنجليزى لمصر وثورة ١٩١٩ وتكامل أبناء الوطن فى لحمة واحدة أبهرت الدنيا أنذاك بما قدمته من مفاهيم متقدمة لمعنى الوطن والمواطنة والحريات، وأنجزت قبلها وبعدها صيغة نهضوية رائعة فى ليبرالية ناضجة، حتى توقف زخمها مع حركة ضباط الجيش فى يوليو ١٩٥٢.

لقد كان للتجربة اليولياوية أهدافها المفتوحة على المحيط العربى، من أجل تشكيل جبهة عربية قادرة على مواجهة العالم الاستعمارى، وكان طموحها الأكبر هو تكامل هذا المحيط فى وحدة عربية تشكل إمبراطورية تستعيد أمجاد إمبراطورية العرب الغابرة. ورغم نبالة كل المقاصد، فإن تلك التوجهات انطلقت من مفاهيم خاطئة غير مدروسة بعناية، واستخدمت ممارسات قهرية كانت سبباً فى نكسات متتالية.

كانت الفكرة الأساس هى التوحد المطلق والصهر الكامل لكل أبناء الأمة العربية، حتى يصبح لكل شئ شكل واحد ووجه واحد وفكر واحد ومنهج واحد، ومن ثم لم تر تلك المفاهيم التعددية والتمايز فى إطار التوحد المطلوب. بينما كانت العناصر المعلنة فى لاءات الخطاب الوحدوى كأساس للتوحيد المرتقب هى وحدة التاريخ ووحدة اللغة ووحدة الدين ووحدة المصير المشترك. وهنا كمنت كثير من المغالطات الكبرى التى انتهت إلى سقوط الخطاب الوحدوى الذى أسفر عن نفسه فى تفجر وانشطار أول وحدة اندماجية بين مصر وسوريا حينذاك، بل وإلى بدء ظهور التفتت الجانبى داخل

الأقطار ذاتها، لتفصح الجماعات غير المندرجة فـــى لاءات الوحدة عن نفسها وعن وجودها حتى لا تذوب وتتلاشى بعـد أن تم إهمالها كما لو كانت غــير موجــودة فــى الخطــاب الوحدوى المعلن حينذاك.

وأبرز تلك اللاءات الوحدوية هى وحدة التـــاريخ بيـــن أقطار العرب، وهذا تزييف كامل للحقيقة، لأن لكـــل قطـــر عربى تاريخه الخاص القديم الممتـد قبـل الفتـح العربـى الإسلامى، فللعراق تاريخه الأكادى والكلدانـــى والآشــورى والبابلى، وللشام تاريخه الفينيقـــى والكنعــانى والأرامــى، ولمصرتاريخها الفرعونى والقبطى.. الخ.وهذا التاريخ ظـــل ممتدا أو مستبطنا داخل ضمير شعوب الأقطــار المفتوحــة، تحت ظل إمبراطورية إسلامية أقــامت مجدهــا وفتوحــها بالجيوش والاستيلاءعلى المواطن المحيطة بجزيرة العــرب، بالاحتلال القسرى.وعليه تكون وحدة التاريخ المقصودة هــى التراث الإسلامى الذى أصبح جامعا لكثـــير مــن شــعوب الأقطار المفتوحة، وشتان ما بين التاريخ والتراث.

فالتراث الإسلامى هو فعلا تاريخ للعرب الفاتحين لأنـــهم كانوا جماعات متشظية من قبائل بلا تاريخ، فجاز لهم ابتــداء التاريخ مع ابتداء تكون دولتهم الأولى فى عاصمتها يــثرب، مع تكون أول تراث جامع لهم هو الإسلام بكل تفاصيله، لكن هذا التراث بالنسبة لشعوب البلاد المفتوحة شكل عقيدة وتراثا وليس تاريخا بحال. لأن تاريخها يمتد أبعد من ذلك ويضرب بجذوره فى ماض بعيد، ومن ثم فالتراث الإسلامى قد أضحى جزءا من تراث البلاد المفتوحة، وليس هو كل تراثها، أمـــا تاريخها فأمر مختلف. وعليه فإن حركة التوحـــد المعــاصر التى أقامت اللغة العربية والإســلام لاءات توحــد، قطعـت الشعوب عن ماضيها القديم وتاريخها الأعرق،وأحلت محلـــه تاريخ أحداث الدعوة الإسلامية ودولتها،بينما أحداث الدعــوة الإسلامية ووقائعها من بدر إلى أحد إلى خيبر إلى فتح مكـــة إلى خالد بن الوليد إلى عقبة بن نافع هـــى تــاريخ العــرب وقبائل جزيرة العرب. وأصبحت تراثا إسلاميا للمسلمين فــى الأقطار المفتوحة من بعد، لكن بدر أو أحد ليســت تاريخــا مصريا ولا رافديا ولا شاميا. وهنا كان الخلط الأول للمفاهيم وبداية سقوط المشروع الوحدوى، بعد تحول الـــتراث إلـــى

تاريخ، وأصبحت بداية التاريخ مع العرب الغازين، مع بطولات ابن نافع واختفاء بطولات الفاتح الأعظم تحتمس الثالث، ومع بطولات بن الوليد وتراجع تاريخ آشور بانيبال ونبوخذ نصر، بل أصبح الدرس الذى تكرره كتب التاريخ الإسلامى هو كفر هؤلاء الأقدمين ووجوب التنصل منهم كعار يجب نسيانه.

أما وحدة اللغة العربية فهى حقيقة لا ريب فيها بعد التعريب الرسمى القسرى للدواوين فى الحقبة الأموية، وتحول شعوب الأقطار المفتوحة إلى اللسان العربى، الذى أنشأ تفاهماً عظيماً بين تلك الشعوب وقارب بينها وأذاب كثيراً من العوائق والموانع بين تواصلها. لكن مع ذلك ظلت هناك كثير من الطوائف العريقة فى البلاد المفتوحة تحافظ على دياناتها القديمة ولغتها القديمة وهنا كانت الفجوة بين فكرة التوحد المطلق المصمت، وذوبان الكل فى واحد،وبين واقع لا يمكن إنكاره أو إبادة أصحابه أو أسلمتهم قهراً، بعد أن حافظ هؤلاء على لغتهم إلى جوار العربية وعلى ديانتهم فى ظل الدولة الإسلامية كما فى طوائف شمالى العراق وسوريا ولبنان ومصر والمغرب العربى من أكراد إلى

كلدانيين إلى أقباط إلى أمازيغ.. الخ. لذلك أهمل خطاب الوحدة تلك التمايزات بل غطى عليها وتغافل عنها وتعامل مع هذه الفئات الكبيرة الكثيرة العريقة فى أقطارها بحسبانها غير موجودة أصلا، بسبب قرار التوحد الكامل المصمت وليس التوحد للمتعدد والمتمايز والحفاظ على حقوق الجميع فى مواطنة متساوية.

وهنا المنطقة الوعرة والخطرة التى لا مناص من مراجعتها إن أردنا تجاوز أخطاء الماضى والبناء على أسس سليمة، بعد أن ورث المواطن المصرى عن الحقبة اليولياوية كثيراً من المفاهيم التى أفرزت تباعداً عن مفهوم المواطنة وغموض الهوية، وهو ما تفاقم بعد أن تناولت الراية الوحدوية تيارات الإسلام السياسى مع توسيع مساحة التوحد المطلوب إلى بلاد البلغار والأفغان بتوحد كل المسلمين من باب توسيع جبهة المواجهة مع الغرب المستكبر، وزيادة وإمعاناً فى إنكار التعدد والتمايز، بل والاستبعاد المعلن لكل غير المسلمين فى الأقطار العربية.

ومع عملية السباق الذى مارسته أجهزة ومؤسسات الدولة المصرية مع التيارات الإسلامية، لإثبات أنها أكثر إسلاما وتدينا، تم صبغ كل شئ بالمأثور الإسلامى وحده، مما كرس الواحدية المطلقة وأدى للمزيد من التباعد عن مفهوم المواطنة، حتى بات التوحد الإسلامى المطلوب يعنى تفجير الوطن من الداخل إلى طوائف متناحرة.

وسارع فى انتشار هذا الخطاب انتشاراً هائلاً فى زمن قياسى، آلة الإعلام الحديث الجهنمية مع المسلسلات التليفزيونية الرمضانية عن الموحدين الإسرائيليين الأوائل زمن الفراعنة الملاعين «كررتها فى رمضان هذا العام القناة الرابعة ونقصد مسلسلات أمينة الصاوى رحمها الله وتجاوز عن سيئاتها»، وما أظهرته تلك المسلسلات أو تعمدته لتكريم البدو الإسرائيليين الوافدين، وإبراز الفراعنة فى صورة مزرية كوميدية، فهم طغاة جشعون نهمون، وبنو إسرائيل كرام ميامين. لقد كان هذا التوجه الإعلامى داعما بقوة لكل أطروحات الإسلام السياسى حول التاريخ المصرى والهوية المصرية، بحسبان هذا التاريخ كان تاريخاً لمجموعة من

الكفرة عبدة الأصنام يجب أن نتبرأ منـــهم ونلقــى بــأعظم أمجادنا فى مقالب النفايات.

ومع السباق المحموم لإثبات التحاء مؤسســات الدولــة وتدينها استمر إهمال حقبة مصرية تاريخية مجيــدة امتــدت ست قرون من النضال ضد الاحتلال الرومانى، كأنها كــانت لقوم من المريخ وليست جزءاً من تاريخ مصر، وهــو مــا حدث فى نظامنا التعليمى إلى جوار الإعلامى،اللذين ســاهما فى تزييف الهوية الوطنية وقطع الذاكرة المصرية بل وتدمير مفهوم المواطنة، عندما عاملا التاريخ المصرى بعقلية غــير مصرية. وأصبح تاريخ مصر الذى يشــرف بــه الكوكــب الأرضى على كل مداراته مجرد (خمسة سياحة)،أما الحقبــة القبطية فلا يعرف أحد عنها شيئا، بل تــم إهمــال الأقبــاط بمأثورهم العريق فى هذه الأجهزة تماماً «ويبدو أن تلفازنــا المبروك وهو يخصص الحلقات الطوال لســيرة المرحــوم الشيخ الشعراوى وحياته لا يعلم أن هناك قديسين مســيحيين مصريين لا يقلون شأنا وجلالاً قدموا أنفسهم ليس من أجــل طائفتهم ودينهم فقط، بل من أجل مصر بمسلميها ومسيحييها،

وكانوا يستحقون لفتة مخلصة ببرامج أو دراما تضعهم في مكانهم اللائق بتاريخ الوطن وقلوب أبناء الوطن لتجعل الفخر مشتركاً بين أبناء الوطن».

وكان طبيعياً أن يتسم الشارع المصرى باللامبالاة وبالانفلات بعد أن فقد المواطن معنى المواطنة والحس الوطنى بعد أن اقتصرت المناهج السائدة على بداية التاريخ المصرى مع عمرو بن العاص، رغم أنها كيان عظيم يضرب بجذوره فى أعماق التاريخ. ومن لا يعترف بذلك ولا يضع ذلك فى خططه الدائمة لا يفكر كمصرى، بل يفكر بعقلية العربى الغازى المستوطن، وما أبعد ذلك عن فكرة المواطنة الصادقة. والمنطق الوطنى السليم لا يرى حسنى مبارك جالساً الآن فى مقام عمرو بن العاص بقدر ما هو امتداد لتحتمس الثالث ولزينة ملوك العالم رمسيس الثانى، وهو ما وعته أدبيات الزمن الناصرى (فى بداية حقبتها فقط) فتغنت بأن عبد الناصر كان أول حاكم مصرى يحكم مصر منذ أكثر من ألفى عام.

إن الخطوة الأولى لإصلاح الخلل الحادث فى الهوية هى الاعتراف بالتعدد والثراء والتمايز فىتاريخنا وبحق التمايز داخل وحدة الوطن، وأن العرب الفاتحين قد تمصروا وأصبحوا مصريين عنصرا ووطنا،وأن تاريخنا لا يقتصر على التراث العربى الإسلامى لأن معنى ذلك هو التفكير بعقلية الغازى الذى يفرض ثقافته على البلد المفتوح، وأن نسعى لإزالة كل ما من شأنه أن يقيم حواجز بين أبناء الوطن. وبهذا وحده يمكن أن نحلم بأعياد يحتفى فيها كل المصريين معاً فى كرنفالات حب تجمعهم معا دون شعور بانفصال طائفى لأن التاريخ الواحد والهوية الواحدة والمواطنة الواحدة تجمعهم معاً. ليختفى الإرهاب نهائياً من ساحتها والتسيب من شارعها واللامبالاة من قاموس مواطنيها، لتحل محله مصرية يمكن أن تجمع المصريين كما كانوا يجتمعون فى الأزمان السوالف حول أعياد مختلفة لعقائد مختلفة شتى، وليتوحدوا إزاء الطوارئ يدا واحدة، كما اجتمعوا قديماً وروضوا نيلهم الجبار فى رضاه وغضبه، ولإنجاز معارف وعلوم وحريات ما كان يمكن أن يفرزها تاريخ كالذى يقدمه تلفازنا عن الأسلاف، بل أفرزته لاشك

مواطنة حقة وصادقة وعبقرية لا تحتاج لإيقاظها سوى لمنهج يخلص أولا للوطن، ثم اتركوا البقية لشعبها وهو كفيل بإيقاظ كل جميل وعظيم في جيناته الوراثية الباقية منذ كانت مصر درة الكوكب الأرضي وجوهرة مجموعتنا الكوكبية.

مفهوم الوطن والمواطن

فى فلسفة القوميين والمتأسلمين(*)

هل ثمة تناقضات رئيسية واضحة بين دعاة القومية العربية وبين دعاة الإسلام السياسى؟ وأين يقع الوطن ومفهوم المواطنة بين كلا الدعوتين؟

إن الباحث المدقق سيجد اتفاقا أوليا ورئيسيا بين كلا الدعوتين، فكل منهما يتجه فى النهاية نحو غاية رفيعة ومبدأ عظيم، فالإسلام السياسى يدعو إلى توحد كل المسلمين فى كل العالم فى اتحاد طائفى عماده الرئيسى وعقدته الجامعة هو العقيدة الإسلامية، وهو ذات ما يدعو إليه دعاة القومية العربية لكن مع قصر هذا الاتحاد على العنصر أو الجنس العربى وحده دون بقية المسلمين، نظراً لأن معظم المسلمين

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٩/٢/١ العدد ٣٦٨٦.

يسكنون العالم العربى، وأن بقيتهم يتشرذمون فى بلاد شتى يشكلون فى بعضها أقليات غير فاعلة. أما الغرض النهائى لدى كلتا الدعوتين فهو الاستقواء بالتوحدعلى أعداء يقبعون خارج الطائفة وخارج العنصر، ليس لهم من شاغل بالنهار أو بالليل سوى حبك المؤامرات للعرب والمسلمين.

هناك من يؤكد على وجود التناقضات التأسيسية مرتكزا على الصدامات الدموية التى حدثت بين الفريقين منذ سنوات الاستقلال وقبلها وحتى اليوم. أما أوضح علامات التناقض فهو ما يقدمه تيار الإسلام السياسى ضد دعاة القومية العربية، إذ يؤكد أنه يدعوا بدعوة الإسلام وهى دعوة شمولية (لا يقول إنها طائفية؟!)، بينما القومية عنصرية عرقية، وأنها مفهوم مستورد من تاريخ أوروبا لا علاقة له بتاريخنا ومفاهيمنا. وأن الدعوة القومية تمكنت من حيازة فرصة تطبيق مبادئها فى الواقع عندما تمكن القوميون بسلسلة انقلابات من الاستيلاء على السلطة فى أكثر من بلد عربى، ولم تحقق سوى الفشل الذريع. بل إن الظروف التى أوصلتهم إلى الحكم تشوبها الشوائب حيث كانوامدعومين من الغرب

الصليبى الكافر الذى استخدم الدعوة للقومية العربية لتفتيت الأمة الإسلامية إلى عرب وغير عرب، وأن جامعة الدول العربية ذاتها ليست سوى ابتكار بريطانى تم تحت إشراف وتخطيط ودعم إنجليزى كامل. وعند التطبيق لم يجن القوميون وهم فى السلطة سوى الخراب والهزائم لديار المسلمين، وهو ما يعنى أنهم قد أخذوا فرصتهم واستنفذوها وعليهم أن يتركوا مواقعهم للتجربة الإسلامية التى أثبتت نجاحها فى الدولة الإسلامية الأولى.

الملحوظة البارزة هنا أن المتأسلمين وهم يبرزون التناقض مع التيار القومى، قد ضفروه مع اتهامات بالخيانة والعمالة، وهو ذات السلاح الذى لجأت إليه الأنظمة ذات التوجهات القومية إبان صراعها مع حركات الإسلام السياسى وتمردها المسلح. عندما تم تسخير الأجهزة الإعلامية لإثبات خيانة الحركات الإسلامية للوطن وعمالتها.

وهكذا تسفر قراءة هذا الصراع أو التناقض الظاهرى عن اتفاق منهجى عميق ورئيسى، وهو أن كلا من التيارين قام بنفى التيار المتصارع معه على السلطة من ساحة

المواطنة، وألبس ذاته الشرعية الوطنية واتهم الآخر بالخيانة. ومن ثم أصبح هذا الاتفاق المنهجى هو المتكرر الثابت عند أى مخالفة. فإن أنت خالفت المتأسلمين أصبحت كافرا دينيا متآمرا مع المستشرقين الصليبيين الصهاينة.. الخ، وإن أنت قدمت ولو نقداً لما آل إليه الحال بمناهج القوميين انتهيت كافرا وطنيا متآمرا تطبيعيا.. الخ. وأنت عند كليهما صاحب فكر منحرف مستورد.وعليه فالمبدأ الأول والاتفاق الواضح فوق التناقضات الظاهرية بين كلا الطرفين هو إيمان كل منهما أنه وحده الصح المطلق والوطنية الخالصة،ولا مكان لمعترض أو ناقد أو مخالف لأنه خائن وعميل وكافر.

ولأن تاريخ العرب فى جزيرتهم كان هو اللاتاريخ، قبائل متناثرة لا تقبل التوحد،لأن التوحد كان يعنى أن يسود فرد من قبيلة على بقية القبائل، وأن تسود عشيرة على بقية العشائر، فلم يتوحد العرب إلا بقوة أعلى من قوة القبائل والعشائر، بإرادة إلهية فرضت تلك الوحدة باصطفاء فرد وقبيلة، بنبى موحد، وبعدها ظلت أدبيات الإسلام السياسى حتى اليوم تتحدث عن دولة تُقاس على ذلك النموذج الأول،

عن ديكتاتور عادل مختار قرشي فى دولة خلافة آتية يحكم بالشورى مدى حياته.

ولأن الدول العربية المعاصرة ظلت إما فى مراحل البداوة أو الزراعة ولم تبلغ عصر الصناعة الذى يفرز طبقة برجوازية ذات مصلحة فى التوحد، لم يجد دعاة القومية سوى ذات أفكار التأسلم السياسى، فكرة البطل المنقذ الملهم العادل الحاكم مدى الحياة الذى جاء على موعده مع القدر من سجف الغيب، بطل يوحد الأقطار فوقيا، يملك ترسانة عسكرية تمكنه من إقامة ذلك التوحيد المرتقب، ملهم من السماء ورمز للأمة، كذلك توسموا فى سيد قطب ومن قبله حسن البنا ومن بعده جمال عبد الناصر ثم صدام حسين.أما الشعب فهو طوال الوقت غير موجود غائب سلبى ينتظر معجزة مجيء الخليفة أو ميلاد القائد الضرورة. أو كما تنبأ به الفيلسوف القومى ميشيل عفلق: إنه يظهر فى لحظة عسيرة باصطفاء قدرى كالاصطفاء الإلهى للأنبياء ليقود شعبه نحو الانتصارات الكبرى.

وبهذا النموذج انسحبت الطهارة الدينية من مساحة تيار الإسلام السياسى إلى التيار القومى، وزعم كلاهما لنفسه الطهارة المطلقة والمعرفة التامة. بتوافق فوق كل التناقضات، لذلك كان منهج كلا التيارين هو الوصاية على الناس الذى انتهى إلى ديكتاتورية كاملة. ويتضح هذا المنهج الإرغامى وتلك الوصاية على الناس عند حسن البنا وهو يقول: إن من واجبنا كإخوان مسلمين العمل على إصلاح القلوب والعقول وإعادتها إلى طريق الله.

ذات الفكر وذات المنهج أكده عفلق وهو يبرر قسوة البعث العراقى لأن تلك القسوة ليست ضد الناس بل معهم لأنهم يجهلون هويتهم الكامنة فيهم، لذلك أصبح هدف السلطة القومية هو تغيير الشعب ليكتشف ويعى دوره التاريخى.

كلاهما فوق الناس، مختار، موجه، صاحب واجب مقدس، اعتقادى، رسولى، مبعوث عناية قدرية، أما الشعب، الناس فهم يجهلون دورهم المرسوم فى البروتوكولات الإسلامية والقومية، وهم فى عفويتهم وطبيعتهم الاعتيادية واعتراضهم أحيانا بحاجة للإصلاح بالوصاية والهيمنة

الفوقية، وللإنجاز فلابد من المعتقل والتصفية الجسدية فهى ضريبة وضرورة إنجاز المشروع الأعظم من الأفراد ورغباتهم وحقوقهم الإنسانية الطبيعية.وكان طبيعياً أن تنفى هذه الوصاية أى شكل للتمايز أو التعدد داخل المجتمعات لأن المطلوب صهر الجميع فى وحدة واحدة كتلية مصمتة، بينما جرى تعظيم الجماهير كمجموع معنوى فيما تم سحق المواطن الفرد.

إن المنظرين القوميين من فلاسفة أمثال عفلق والبيطار والأرسوزى وجدوا أمامهم نموذجين يمكن دمجهما معا من أجل الوصول إلى الهدف القومى الوحدوى: النموذج الإسلامى الأول، ثم النموذج الألمانى المبهر حينذاك عندما تحالف العسكر مع الإقطاع ووحدوا الإمارات الألمانية، ومن هنا وعند التطبيق قام التحالف فى بلادنا بين العسكر والإسلاميين، حتى يجد القوميون أسسا نظرية لدعوتهم مستمدة من الخطاب الدينى، ولضمان ولاء الشارع للشعارات الوحدوية المعلنة التى هى ذات شعارات الإسلام السياسى، فنحن أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة، تقوم على أسس توحيدية واضحة أهمها وحدة الدين ووحدة اللغة ووحدة

التاريخ.فهل ثمة اختلاف واضح بين دعوة الإسلام السياسى وبين اللاءات القومية التى رفعتها الأنظمة السياسية القومية التى حكمت بعد الاستقلال؟

وحتى لا يبدو القوميون تابعين تماماً لرؤية الإسلام السياسى لجأ بعضهم إلى شطب الدين من تلك التأسيسات الوحدوية، وبهدف الالتقاء مع النشأة الأولى للخطاب القومى العربى فى بر الشام، وهو الخطاب الذى كان يهدف إلى الخلاص من ربقة الاستبداد العثمانى مع الحفاظ على حقوق الطوائف غير الإسلامية وكان أبرز دعاته من مسيحيى الشام. لكن مع ذلك تظل بقية الشعارات الوحدوية المعلنة كاملة التطابق بل وكاملة التبعية للخطاب الإسلامى السياسى.

خذ مثلا وحدة اللغة، والمقصود اللغة العربية، واللغة العربية لم تكن لغة البلاد الشامية أو الشمال أفريقية قبل الفتح الإسلامى، إنما كانت بالتحديد لغة جزيرة العرب وبشكل أدق لغة قريش، وهى أيضاً لغة القرآن، وجاءت إلى الشعوب المفتوحة مقرونة ولصيقة بالإسلام وأهله القادمين من جزيرة العرب، فهى عنصر إسلامى أساسى وفد مع الإسلام الفاتح

ولم يكن أصيلا فى البلاد المفتوحة. وعليه فالمقصود هنا بوحدة اللغة هى تلك الوحدة التى بدأ تكونها فى الطور الأموى بالفرض القسرى للغة العربية كلغة جامعة لشعوب الإمبراطورية، ومعنى ذلك أن يبدأ تاريخ الأمة جميعه من تلك اللحظة، أو مع الفتح الإسلامى بمعنى أوضح، وهو ما يعنى إلقاء كل تاريخ المنطقة القديم والأصيل خارج التاريخ العربى. هذا علماً أن التاريخ العربى بدوره هو تاريخ العرب الفاتحين وليس تاريخ البلاد المفتوحة،وهو ما تنطق به كتب التاريخ والأخبار والسير الإسلامية، التى لا تكاد تجد فيها ذكراً للشعوب المفتوحة أو ما تعلق بها من أحداث بقدر ما هو سرد لسير الولاة والسادة العرب القادمين من جزيرة العرب ومن ثم لا يخرج المنهج القومى فى لاءاته الوحدوية عن الأصول المعتمدة لدى تيار الإسلام السياسى ورؤيته لتاريخ المنطقة جميعه كتاريخ طائفى بالكامل.

وهنا يطرح السؤال نفسه: أين الوطن ومفهوم المواطنة فى كلا الخطابين؟ بل وربما أين المواطن؟

نحن نعلم بالطبع التقسيم التقليدى للدنيا حسب الرؤية الإسلامية التقليدية، فهناك حزب الله وحزب الشيطان، هذا تقسيم تصنيفى للبشر، فأين الأوطان؟ هم يقسمون الأوطان بدورها قسمين لا ثالث لهما أو دارين: دار الحرب ودار السلام.

وهذا يعنى أنه ليس هناك شعب واحد متجانس فى وطن بعينه، فحزب الله أفراد بعضهم داخل الوطن وبعضهم خارجه فى السعودية وبلاد الأفغان وفى البوسنة وفى نيجيريا وبلاد تركب الأفيال، كذلك شأن حزب الشيطان فهو أيضاً أفراد بعضهم داخل الوطن وبعضهم خارجه لأنه حزب غير المسلمين على الإطلاق.

وهنا لا يوجد وطن بالمعنى الدقيق للكلمة لأن الحدود بين دار الحرب ودار السلام متحركة قابلة للتمدد أو الانكماش فى الاتجاهين وحسب الظروف، كما لا توجد شعوب إنما توجد أمة، كلمة معنوية، مجرد عبارة فوق كل الأفراد، وأهم من كل الأفراد، والبديل المستخدم عادة لدى القوميين بديلاً عن الشعب عبارة الجماهير، وهى بدورها معنى مطلق هيولى،

لا يصح تحديده،لأن التحديد سيبرز التنوع والتمايز بين من يدين بالإسلام ومن لا يدين بالإسلام، بينما من لا يدين بالإسلام تحديداً أصيل فى مواطنته أكثر من الوافدين الفاتحين، ويمتد تاريخهم فى مواطنهم قبل ظهور هؤلاء الوافدين بأزمان طويلة. لذلك يصبح الوطن هو وطنى حبيبى الوطن الأكبر الذى يمكن أن يتمدد فيضم فجأة الصومال وإريتريا وجزر القمر، تعيش فيه جماهير عربية هم حزب معنوى فى وطن معنوى.

ومثل تلك الرؤية للوطن ومعنى المواطنة تعود إلى جذور قديمة جاءت مع الوفود العربية من جزيرة العرب، فالقبيلة فى جزيرتها كانت لا تعرف معنى المواطنة ولا معنى الوطن، فهى دوما وأبدا متحركة وراء الكلأ والعشب، ليس لها وطن بعينه، لذلك اخترعت شيئاً معنوياً ينتقل معها أينما ارتحلت أطلقت عليه (الحمى)، لا هو أرض ولا هو تاريخ ولا هو مواطنة، فقط هو معنى. ومن ثم انتقلت ذات المفاهيم للطروحات القومية والمتأسلمة ليصبح الوطن معنى وتصبح الجماهير معنى يجمعهما معاً معنى ثالث هو الأمة

التى مصلحتها فوق كل الأفراد مهما كانت التضحيات بحقوق الفرد وكرامته.

بهذا المنطق كان طبيعيا أن يقبل الوطن احتلالا إخشيديًا أو عثمانيا أو فاطميا أو أمويا لا فرق فهم سادة عرب أو مسلمون وكفى بذلك سبيلا، كذلك كان طبيعيا أن يحتل صدام حسين الكويت ويجد من يصفق له من القوميين ومن يدعمه شرعيا من الإسلاميين،وكان طبيعيا أن تضيع هوية الوطن بعد الإلقاء بتاريخه بين النفايات لأنه لا عربى ولا إسلامى، وأن تظهر الطائفية والانقسامات داخل الوطن الواحد.

يبقى أن نعى أن التوحد لا يأتى من فوق بل من تحت وأن الكرامة لا تبنى بالمعتقلات والترسانات العسكرية التى نخسرها دوما فى ساعات، إنما تأتى من كرامة المواطن، وأن كرامة مواطن واحد تعدل كرامة كل الحكومات وأن أول ما يعطى معنى الأمة وجودها المادى على الأرض هو المواطن الحر الواعى، وأن البداية تكون بالوطن ثم بالمحيط، وأن بين الوطن والمواطن علاقة قانونية دستورية واضحة أول ما تؤسسه هو حريات المواطن الفرد بكل حقوق

المواطنة أيا كان دينه أو لونه أو جنسه. وأن الوطن لا يكون وطناً بدون تاريخه الذى صنعه شعبه، ومن هنا نبدأ.

الذئب(*)

فى توصيفه لحالة العقل العربى اليوم، يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم إن هذا العقل يركن إلى «الادعاء بوجود مؤامرة كبرى تهدد الذات الوطنية والذات القومية، تمهيدا لإشاعة الخوف ثم الرعب ثم الذعر من خطر خارجى ماحق يبغى تدمير الأمة.. ثم إلى جمود أو شلل حركى لا يبقى معه من قوة تعبيرية إلا الندب واللطم على الخدود أو البكائيات أو أحيانا البحث عن كبش فداء مقدور عليه وتكفيره أو تخوينه، وأحيانا أخرى الاكتفاء بالمقاطعة والشجب والرجم، وفى حالة العجز القصوى يقيم الصلوات لكى ينزل بأصحاب المؤامرة مصيبة تعصف بهم.. وحتى **حينما كان يتم عرض المعلومات والحقائق فلم يكن يلتفت إليها**، فالمعلومات تعرقل التدفق السهل من الهواجس للمخاوف وللذعر وللرعب للندب للطم لتفريغ شحنات الخوف والغضب والإحباط فى كبش فداء.. والمعلومات تعيق هذا التسلسل الذى أصبح إدمانا لدى المثقفين المصريين، فهو مثل كل إدمان، يعطى إحساسا زائفا بالمتعة وإبراء الذمة وإراحة الضمير، فما داموا قد كشفوا المخطط وأمسكوا بالخائن أو العميل، فلا شئ يهم.. وتظل مشكلاتنا الحقيقية تتفاقم حتى تتحول إلى أزمات ثم نكبات».

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف بتاريخ ١٩٩٩/٣/١ العدد ٣٦٩٠.

والمعلوم أن فكرة المؤامرة لا يتبناها إلا المهزوم وغير القــادر على تجاوز هزائمه المتتالية، دون أن ينظــر فــى داخلــه لــيرى الأسباب الداخلية لهزائمه، وأحيانا - كما فى حالتنا - نصر علـــى عدم وجود أى أسباب داخلية تستدعى النظر، إذن لابد أن الأسـباب تكمن خارجنا، إنها المؤامرة الصليبية الاستشــراقية الصهيونيــة.. وهلم جرا.

نحن نحيل المؤامرة للمختلف عنا، سواء كان هذا الاختلاف فى العنصر أو فى الدين أو فى الرأى أو فى الدرجة، من ليس منا فـهو علينا، و(منا) هنا تعنى الذوبان الكامل والتبعية التامـــة والطاعـة المطلقة لثوابتنا التاريخية التى تراكمت على كواهلنا يوماً وراء يوم حتى صارت جبالاً رواسياً راسخات.

إن الاختلاف يعنى أن تكون نقيضا للهوية، بل وضدها، بـــل متآمرا عليها، وهذا بوضوح هو عين الفاشية وصلبها وجوهرهـــا التليد، فى أبدا لا تعترف بحق الاختلاف، لأنه يتـــهددها، ويتــهدد قوامها الأيديولوجى الأحادى الصارم، كما يعنى أنها تعانى من خطأ ما يستحق المخالفة والاعتراض، وهى لا تقبل إلا الكمال، وتــرى أنها المالك الدائم لكل الحقائق الكاملة الثابتة. المخالفة تعنى أن فيـها نقصا وهى لا تقبل النقص، لذلك لا شك أن المخالف هو النــاقص، هو المتآمر، لأنه يتهددها، ومن ثم يجب الضغط عليه لاستتباعه أو تسخيره، أو إن كان بالإمكان تصفيته. ومن ثم فإن الآخر المختلـف

لا تكون له حقوق المواطن، بل وربما لا تكون له حقوق الإنسان كإنسان.

ولأن هذا المنهج هو الكمال كله، فلا شك أنه مُتصل بالمطلق التمامى، لذلك تكون الأيديولوجية الفاشية أيديولوجية تمامية بدورها، لديها كل الإجابات وكل الحلول لكل سؤال ولكل شأن.

والكمال المطلق فى النهاية ومن البداية فكرة دينية، لذلك ترتبط الفاشية وتفرش ألويتها دوما على أرضية دينية تكتسب منها القداسة، لتمنحها للعنصر القومى الذى تنتمى إليه، وهكذا كانت عبر التاريخ من هتلر إلى موسولينى إلى صدام حسين.

ومع القداسة التى تميز العنصر والقوم يتم نفى الآخر المختلف حتى لو لم يعلن مخالفته، لأن وجوده ذاته يعنى المخالفة والنقيض، فكيف تكون مواطناً فى ألمانيا الهتلرية دون أن تكون نازيا؟ وكيف تكون فى عراق صدام حسين وتعلن أنك من عرق كردى، أو من مذهب شيعى، ثم كيف تكون فى مصر العروبة وتقول إنك قبطى؟ إن هذا يعنى نقصاً فى السيادة التمامية الكاملة، لذلك فإنك غير موجود بالمحو الدائم المقصود والمستمر للذاكرة التاريخية،كما فى حالة الزمن القبطى فى التاريخ المصرى، وإما ينبغى إزالتك من الوجود كما حدث فى عراق صدام، رافع لواء الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة. والأمة الواحدة تعنى على الأقل وحدة تمامية بين عناصرها فى القطر الواحد، ومن ثم عقب صدام على إبادته

للأكراد فى حديثه للباحثة الأمريكية هيلمس بكل ثقة بالقول: «يستطيع القائد أن يصوغ شعبه كيفما أراد، وكى يفعل ذلك لا بد أن تكون الجماهير موحدة أولا». وهو يعنى بلا تأويل (موحدة فيه)، فى ذاته القدسية. أليس هو حامل لواء الرسالة الخالدة للأمة العربية الواحدة ؟

ومن هنا يستمد قداسته، وتصبح له الأسماء التسع والتسعون الحسنى، فالزعيم فى النظام الفاشى يصبح بديلاً للنبى، كما كان خليفته طوال تاريخنا العبقرى من أموى إلى عباسى إلى عثمانلى.. وظهوره يأتى وقت الأزمات لينقذ البلاد والعباد، ويعيد زمن الفتوحات. انظر معى الكاتب القومى اليسارى العروبى الناصرى (معا؟!) أمير اسكندر يشبّه مولد صدام بظهور نجم فوق بلاد العرب، والجماهير مسلوبة تنتظر فقط مولد الزعيم المنقذ البطل الملهم المّخلص المعجزة. وهنا تأتى سمة أخرى واضحة فى المنهج الفاشى هى الإيمان بالمعجزة.أليست الرسالة الخالدة ذاتها معجزة، وحامل لوائها معجزة، والمقدسات عموما تمتلئ بالمعجزات. كما أنها اصطفائية، تصطفى العرق، وتصطفى الطائفة، تصطفى الحزب، تصطفى الزعيم، تصطفى خير الأمم، وعلى البقية الذوبان فى الأوحد أو التلاشى، أو يكونوا خونة وذيولا للمؤامرة الدولية الكبرى.

وعندما لا يتطابق الواقع مع المشروع العرقي الطائفي الفاشي، فهذا لا يعني خطأ في مشروع خير الأمم، إنما الخطأ في الواقع، فالأمة، والقائد مُبرآن من الخطأ بحتمية الاصطفاء القدسي، فالأمة هي الكمال بشهادة المقدس، والقائد يستمد كماله منها ثم يمنحها ديمومة الاستمرار القدسي بقيادته.وهذا يعني أن الواقع هو الخطأ، وبما أن واقعنا في الداخل يجب أن يكون كاملاً بدوره فلا شك أنها المؤامرة القادمة من المتآمر الخارجي الدولي الصليبي الصهيوني الاستشراقي.

ألم تنتظر قيادتنا السياسية والعسكرية قدوم طائرات العدو في ١٩٦٧ من الشرق، فجاءتنا من الغرب (؟!) كذبة لعذر أقبح من ذنب، وعلى ذات القياس اكتشف نظام صدام أن مطالب الشيعة الحقوقية في كامل المواطنة وانتفاضتهم مجرد مؤامرة إيرانية دبرها الشاه والخميني (؟!). أما الحركة الكردية فهي نزعة عمالة متأصلة في عائلة برزاني خلفاً عن سلف. فالشيعة ليسوا طائفة دينية مخالفة،وإلا كيف وحّد القائد الوطن بمشيئته؟ والأكراد ليسوا عرقاً يرفع ذات المطاليب، فهذا بدوره ينتقص من كمال المنظومة وقائدها، فليس هناك في الحقيقة سوى شعب واحد وعرق واحد ودين واحد ومذهب واحد. ليس هناك أي تعددية وإلا تعددت الآلهة، وبسبيل ذلك كان لابد أن تتسم الفاشية الفردانية بالقمع الدموي وإهدار كل الحريات، من أجل وحدة الأمة.

والمعلومات والحقائق التى لا يردون أبداً عليها، تفصح عن كابوس مرعب رهيب، حيث تمت التضحية بنصف مليون كردى من ١٩٧٠ حتى ١٩٩٧. وكانت إبادة الأكراد تتم على قدم وساق طوال عقدين من ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٠ دون أن يحرك العرب ساكنا أو حتى يعلنوا استنكارهم، بل كنا لا نسمع بتلك الأخبار إلا من الإذاعات الأجنبية، حرصاً على تماسك الأمة،ثم إن الأكراد ليسوا من العنصر العربى، كما أنهم يعلنون كرديتهم ويعتزون بها وتلك ثالثة الأثافى.

هذا غير مليون عراقى وإيرانى تمت إبادتهم فى حرب الخليج الأولى، ومن ٦٨ حتى ١٩٩٨ كان صدام قد اغتال ربع مليون عراقى من أجل الوحدة الوطنية التى هى الصخرة التى ستقام عليها الوحدة العربية، تلك الوحدة التى بدأها باحتلال دولة الكويت التى انتهت بكارثة كاملة المواصفات، ناهيك عن خسائر الأموال التى زادت عن ألف مليار دولار تم إهدارها من رصيد العرب فى حربى الخليج الأولى والثانية فقط لعنترية الفاشية العربية التى لم تزل تجد من يؤيدها دون أى شعور بالإثم أو الخجل،فلماذا الخجل والأمة فوق الأفراد والزعيم فوق الأمة، والكل فى واحد؟

ولعلنا لم نزل نذكر ذلك الإيمان الأسطورى بالمعجزة عند القائد الملهم، فعبد الناصر أكد وهو يغلق مضائق ثيران فى ١٩٦٧ للعالم أجمع أنه لن يتراجع عن قرار الحرب، ولو جاءت أمريكا فسيجعلها تشرب من البحر الأبيض، أو من الأحمر إذا لم يعجبها

طعم الأبيض، أما صدام فأعلن في حديثه لمحطة C.N.N الأمريكية قبل الهجوم على بلاده بأيام أنه لا يشك في انتصاره على جيوش الثلاثين دولة التي أحاطت ببلاده ولا واحد في المليون. وكانت النتائج معلومة في الحالتين، ولم نزل نتجرع آثارها المرة كل يوم.

والمعجزة كامنة في العقلية البدوية الرعوية العربية، والبدوى كان يؤمن إيمانا لا يهتز بالمعجزة، لأن بيئته طبعته بطابعها، فهو غير فاعل في أرض مجدبة لا تقبل زرعا ولا حصدا، غير منتج، يستند إلى ظل سدرة في قيلولة متراخية دوما حتى تفاجئه الخراف بالمواليد بعد التلاقح، أو بالمطر بعد قحط، أو بالقحط حتى الهلاك جوعا، فالحياة يمكن أن تنتهي فجأة، أو تترعرع فجأة، بصدف إعجازية خارج إرادته وفعله وما عليه سوى الانتظار. والفاشية العربية لم تقم بتفعيل تراث تلك المواطن جميعا في ضفيرة واحدة منتجة، بل ألقت كل ماقبل العروبة في المهملات،من تاريخ آشور بانى بعل وحدائق بابل المعلقة، إلى تاريخ بُناة الأهرام والكرنك ومهندسي الري العبقري مصر القديمة، إلى معجزة الفينيقيين البحرية والأبجدية، كل هذا يفرق ولا يجمع، إنه شعوبي ملعون. وأبقت فقط على الوافد الموحد المعجزة، مع نفي كل مخالف.

والقوميون والمتأسلمون يرون وفق تلك الفلسفة أنه من غير الجائز بل ومن الخيانة القومية أن نتحدث عن مأساة شعب العراق تحت فاشية صدام وبعثه. لأن الواجب القومي والديني يحتم على

الجميع الوقوف صفاً واحداً مع صدام بحجة الوقوف مع شعب العراق المحاصر ، وحين يرفع الحصار يكون لكل مقام مقال، فنتحدث عن تلك الأمور الجانبية التافهة كالديمقراطية وحقوق الإنسان وما إليها. فما دامت هناك معركة وعدو لا هو عربي ولا هو مسلم فلا مجال للحديث عن ديمقراطية ودكتاتورية، لا مجال للحديث عن الداخل الرهيب. ذات القصة القديمة، الذئب على الحدود دوما، إذن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.

والمصيبة أن الذئاب كثيرة وستظل دوما موجودة، وسيظل الوطن دوما فى طوارئ، ومنذ بدء التاريخ وهو فى طوارئ، والذئب دائماً على الحدود. وهذا يعنى أن علينا أن نقف مع ذئبنا، ضد الذئب الغريب، حتى يأكلنا هذا أو ذاك.

عقلية المؤامرة وتبرير الهزائم(*)

إن قدر أى مفكر وطنى مخلص اليوم هـــو أن يحمــل صليبه على كتفه ويسير وسط جحـــور الأفـــاعى وحقـــول الألغام. وبين أكاذيب وأباطيل تحولت عبر التاريخ إلى حقائق ورايات وضعت داخل مناطق حدودية فكرية حرام. وتحولت إلى تابوهات أصبح من غير المسموح الاقـــتراب منـــها أو مناقشتها، لأنها أصبحت المشجب التاريخى العظيم الذى نعلق عليه أخطاءنا ونبرر به هزائمنا.. ومن يحاول النظر خلـــف تلك الحجب المحرمة تنالــه لعنـــة التحريـــم وهتـــك ســـتر المصطلحات التى أصبحت شبه مقدســـة بعـــد أن اكتســـبت بالتكرار والتقادم مصداقية زائفة. وتتمثـــل تلـــك المنـــاطق المحرمة فى القول بمؤامرة عالمية يقودها الشيطان وحزبـــه ضد العرب والمسلمين، فقط كراهية فيهم وحقداً عليهم لمـــا حققوه من إنجازات وتفوق (تـــاريخى بـــدوره). وأن تلـــك المؤامرة هى التى تقف دوماً وراء هزائمنا ونكساتنا ونكباتنا،

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٣ العدد ٣٦٩٢.

وتتلخص اليوم في عبارة واحدة متكررة هـــي «المؤامـــرة الصليبية الاستشراقية العلمانية الصهيونية»(؟).

توقف المنطق، وتعطل العقل، وأصبحت الألفاظ بديـــلا مناسبا تعويضيا، تحمل تاريخا عاطفيا لا عقلانيـــا. وعنـد المحاولة للنبش وراء الأسباب الحقيقية لانهيار الأمة الكارثي، تخرج الأصوات التي تعفنت لكثرة ركودها بين موتى التاريخ باتهامات التكفير الوطني والديني، مع نغمـــات التحريـض، تحريض الحكومة، وتحريض الفاشية الدينية. وبعضها يقـوم بذلك لشعوره أن المراجعة وإعادة قراءة الذات ونقد التـاريخ والمنهج يزلزل مصالح، يجنونـــها علـى حسـاب الوطـن ومستقبل أبنائه، وبعضها يقوم بذلك عن إيمان حقيقي وصادق بالمؤامرة، إيمان وصل به إلى حد العمـــى عـن الرؤيـة، فيضرب الوطن في مقتل، من حيث هو يريد رفعته وقوتـه، أو من حيث هو يتوهم ذلك.

وفي زمن محاولة النهضة وبداية إلقاء الضوء على خطأ الداخل، ومنهج التفكير الذي أودى بنا إلى هذا الحال، تعرض أصحاب فكر النهضة والأنوارلذات ما يتعرض له اليوم مـن يحاولون تجاوز الهزيمة نحو غد أفضل. وفي هذا المقام نجد

عبارات كاشفة للحال الذى يصل إليه المفكر الوطنى نتيجة التهجم والافتراء من عقول بيوت العنكبوت، فيقول عميد الأدب العربى طه حسين: «ولست أتمدح بأنى أحب التعرض للأذى. وربما كان من الحب أن أحب الحياة الهادئة المطمئنة، وأريد أن أتذوق لذات العيش فى دعة ورضا. ولكنى مع ذلك أحب أن أفكر وأحب أن أبحث، وأحب أن أعلن على الناس ما انتهى إليه البحث والتفكير.ولا أكره أن آخذ نصيبى من رضا الناس عنى، أو سخطهم علىّ، حين أعلن إليهم ما يحبون وما يكرهون / الأدب الجاهلى / ط١١، ص١٦٥».

ولكن رائد الأنوار لم يعش حتى زماننا ليرى الهوة بيننا وبين الآخر تتسع اتساعاً هائلاً، والفجوة الحضارية تصل فى تجاوزها إلى حد الاستحالة فيما يرى الدكتور مراد وهبة، وأصبح الفارق يتسع يومياً كالمتتالية العددية، نسجل كل يوم تراجعات نحو مزيد من الفكر الطائفى الفاشى العنصرى، ويسجل الآخرون كل يوم مزيداً من المكاسب لرصيد الحريات. نغوص كل يوم أكثر فى متاهات الفكر الأسطورى الاتكالى المغلق على ذاته وينذر بخروجنا من

ساحة التاريخ،أو أنه بالأحرى قد أخرجنا بالفعل من التاريخ فيما يرى الدكتور فوزى منصور، بينما الآخر يتعمق إيمانه بالمنهج العلمى فى التفكير، فينجز ويكتشف ويخترع وينفتح على كل علوم الدنيا، حتى أن أساطيره أصبحت (خيالا علميا)، خيالا مقننا مدروسا يقف على أرض العلمية. أصبح الخيال بدوره خاضعا لشرط المنهج العلمى.

لم يعش العميد حتى يرى إسرائيل بنت الخمسين عاماً تمارس جبروتها (بعلمها وانفتاحها) على كل العرب بل وربما كل المسلمين (من وجهة نظر المسلمين)،بينما ينتظر العرب النتائج التى سيحسمها لهم الإسرائيليون فى الانتخابات(؟!).

إن الفارق الهائل حسم الموقف مع المفكر الوطنى، فلم تعد المسألة فقط أن (أحب أن أفكر وأحب أن أبحث)، بل أصبحت قضية نضالية فى المقام الأول. من أجل وقف الهبوط إلى مزيد من التردى. إن الأمر قد أصبح مصير أمة، ويستحق شرف النضال الفكرى لتجاوز كل الشعارات المعلنة بل وتجاوز كل شروط المنهج السائد في التفكير، وهو ما يعنى مخالفة السائد والسير عكس التيار. وهنا تكون الضريبة

التى يدفعها المفكر بحجم ما يحمل من هم، وبقدر ما يمعن فى المخالفة.

منذ الفتنة الكبرى فى التاريخ العربى ولما يمض على رحيل الرسول المؤسس لدولة العرب ماينوف على عقد من الزمان، لم يجد العربى تفسيراً لما حدث سوى المؤامرة الشيطانية التى تمثلت حينذاك فى الشخصية الأسطورية المزعومة (عبد الله بن سبأ). وهى الفكرة التى لو أخذنا بها دون النظر للأسباب الحقيقية داخل دولة المسلمين أنفسهم لنال ذلك من الجميع، من الصحابة، ومن دولة المسلمين.

وساعتها لم يسألوا أنفسهم وهم يبررون الفتنة بمؤامرة ابن سبأ اليهودى: كيف تمكن شخص منفرد من فعل كل ما حل بدولة الإسلام وهى فى أوج قوتها؟ وهى تلزم كافة الفروض والسنن مما يعنى أنها كانت تحت رعاية الله مباشرة وحمايته(؟!). إن فكرة المؤامرة حينذاك تصور الأمة هزيلة ضعيفة مترنحة يستمع كبارها للوشايات، كلهم آذان، يسارعون إلى الفتنة مع أول همسة. بينما ابن سبأ يستمر فى المؤامرة وينشر كل ما يخالف الإسلام حتى بات مشهور الكفر، ومع ذلك يستجيب له صحابة رسول الله من فورهم،

فينقسمون شيعاً ويقتلون بعضهم بعضاً. هو المنهج العربى التليد الذى يأنف من الاعتراف بالخطأ فتتراكم أخطاؤه وتتكاثر كبواته. منهج يأبى أن يبحث عن أسباب المصائب فى الداخل لأنها الأمة المختارة وخير الأمم،فهى مبرأة عن الخطأ والنقص. وليست النكبات لأسباب تكمن فينا إنما هى خارجنا، وعلينا دوما أن نبحث عن تلك الأسباب فى المؤامرة الخارجية. الصليبية الاستشراقية الصهيونية العلمانية(؟!!).

هل بالإمكان إذن مناقشة تلك المؤامرة المشهورة؟ مناقشة الفكرة ذاتها، على محك الفكر المجرد من المصلحة والعاطفة؟ إن هذه المناقشة هى بمثابة السير فى وادى الأفاعى، الذى يحميه حراس المصطلحات المقدسة، لكن إذا لم يكن هناك مفر من إعادة مناقشة كل مفردات منهجنا، فلابد من القول والمناقشة، بغض النظر عن الحرس الدينى والحرس الثورى والحرس القومى، لاعتقادنا بانتهاء صلاحية هؤلاء جميعاً، ولا بأس من بعض (حلاوة الروح) المسموح بتجلياتها فى ضربات عشوائية تضر بأصحابها وبمناهجهم وتكشفهم أمام الناس، أكثر مما تضر بالمحاولات المخلصة للخلاص والتجاوز.

بفكرة المؤامرة نستدعى مــن التـاريخ زمــن الغــزو الأوروبى المعروف بالصليبى، ونسقط سياق التاريخ جميعــه وظروفه، ونتحدث عن مؤامرة صليبية نقصد بــها مؤامــرة الغرب الأوروبى الأمريكى. ولم نتساءل: هل حقـا تحتــاج أمريكا لمؤامرة لتحقيق مصالحها فى بلادنا؟ والعجيب أننـــا نقول فى الوقت ذاته أن هذا الغرب علمانى كافر يريد نشــر الفكر العلمانى فى بلادنا للقضاء على الإسلام بمؤامرة خبيثة. وهنا تقف محاولا الفهم فلا تجد إجابة: هل الغرب مســيحى مؤمن صليبى، أم علمانى بكل ما يصفون به العلمانية مـــن كفر وتحلل وانهيار قيمى.. الخ؟ أم أن عقلية المؤامــرة قــد أصابتها الشيزوفرينيا؟

المصيبة أن تسمع تلك النغمة عــن المؤامرة الصليبيــة فى إعلامنا ومقررات مدارسنا، وهى النغمــة التــى تقصــد بوضوح مؤامرة مسيحية ضـــد الإســلام والمســلمين، لأن المسيحيين هم أتباع الصليب، ويتم الحديث هكذا فى الـــهواء الطلق بلاأى حسابات تراعى ماذا يفعل نشر فكرة المؤامــرة الصليبية، فى صلب الوحدة الوطنية، وكيف ينظر البســطاء والصغار إلى إخوانهم فى الوطن، أو حتى الكبار: ألم يـــدع السيد مشهور زعيم عصابة الإخوان المحظورة (محظـــورة

كده وكده؟!) إلى تسريح المسيحيين من الجيش تحسباً لخيانتهم للوطن؟

على المستوى التاريخى نعلم أن العرب خرجوا من جزيرتهم يحملون ديناً جديداً هو الإسلام، احتلوا تحت رايته وباسمه بلدان حوض المتوسط الشرقى، وضمنه بيت المقدس، فى زمن كانت فيه الإمبراطورية الرومانية قد انقسمت إلى شرقية بيزنطية وغربية حافظت على اسم الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

وهؤلاء وأولئك كانوا مسيحيين، ويرون أن من حق المسيحيين أن تبقى مقدساتهم مثل كنيسة المهد وكنيسة القيامة تحت حكمهم. ومن هنا شنت دول بقايا الإمبراطورية الرومانية المقدسة حروبها لاسترجاع المقدسات المسيحية للحكم المسيحى.

ونحن نعلم أن الجوهر والقلب من الديانة المسيحية هو المحبة، لكن مع التعصب الدينى انقلبت المحبة حينذاك مدفوعة بأطماع الملوك والأمراء إلى فعل عدوانى جوهره الكراهية. ولم تتولد الكراهية إلا عن كراهية مماثلة على

الطرف الأخر. فلم تقم تلك الحروب إلا بعد احتلال السلاجقة لبيت المقدس وانتزاعه من الفاطميين. واتباع السلاجقة سياسة خرقاء وعنيفة فى وجه الحجاج المسيحيين سواء المواطنين أو الآتين من أوروبا. وهنا جاء مسيحيو أوروبا ليخلصوا وطن المسيح من الحكم الإسلامى. وبالطبع ما إن تدور آلة الكراهية العنصرية والطائفية حتى تطحن الأبرياء بتعصب أعمى، وتم قتل مسلمين أبرياء بأعداد هائلة إبان ذلك الغزو، ولم ينج اليهود بدورهم، بل تم اختصاصهم دون المسلمين بالإلقاء فى اللهيب الذى اوقدوه فى المذبح اليهودى ذاته لهذا الغرض «انظر محمد على كرد: الإسلام والحضارة العربية ج٢، ص٢٩٦».

إن مشروعية تحرير الأرض بالحديد والنار مبدأ عالمى يؤمن به العرب بدورهم، وهذا بالتالى من وجهة نظر مجردة يتمثل فى إعلان الصليبيين عن مشروعية هدفهم كحركة تحرير لأرض مقدسة من احتلال مخالف فى الديانة، وأنها مجرد استعادة للأرض التى سبق واستولى عليها العرب الفاتحون، بل واستوطنوها، بل وعربوها، بل وأسلموها. هذه حجتهم فماذا لو تصورنا أن ما حدث كان العكس؟ ماذا لو

تصورنا أن الكعبة هى التى تم احتلالها من قبل عنصر غير عربى وغير مسلم الديانة؟ وما الذى كان سيفعله المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها؟ ولماذا نتصور؟ فقط، نستمع إلى المعلن الآن عن الدعوة إلى تحرير القدس من الاحتلال الإسرائيلى أول القبلتين وثانى الحرمين وموطن المعراج وقبة الصخرة، بتجييش الجيوش وتوحيد العرب. أليس ذلك مشروعا؟ فلماذا نلبس الصليبية القديمة لبوسا شيطانيا مستمراً إلى الآن نستدعى فيه فقط الكراهية للمسيحيين المواطنين، لأنه بالفعل ليس هناك الآن أية صليبية بمعناها الحرفى القديم؟ هل يمكن لهذه الفكرة التآمرية أن تصد عدواناً أو تقيم وطنا قويا؟ أم أنها تؤدى إلى العكس تماما؟ وهل كانت الحملة الصليبية ذاتها مؤامرة؟إن المؤامرة تحاك فى الخفاء والسر وتفاجئ العدو بحيث تشل قدرته على المواجهة، فهل كانت الحملات الصليبية كذلك حقا؟ ثم هل يمكن أن نسمى دعوات التبشير حملات صليبية جديدة كما يصفها البعض؟ ألا نسعى نحن بدورنا للدعوة والتبشير بالإسلام؟ أم أنه حق مشروع لنا فقط؟ ثم ألا نحلم بعودة عصر الفتوحات واحتلال بلاد العالمين؟ وهل من الصدق مع الذات اتهام الآخرين بالكيل بمكيالين إضافة إلى التآمر وهذا منهجنا واضح معلن؟!

وماذا عن المؤامرة الاستشراقية؟

ستجد كتاباً كباراً لا يخرجون على ذات المنهج، بل هم من أسسوه إزاء الاستشراق، منهم مثلاً محب الدين الخطيب فى كتابه: الغارة على العالم الإسلامى. وفروخ والخالدى فى كتاب التبشير والاستعمار، تم فيهما قرن الاستشراق بالتبشير بالاستعمار. وأن المستشرق لا يمكن أن يكون مفكراً مستقلاً ومشغولاً بالعلم، بل هو لابد تابع لجهات رسمية معادية، وهو رأس الحربة فى منظمات سرية متآمرة على دين الإسلام، وهو خلاصة ما تنتهى إليه من قراءة محمد الغزالى وأنور الجندى لأنهما يريان الصراع بين الثقافة الشرقية الإسلامية والثقافة الغربية المسيحية صراع وجود مصيرى. الاستشراق باختصار هو الوجه الأكاديمى الذى يلبس لبوس العلم للسياسة الاستعمارية الغربية المسيحية العلمانية(؟!). ويشرح ذلك الكاتب الإسلامى رضوان السيد بالقول: أن النظرة العربية الإسلامية ترى فى الاستشراق «فصلا من مؤامرة كبرى على الإسلام والمسلمين أسسها الغرب أياً كانت هويته، فهو عندما كان مسيحيا أراد ضرب الإسلام لنشر المسيحية بالقوة والتبشير، وهو عندما صار علمانيا أراد تخريب عقائد المسلمين لإضعاف مقاومتهم وحتى يسهل استغلالهم».

إننا حتى لو سلمنا بوجهة النظر تلك جدلا، فإن الاستشراق بهذا المعنى سيكون أسلوبا غربيا لفهم الشرق والسيطرة عليه. هو دراسة للشرق وأديانه وعاداته ونظمه دراسة علمية من أجل التحكم فيه بشكل علمي سليم. لأن منهجه العلمي غير مناهجنا التليدة،فمنهجه يقوم على معرفة الطرف الأخر من خلال الدراسة العلمية وليس من المقدملت المقدسة وشبه المقدسة.بينما نحن ننطلق من كراهية الغرب بالتمايز والانغلاق عنه، والتهرب من معرفته رفضا نفسيا فقط للاعتراف به، مع إنتاج معرفة مشوهة عنه نحاربه بها فتصيبنا النكسات والهزائم والنكبات.

لقد حقق المستشرقون وترجموا ونشروا أكثر النصوص الإسلامية والعربية التى هى عُمد الإسلام الفكرية، إضافة لدراسة الشرق جغرافياً وتاريخياً واجتماعيا وسلطويا. ماذا أراد ج. فنكل مثلاً من ترجمة كتاب الجاحظ (الرد على النصارى) ونشره فى بلاد النصارى؟ وماذا كان غرض هـ. س. نيبرج من نشر كتاب (الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد وما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم)؟ ولماذا نشر الأب ريتشار يوسف اليسوعى كتاب الأشعرى (كتاب اللمع فى الرد على أهل الزيغ

والبدع)؟! أو لماذا نشر صورنسن كتاب الإيجى (المواقف فى علم التوحيد)؟ولماذا نشر هو نفسه كتب مثل كتاب الباقلانى «التمهيد فى الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة»؟ ولماذا نشر ج. د. لوسيانى كتاب الجوينى «الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد»؟ ولماذا نشر هنرى لاووست كتاب الكعبرى (الشرح والإبانة عن أصول السنة والديانة)؟ولماذا نشر مرجليوث كتاب ابن الجوزى (تلبيس إبليس)؟

وغير ذلك كثير لو أردنا سرده لاحتجنا مجلدات فهل كانوا ينشرون دعوة الإسلام فى بلادهم؟ نعم كان هناك المستشرق السياسى الذى يخدم غرضاً سياسيا بحتاً، لكنا بمنهجنا نخلط الحابل بالنابل وفق الرؤية العنصرية، ولا نعى أن مواجهة الآخر هى بمعرفته جيداً. لكن هذه المعرفة تواجه فى بلادنا بتهمتين كبيرتين: مساعدة الغزو الثقافي الذي يتهدد الهوية، والتطبيع مع العدو. تذكرت وأنا أكتب هذه الفقرات كيف احتاربعض المسؤولين في بلادنا لوهلة إيان استقبال أول وفد رسمي إسرائيلى بعد كامب ديفيد. وكانت حيرتهم حول ما هو شكل العلم الإسرائيلي ولونه ليرفع مع الزيارة

والمباحثات؟ أليس ذلك بكاف لتفسير الهزيمة؟ إننا أبدا لم نحاول أن نعرف عدونا قط، وفقط بدافع الكراهية النفسية التي ترفض الاعتراف بوجوده. أليست تلك بعقلية طفولية غاية في البدائية والسذاجة؟

وإذا كانت سياسة الدولة قد اتجهت نحو التصالح والسلام من أجل تنمية الداخل، ولو مؤقتا، فلماذا نسمح لإسرائيل بإنشاء مركز أكاديمي في بلادنا يدرسنا عن قرب وتماس، ولا ننشئ مركزا أكاديميا مصريا هناك؟ هل هو خوف التطبيع؟ الدولة لا تخشى التطبيع،والحجة المعلنة أن المركز الإسرائيلي ليس أكثر من وكر للتجسس. والرد البسيط هنا: إذن لماذا لا ننشئ بدورنا وكرا مصريا للتجسس هناك؟ إنها ببساطة ذات العقلية وذات المنهج الذي يكتفي بذاته وبمعرفته الكاملة المقدسة وشبه المقدسة وكفي بذلك سبيلا، لكن إلى مزيد من التراجع والنكوص والهزائم.

والآن ماذا عن المؤامرة الصهيونية؟ وهل كانت مؤامرة حقا؟ لقد كانت حركة معلنة من البداية ومع أول اجتماع للنخبة اليهودية لتأسيس وطن قومي لليهود، لكنا نحن من كان (ولم يزل) يعيش في زمن المعجزات، الزمن السحري، وأن

كل ما يحدث لا يشغلنا، لأننا بفضل الله نحن الأقوي، وكـــل قوي السماء والأرض معنا، فليأتوا، وليستوطنوا، ولــم يتم اتخاذ أى خطوة تفيد بعلمنا بمايحدث إلا بعد البداية الرسـمية بأكثر من عشر سنوات، وعند قيام دولة إســرائيل لــم تتم المعالجة بمنهج علمي واضح، لكن أيضاً بمنهج العنتريـــات الطائفي، فلاشك أننا نحن الغالبون لأننا جند الله. لكـــن مـا حدث كان انتصاراً ساحقاً علي كل المستويات لتلك الأشـتات وتلك الدولة الناشئة، ولاتزال تحقق كل يوم وجودها بين دول العالم.

... ...

فإذا كانت هناك مؤامرة في كل هذا، فمن هو المتـــآمر فعلاً وحقاً وصدقاً ؟

أما المؤامرة العلمانية، فهى ما يحتاج إلى قول آخر، فى حديث آخر.

جذور الوعى الطائفى(*)

تثبت حقائق التاريخ أن الغازي المستوطن تقوم فلسفته الدعائية لتسويغ احتلال الأرض واستيطانها، علي الإنكار التام لوجود شعوب أصلية هي صاحبة الوطن المحتل عبر تاريخه،والإصرار علي هذا التبريروترديده بشكل دائم،حتى يختفي المواطنون الأصلاء وراء اكتساب الكذبة مصداقية الترديد المستمر.وهو ما أدته بجودة وكفاءة مؤسسة الدعاية الصهيونية ونجحت فيه لفترة قصيرة ،لتثبيت دعائم الدولة الناشئة تحت شعار (أرض بلا شعب،لشعب بلا أرض) .وإبانها تم تغييب الفلسطينيين تماما خلال تلك الحملة الدعائية العالمية الواسعة،لترويض الضمير الإنساني علي ابتلاع الكذبة التاريخية الشريرة وقبول الوضع الجديد .

وهي ذات الفلسفة التي وقفت وراء اختفاء الشعب المصري من كتب التاريخ الإسلامي،حتى بدت مصر فيها موطنا للقبائل العربية المهاجرة فقط، وكما لو كانت إبان فتحها فراغاً بلقعاً .بل إنك تجد روايات إخبارية عجيبة الشأن ،تزعم أن سكان مصر الذين اصطلحت تلك الكتب على تسميتهم بالأقباط من اللاتينية Egypt ، قد غرقوا جميعاً مع الفرعون في لجج البحر المفلوق بعصا موسى الثعبانية. ولم

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٠ العدد ٣٦٩٣.

يبق بها سوي شراذم معدودة حتى جاء الروم واستوطنوها ثم. جاء العرب وطردوا منها الروم واستوطنوها بدلا عنهم .

أما من قال بوجود شعب مصري أصيل في تلك الأرض ،فقد قالها في عجالة سرد أحداث الفتح، وبحيث لا يعود القارئ يتذكرها بعد ذلك في خضم السرد الطويل والمتأني لتاريخ القبائل العربية في مصر أفراداً وشيوخاً ومساكناً ،والحكاء التفصيلي لحكام مصر وسادتها وولاتها وأشرافها وقضاتها العرب.حتى لا تكاد وسط هذا الزخم العربي تجد ذكراً لمصري مواطن بين الأبواب الطوال ،إلا عند الإشارة إلي أحداث طارئة تتعلق بجمع الجزية ،أو عند التلميح إلي أحد كتاب القصر العربي الحاكم من القبط، أو إلي أحد المترجمين. وما كان يتم ذلك إلا عند الحديث عن مصر كمصدر للتمويل والتموين والخراج الذي كان يتم نزحه آنذاك إلي عاصمة الخلافة.

وهي أيضا ذات الفلسفة التي استمرت باستمرار ذات المنهج وذات العقلية ولم تزل فاعلة حتى اليوم ،فهي التي دعت الحكم السوداني لنفي أقلياته العرقية والطائفية من حسابات دولته الإسلامية المزعومة ،حتى مزقت الحرب الأهلية البلاد والعباد .وهي ذات الفلسفة التي دعت النظام العراقي إلي نفي عراقيين غير عرب كالأكراد ومواطنين من غير المذهب الحاكم كالشيعة ،من معادلاته السياسية ،فحدث ما حدث وما يزال يحدث في العراق العريق وهي ذات العقلية التي دفعت النظام الجزائري للرد علي انتفاضة الأمازيغ احتجاجاً علي اغتيال معطوب الوناس ،بفرض اللغة

العربية عليهم رسمياً ودون استثناء فحولت الانتفاضة إلي ثورة أحدثت شرخا إضافيا لمجموعة الشروخ القاتلة التي يعاني منها المجتمع الجزائري.وأيضا هي ذات الفلسفة التي جعلت من المرأة العربية مجرد أقلية مضطهدة في المجتمع أو ربما مجرد كائن.

والإحصاءات المعلنة تشير إلي النتائج التي حصدناها نتيجة سيادة الرؤية الطائفية علي مناهجنا ،بعد أن أدت إلي صدامات وصراعات انجلت في السودان ولبنان والعراق ومواطن أخري عن مصرع ما لا يقل عن مليونى مواطن ، وضعف هذا العدد من الجرحى ،وضعف هذا الضعف من المشردين والنازحين واللاجئين . بينما لم يفقد كل العرب في حروبهم مع إسرائيل أكثر من مائتي ألف مواطن ،أي بنسبة عشرة بالمائة إلي صراعاتنا الداخلية ،بدفع من وعي طائفي عنصري غير وطني ولا إنساني .

هذا، رغم أن مواجهة الآخر المتفوق تبدأ أولا بمواجهة أسباب الضعف والتخلف في الداخل،من أجل تماسك وطني قوي متين يمكنه النهوض بعبء هذه المواجهة .وهي المواجهة الحضارية في المقام الأول ،والتي بدأت تنذر باختفاء شعوب من مسرح التاريخ لأنها لم تتدارك أخطاءها ، ولم تتعلم لغة العصر ومعادلاته ،فخسرت معركة الحضارة وأدت بنا إلي مجوعة هزائم وتراجعات جعلتنا نقبل بالأدنى قياسا علي مطالبنا العنترية الكبرى .

ولا أظن عاقلا يختلف علي أن أول أسباب التماسك الداخلي القوي والمتين يبدأ بترسيخ قيم المواطنة والانتماء

للأرض وتاريخها،والاعتزاز بكل مواطن فيها بغض النظر عن لونه أو جنسه أو دينه .بإرساء دعائم ليبرالية واضحة تضمن مناخاً كاملاً للحريات، التي هي منبع الفرز الإبداعي اللازم للنهضة والخروج من مفترق طرق الأزمة ،ومن ثم امتلاك الإدارة الوطنية.

لكنا في مصرنا العزيزة لم نزل نعامل تاريخها العريق العظيم بعقلية سياحية ،لا بترسيخ مفاهيم الأصالة وعشق هذا التاريخ واحترامه والاعتزاز به،لإعطاء المواطن الثقة بالذات المصرية الدافعة للقدرة علي المواجهة والتحدي الحضاري الذي سنخوضه شئنا أم أبينا. فعلي مستوي الإعلام نجد قناة النيل الدولية كريمة فيما يتعلق بآثار مصر القديمة،لأنها فقط موجهة للسياح،لغير المصريين أما بقية القنوات التي تخاطب المواطن فتكاد تخلو إلا من البرنامج الترفيهي اللطيف المعروف بخمسة سياحة .ومع ذلك لا تجد مواطناً واحداً لا يقبل عليه برغبة ملحة في التعرف علي مجد بلاده ،ورغم أنه يتعامل مع تاريخ مصر بمنطق السياحة وحده. فلا حديث ولو أسبوعي ولا ندوة للمناقشة ،ولا عرضاً علمياً،ولا حتى فيلماً صنعه غيرنا، إلا بالصدفة التي تريد ملء فراغ مسلحة التسلية الفيلمية ،بينما لا تجد في بلد مثل فرنسا طالباً بالمرحلة الثانوية ،لا يعرف تفاصيل التفاصيل ودقائق الدقائق عن هذا التاريخ ،فهل ثمة نكتة مبكية تشبه تلك ؟

أما الحقبة القبطية التي تصل إلي ما يقرب الألف عام، فهي ذلك التاريخ الساقط من التاريخ ،هي تلك المنطقة الحرام ،رغم ثرائها بالأحداث وبالثورات الجسام ضد الاحتلال

الروماني وحتى ثورة البشمور إبان حكم المعتصم العباسي ،وغناها بالفنون الرفيعة والتحولات الاجتماعية الكبرى .أما علم التاريخ نفسه كعلم ،سواء كان تاريخ مصر أم غيرها من عرب أو عجم ،فقد أصبح لمزيد من النكاية مادة اختيارية في مدارسنا (؟!) بينما المطلب الثقافي العام في أي دار علم يعني خريجا على علم بتاريخ العالم ،وإلا فقد ركنا عظيما من أركان المعرفة ،أما المطلب الثقافي والوطني الخاص فهو التدريس الإجباري للتاريخ المصري عبر مراحله الثلاث:الفرعونية والقبطية والعربية في كل فروع وألوان ومراحل التعليم .بل إني لا أبالغ فأدعو لمشروع طموح لتكوين كوادر تربوية تقوم علي مناهج لتدريس اللغات المصرية القديمة في مدارسنا ،ليس بغرض إحيائها كلغة محادثة يومية ،إنما بغرض حضور التاريخ فينا،وهو الأمر الذي لا يمكن احتسابه ترفا علمياً بقدر ما هو حث ودفع للعقل المصري والروح المصرية للتفكير بعقلية مصرية وبحب مصري، وحتى يمكن إعادة استزراع الانتماء الوطني أولا ،الانتماء له كقيمة عظمي تأتي بعدها أي قيمة أخري. وحتى يشعر المواطن باستقلال وعزة وكرامة خصوصيته الوطنية والتاريخية والثقافية .ولا يظل مجرد تابع يساق في منظومة سائدة هي فقط جزء من تاريخه الثقافي وليست هي كل ثقافته .وحتى يكون المصري دليلا حيا علي استمرار حضارة مصر وعدم انقطاعها ناهيك عن الزعم السائد بموتها، ،ليس فقط أمام السائحين ،بل أمام نفسه وأمام مسئوليته في الصراع الحضاري الذي تفرضه متغيرات

العالم اليوم .وأمام دولة كإسرائيل استقبلت شظايا بشر من مختلف ثقافات العالم ،وعلمتهم الاعتزاز والقبول باللغة العبرية الحفرية،حتى أصبحت مصدر فخر وعزة لبنيها .هذه هي الخطوة الأولى الضرورية إذن: ألا تغيب مصر الوطن والتاريخ والثقافات الثلاث عن أي خطة إعلامية أوتعليمية. وحتى يمكنا أن نحلم بوطن قوي قادر متماسك يدخل القرن الحادي والعشرين بمفاهيم وأدوات الصراع الحضاري ،ولابد أن تقترن تلك الخطوة بخطوة أكثر منها ضرورة ،لأنها المدخل الطبيعي للتخطيط الوطني السليم ،وهي الاعتراف الأولي بأننا حتى الآن نفكر بعقلية طائفية عنصرية وليس بعقلية وطنية.خضوعا لأوامر وتحريمات ثقافة تم تسييدها لا تقبل مناقشة ،وتضع منهجاً واحدياً يرفض مناقشة مشاكل الوطن بصراحة ،وأخص تلك المشاكل بالبحث مشكلة شركائنا في الوطن .بل أدي هذا المنهج إلي رفض مجرد الإقرار بوجود مشاكل أصلا .وهو الموقف الذي يتهم أصحابه ويطعن في صدق وطنيتهم وولائهم لمصر،وفي مدي إخلاصهم لدستورها،الذي نص علي احترام حقوق المواطنة للجميع دون فرق بسبب اللون أو الجنس أو العقيدة .ويشير إلي أن أصحابه يفكرون بعقلية غير مصرية ،بعقلية الغازي الفاتح المستوطن الذي يريد أن يلغي من تاريخ مصركل ما هو مصري لصالح الثقافة السائدة .

وإن إنكار وجود مشاكل يعاني منها أشقاؤنا في الوطن لن يساعد إلا علي مزيد من التفاقم والتراجع عن الدور الحضاري المأمول لمصر .ولعل أبرز هذه المشاكل هو

الموقف الرسمي الذي تبني ما يعــرف بــالخط الــهمايوني الصادر في عاصمة السلطنة العثمانية بتاريخ ١٨٥٦/٢/١٨، بعد أن أضاف إليه العزبى باشا وكيل وزارة الداخلية قــراره في فبراير ١٩٣٤ علي هيئة شروط عشرة تقيد حرية بنــاء الكنائس .في الوقت الذي يتم فيه استغلال الحريــة المطلقــة لبناء المساجد من أجل منافع شخصية انتهازية دنيوية بحتــة .يتم عبرها كسر كل القوانين، بإنشــاء العمــارات الســكنية العشوائية في مناطق يمنع فيها البناء بحكم القــانون . بــل والاستمتاع بكافة الخدمات والمرافق، مضافاً إليــها منحــه الإعفاءات الضريبية علي العقار، لمجرد أن صاحبــه كــان فهلوياً يتاجر بالدين لحسابه الشخصي، وقام بــترك مســاحة تحت عمارته تخصص كمسجد، ليضيف لأوكار الإرهــاب وكراً جديداً، يثقل كاهل الأمن بأكثر مما ينوء به أصلاً .

والمعلوم أن هذا الأمر قد أدي إلي وضع ترميم وإنشــاء الكنائس بيد رئيس الجمهورية وحده ،واســتمر قائمــا دون تعديل، ودون وضع قوانين تضع الأصول المرعية لتفعيــل مواد الدستور في حقوق مواطنة متساوية.حتى صدر القــرار الجمهوري رقم ٢٣في يناير١٩٩٨ بتفويض المحافظين كــل في نطاق محافظته لمباشرة اختصاصات رئيس الجمهوريــة بهذا الشأن .

وهو الأمر الذي يدفع دفعا إلي التساؤل عن الســبب وراء هذا التقييد في جانب ،مع الحرية المطلقة علي الجانب الآخر؟ والإجابة البسيطة تكمن في سيادة منهج التفكير الطائفي وليس الوطني علي مستوي الشارع،بل وعلي كل المستويات، ممــا

أدي إلي اعتبارات تراعي رأيا عاما غير رشيد علي حساب مستقبل الوطن. وهو الرأي الذي تمثله الفتوى العلنية المنشورة في مجلة الدعوة لسان حال جماعة الإخوان في حكم بناء الكنائس ، وذلك في ديسمبر ١٩٨٠،وتقول نصا :

« إن حكم بناء الكنائس في ديار الإسلام علي ثلاثة أقسام : الأول بلاد أحدثها المسلمون وأقاموها كالمعادي و العاشر من رمضان وحلوان. وهذه البلاد وأمثالها لا يجوز فيها إحداث كنيسة ولا بيعة. والثاني ما فتحه المسلمون من البلاد بالقوة كالإسكندرية بمصر والقسطنطينية بتركيا .. فهذه أيضا **لا يجوز بناء هذه الأشياء فيها** وبعض العلماء قال بوجوب الهدم لأنها بلاد مملوكة للمسلمين .. والقسم الثالث ما فتح صلحا بين المسلمين وبين سكانها، والمختار هو إبقاء ما وجد بها من كنائس وبيع علي ما هي عليه في وقت الفتح، **ومنع بناء وإعادة ما هدم منها»** .

فهل تجاوزت فتوى الإخوان الأصول ؟ وهل أحدثت في الإسلام جديداً قياسا علي ما نسمع من تسامح جميل زمن الفتح ؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فمن أين استمدت الفتوى مشروعيتها وإلي أي أصول استندت ؟

الواضح من البداية أن الفتوى فتوى طائفية تماما، تعامل الوطن بعقلية غير مصرية علي الإطلاق وتشهد علي نفسها بذلك . فهي تتحدث عن بلاد موطوءة بالفتح، وعن ملكية آلت لأصحابها بالغزو، بالأرض ومن عليها من بشر، لها سادة

وفيها أتباع آلوا إلي التبعية بالهزيمة وعليهم الخضوع لشروط السيد المنتصر.

لكن لو ناقشنا الأمر علي هذا المستوي ، فلن نجد في القرآن الكريم أي تفاصيل بهذا الصدد،كما لا نجده أيضا في السنة النبوية المشرفة. فكل ما فعله النبي صلي الله عليه وسلم في حياته، ويتعلق بأصحاب العقيدة المسيحية. في غزواته علي بلادهم على تخوم بلاد الشام مع جزيرة العرب. هو أنه أقر أصحاب تلك البلاد علي أرضهم وعلي دينهم لأنهم الأعلم بشئون رعايتها وفلاحتها والأقدر علي زرعها ومنافعها، فقط أصبح عليهم بعد هزيمتهم في الغزوة دفع جعول لخزانة الدولة الإسلامية الطالعة. وهو ما حدث في غزوة تبوك وأيلة ، حيث صالحه يوحنا بن رؤبة علي دفع الجزية ، كذلك أهل جرباء وأذرح، كذلك صالح أكيدر الكندي حاكم دومة خالد بن الوليد زمن الدعوة علي الجزية . ولم توضع أي بنود تشير إلي التدخل في حرية العبادة ولا بناء دور العبادة من عدمه .

والمعلوم أنه لم يبدأ النظر في أمر دور العبادة لغير المسلمين إلا مع الفتوحات الإسلامية في بلاد الشام والعراق ومصر. بعد أن جدت أمور جديدة لم تكن موجودة زمن الدعوة . حيث أصبحت تلك البلاد تحت السيادة المباشرة للعرب، إضافة إلي وفود القبائل العربية من جزيرتهم القاحلة لاستيطان بلاد الخصب المفتوحة .

وكان بالإمكان وفق أصول زمن الدعوة أن تعيش تلك البلاد حريتها الدينية الكاملة، حيث يختلف أمرها تماماً عن

أمر جزيرة العرب التي أوصى النبي بألا يجتمع بها دينان. ولم ترد دون ذلك أية إشارة واضحة حول أصحاب ديانات البلاد الموطوءة بالغزو.

لكن مع ذلك الجديد الذي تمثل في النزوح الكبير لعرب الجزيرة إلي تلك البلاد ومجاورة أصحابها بدينهم الجديد، أمسى الشأن مختلفا وبحاجة إلي تأسيس قواعد جديدة . وكان طبيعيا أن تراعي هذه القواعد سيادة المنتصر . حيث لم يعد الأمر كما كان زمن النبوة مجرد غزوات علي بلاد تدين بغير الإسلام لا يستتبعها احتلال واستيطان أو إقامة وال عربي فيها. كان الأمر فقط مجرد عهود مكتوبة تنص علي دفع مقدارسنوي من المال يدرأ عن أصحابه تجريد غزوات جديدة عليهم«انظر في ذلك ابن هشام والسهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ١٧٨ . وابن سيد الناس في عيون الأثر،ج ٢، ص ١٧٧ ».

المهم أن الهجرة العربية احتاجت إعادة تنظيم للعلاقة بين مجتمع الفاتحين الوافد ومجتمع البلاد الموطوءة بالفتح . حيث احتاج الفاتحون المستوطنون الجدد إلي إقامة معابدهم بدورهم مع طرائقهم ونظمهم و طقوسهم . وهو ما كان سينشئ صراعاً حتمياً بين عقيدة تدعو إلي أسلمة العالمين، وبين عقائد قديمة ثابتة في بلادها، تستند إلي عهود إسلامية تضمن حرية العبادة .

هكذا ظهر التناقض الأعظم الذي كان لابد أن ينتهي إلي استبعاد أحد طرفي المعادلة ، وكان طبيعيا أن يكون المستبعد

هو المهزوم. ومن ثم تراجع مبدأ حرية الاعتقـــاد لصـــالح الظرف الجديد. وهو ما توضحه شروط عقد الذمة التي كتبها المسيحيون في بلاد فلسطين علي أنفسهم للخليفة عمـر بـن الخطاب.وسنري الآن أنها كانت الأساس الواضح والمطـابق بكامل مواصفاته للقسم الثالث مـن فتـوى الإخـوان التـي تقول:«ما فتح صلحا بين المسلمين وسكانها، إبقاء ما وجـد بها من كنائس وبيع علي ما هي عليه وقت الفتح . ومنع بناء وإعـادة مـا هـدم منـها». فيـورد(الأبشـيهى) فـي مستطرفه«ص١٢٢» بنود ذلك العهد ،أو التعهد بـالأحرى ، في نصوص يقول فيها مسيحيو بلاد الشام :

«إننا لن نحدث في مدائنناولا فيما حولها كنيسة ولا ديـرا ولا قلية ولا صومعة راهب، ولا نجدد ما ضرب منـها. وأن ننزل من مر بنا من المسلمين ثلاثة أيام. ولا نظهر شـرعنا ولا ندعو إليه أحداً، ولا نمنع أحداً من ذوي قرابتنا من دخول الإسلام إن أراده،وأن نوقر المسلمين ونقوم لهم من مجالسـنا إذا أرادوا الجلوس. وألا نتشبه بالمسلمين فـي شـيء مـن ملابس أو قلنسوة أو عمامة أو نعلين، ولا نركب السروج ولا نتقلد السيوف. وأن تكون علامة لنا جز مقادمنا وشد زنـار علي أوساطنا. وألا نظهر صلباننا ولا نضرب بـالنواقيس إلا خفيفا. ولا نرفع أصواتنا علي موتانا، ولا نجـاور بموتانـا موتي المسلمين ، فإن خالفنا في شيء من ذلك فلا ذمة لنا.»

هنا ينسرب السؤال المندهش: هل كان يمكن كتابـة عقـد الذمة هذا اختياريا؟ ومعه ينسرب الخيال يحاول تصور شكل

الأحداث التي حدثت أثناء الفتح المتسامح ودفعت أصحاب البلاد إلي كتابة عهد كهذا (؟!!) .

إذن لم تخرج فتوى الإخوان عن عهد الذمة هذا كما هو واضح في قسمها الثالث، فماذا عن القسمين الأول والثاني منها ؟

يقول القسم الثاني من الفتوى : «ما فتحه المسلمون من البلاد بالقوة كالإسكندرية بمصر والقسطنطينية بتركيا، فهذه لا يجوز بناء هذه الأشياء فيها». سنجد مرة أخري أن هذا البند لا يعود إلي قرآن ولا إلي سنة ، إنما يستند بدوره إلي الزمن العمرى، فنقرأ في ذات المصدر ص (١٢٣) :

«وكان عمر بن الخطاب قد أمر بهدم أي كنيسة تبني بعد الفتح مع عدم تجديد أي كنيسة بعده،وإذا ظهر صليب كسر علي رأس صاحبه. وهذا مذهب علماء المسلمين أجمعين، وشدد في ذلك عمر بن عبد العزيز وأمر ألا يُترك في دار الإسلام بيعة أو كنيسة قديمة أو حديثة، والله أعلم بالثواب، وإليه المرجع والمآب» .

وقد أورد ابن عبد الحكم في كتابه فتوح مصر كتاب الخليفة عمر يحمل هذه الأوامر إلى الأمصار، انظره ص ١٥١ .

ويبقي القسم الأول من الفتوى الطائفية المرعبة، الذي يحتسب المدن التي أنشأها العرب في البلاد المفتوحة خالصة لهم كالفسطاط والقطائع، لا يجاورهم فيها ذمي بحكم عقد الذمة المذكور. وقياساً علي الفسطاط والقطائع نقيس

وضع المعادي والعاشر من رمضان وحلوان من مدن حديثة، يجب أن تخلو من الكنائس، ولا نعلم إن كان يستحسن إخلاؤها من المسيحيين من عدمه. هذا رغم أن المعادي بناها الإنجليز إبان الاحتلال، والعاشر من رمضان وحلوان وأكتوبر وغيرها بناها المصريون مسلمون ومسيحيون يداً بيد وكتفاً بكتف .

بهذه العقلية يتم التعامل مع الأشقاء في الوطن، ومع الوطن، ومع دستور الوطن، في فواتح القرن الحادي والعشرين. والأمر معقود إما بعزة الوطن ومستقبله علي صفحة زمن تجاوز تلك العنصريات بأزمان، وإما بالعودة إلي استنبات جذور الوعي الطائفي لينشر في البلاد الزمن الرديء الذي كتبت في ظله عهود الذمة، وإلي مناهج أودت بنا إلي تمزيق البلاد والعباد وانهزام الإرادة وانتشار لغة الطائفية والإرهاب الفكري والدموي، والبقاء في ذيل الأمم إن كان ثمة بقاء، بعد أن كانت مصر درة بلاد العالمين قاطبة .

فهل من لغة جديدة؟ وطنية، مصرية، مخلصة، تجسد وعياً وطنياً لا طائفياً من أجل تجاوز المحنة نحو وطن عزيز يعيش فيه مواطن كريم ؟

أيها السادة : هل من مُدّكر ؟

جنود الله
والإفراط فى التقديس[*]

لم تزل دولتنا الرشيدة تضع الأزهر فى مقام أعلى هيئة رقابية ، ليس فقط على الرأى أو الفن أو الفكرة ،لكن أيضاً على العقيدة باعتباره حارساً لها ، والعقيدة محلها القلب والضمير، لذلك أصبح من مهام رجال الأزهر التفتيش على مكنون الضمائر . ومع الضعف والرخاوة فى الأداء المدنى لمؤسسات الدولة ، أمكن للأزهر أن يصبح سلطة،احتل بموجبها رجال الأزهر موقع الصدارة والوجاهة الاجتماعية ، حتى قاموا يملون على الدولة ودستورها شروطهم الأيديولوجية ،ويصادرون الكتب والفنون والعلوم حسب تفسيرهم الخاص لنصوص الدين ، حتى غطى المقدس كافة التفاصيل الدقيقة لحياتنا . وهكذا لم تعد الأصولية اصطلاحاً قاصراً على أصحاب منهج الإرهاب المسلح ، كما هو شائع. لأن أصحاب شئون التقديس الرسمى حليف السلطة ، يكشفون كل يوم عن أصولية أشد تمسكاً بحرفية النص ، بل والسعى

---

[*] تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٩/٤/٣ العدد ٣٦٩٥.

إلى تطبيقها على الواقع بشمولية جامدة لا تراعى المستجدات ومتغيرات الزمن . وبغرض إخضاع حاضرنا لمرجعية نصية إطلاقية حرفية واستخدامها كمعيار للسلوك وللتشريع وللحكم . مع رفض كل ما يخالف تلك الرؤية ، لتحويل مؤسسة الدين إلى جهاز سلطة سياسي ، يحمل أهل التقديس فوق رقاب العباد ، ليصبحوا هم ومصالحهم فى صيانة من عليين ، والإيعاز المستمر بأنهم تحت سلطان الله مباشرة فهم الوكلاء عنه والقائمون على حراسة دينه وتنفيذ شريعته، ومن ثم تصبح قراراتهم مبنية على أسس مقدسة ، تصاغ فى أقوال مقدسة ، وتصدر عن شخوص مقدسة .

هكذا تم فى بلادنا منح رجال التقديس وحدهم دون بقية الأمة حق الكلام فى العقيدة وباسمها ، كما لو كان بقية الناس فى هذا الوطن معتوهين ومعوقين بالكامل . بل وأصبح هؤلاء الأزاهرة ــ دون مبرر واضح ــ هم ضمير الأمة . وإبان إحكام تلك الحلقة السيادية المقدسة تم مزج مفهوم الدين بمفهوم الوطن ، بحيث أصبح الحديث بما يخالف قواعدهم خروجا على الأمة وخيانة للوطن. بل ومع مرور بعض الوقت غاب الوطن وأصبح الدين هو الوطن . حتى رفع المواطنون السلاح فى وجه وطنهم باسم الدين .

ومع الوهم ، وإشاعة الوهم ، بامتلاك هؤلاء للحقيقة الكاملة المطلقة المقدسة ، وأن ما دونهم ودونها باطل كامل مطلق ، ومع السيادة التى حققتها لهم تراجعات الموقف

الرسمي للدولة وضعفه،أصبحوا أسماء لوامع ، وهو الوضع الذي جعلهم يشعرون بشعور أصحاب المناصب السيادية ، وبالاستعلاء على الناس ، لأن الناس أقل منهم درجة في الإيمان ، فأين الناس من حراس الشريعة الكبار ؟ ومن هنا صاغ لهم تصور أنفسهم وصاة على العباد ، وأن عليهم واجب رد الناس للمنهج القويم الذي هو منهجهم وحدهم .

ومن جانبها قدمت لهم الدولة كل المساحات الممكنة، وتخلت عن دورها التثقيفي المدني في إعلامها وتعليمها . وقررت أن تقوم بدور المهرج على مسرح تسلية المواطنين، وتركت العقل الجمعي فراغاً بلقعاً من أي فكر أو ثقافة أو علم أو حتى انتماء وطني. وتركت مهمة التثقيف كاملة لأهل التقديس بعد أن حولتهم إلى أعلام مشاهير وباتت البرامج الدينية تبث تحت عنوان وضمن جداول البرامج الثقافية . وتحولت أفلام الغرب العلمية المصنعة أصلاً لتكوين عقل علمي في التفكير ، إلى الدعاية للمنظومة الدينية وتفريغها من هدفها العلمي لصالح الغيب . وبعدها أصبحت أي معرفة ممكنة في بلادنا لاتخرج عن المقدس الذي لم يفرط في شيء.

لكن أهل التقديس أفادونا علماً نافعاً في واحدة من مشاهير أقوالهم ، وهي أن السحر غالباً ما ينقلب على الساحر ، بعد أن نبتت لهم أنياب صاحبتها شهوة الدم فقاموا بعد تكفير المفكرين والمبدعين بتكفير بعضهم بعضاً ، من تكفير الشيخ

يوسف البدرى للشيخ عبد الصبور شاهين ، إلى تكفير شيخ مشايخ الطرق التكفيرية وزعيم الجبهة المنحلة الشيخ إسماعيل حبلوش ، لزميلته الأزهرية الدكتورة آمنة نصير عميدة كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر ، بمصاحبة عزف تكفيري مساند من الدكتور عبد العظيم المطعنى .

وقد شبت هذه الهجمة التكفيرية الجديدة لان الدكتورة آمنة طعنت فى صدق حديث البخارى «المرأة ناقصة عقل ودين» لتعارضه برأيها مع القرآن الكريم ، ولأنة لا يتفق عقلاً مع زمن أصبحت فيه المرأة وزيرة ورئيسه وزراء وأستاذة فى الجامعة .

وكعادتها الدؤوب ، أفردت صحيفة الشعب المتأسلمة صفحاتها للعازفين فوق حرائق الوطن ، حيث نعى حبلوش على زميلته العميدة عدم علميتها بل وزعم الكشف عن ضميرها وطويته ضد الإسلام وذلك فى قولة بتاريخ٢٣/٣/٩٩بالصحيفة المذكورة:«من المسلمات الفقهية التى قام عليها البنيان الأزهري (العلمى) واستقامت عليه سيرته (المباركة) أنه ما على الأرض كتاب بعد كتاب الله تعالى أصح من صحيح البخارى . وقد اقتضت الأمانة على جميع مستوياتها ممن ولى ويلى فى الأزهر الشريف منصباً ، أن يرعى حق هذه القاعدة التى تمثل ركنا من أركانه . أو يريح المنصب من آفات نفسه ولسانه، ولهذا كان من أوائل

ما يلقن أبناء الأزهر من المعارف ، قول زهير بن أبى سلمى:

ومهما يكن عند امرئ من خليقة

وإن خالها تخفى على الناس تُعلم».

هكذا قام الشيخ حبلوش بالكشف عن خليقة الدكتورة آمنة ليعلنها على الناس ليعلموها ، والتى خالتها تخفى عليهم .. ، فاى عبقرية ،وأى كراهية يحملها هذا الرجل لمن يخالفه الرأى ؟ وأى علمية يزعمها وهو يتحدث عن البنيان الأزهري العلمي المبروك معا (؟!) إن قوله يكشف عن فهم هؤلاء السادة (العلماء) لمعنى العلمية ؟ خاصة و أن العلم يصر على قواعد لا يتنازل عنها للوصول إلى نتائج صحيحة،فحسب الدقة العلمية المشروطة فى المنهج العلمى، لن تتمكن من قياس حجم هذه البركة ، ومدى زيادتها أو نقصها وما دخلها من تغيرات نتيجة مرور أكثر من ألف سنة على إنشاء الأزهر ، وكمية هذه البركة وهل توزن بالكيلو جرام مثلا أم يجب أن تقاس بالكيلو متر .

إن البركة أمر والعلم شأن آخر، فتلك لغة لا يعرفها العلم ، لكن حبلوش الذى جمع نواصي العلم يلقى كلامه إلقاء من منطق الشعور الوهمى بالإحاطة الكاملة بالعلم وقواعده ، فقط للاشيء ، إلا أنه يعلم المقدس (؟!!)، بل ويصاحب هذا الشعور بالعلم الكامل التعالى على علوم البشر الدنيا ، ومن

ثم الإحساس بالتفوق والاستعلاء، حتى لو ازداد العلم بركة باجتهاداته ،أو لو ازداد أصحاب البركة علماً بفعل البركة ، وليس بفعل المتابعة والمعرفة . فالعلم عندهم علم مبروك يخرج من لدنهم فقط ،ودون ذلك ليس علماً لأنه البشرى الأدنى .

وهكذا رأى الدكتور حبلوش أن حديث العميدة «يفيض عدواناً على المسلّمات الأزهرية ، من حديث ، وفقه ، بل واعتداء على أئمته وعلمائه . فقد سولت لها نفسها أن ترى حديثاً من أحاديث الرسول (ص) الصحيحة ، بل ومن أعلى درجات الصحة ، بأنه موضوع ».

لنقف مع هذا الكلام الكبير نحاول أن نفهم. الرجل يرى أن الطعن فى صحة حديث «المرآة ناقصة عقل ودين» اعتداء على المسلمات الأزهرية. لكنة لم يشرح مدى قدسية هذه المسلمات الأزهرية ؟ وهل تم الوصول إلى وضع هذه المسلمات بمنطق البركة ، ولأن رجال الأزهر رجال مبروكون ؟ أم أنها وضعت بوحى إلهى يستوجب القدسية وعدم المناقشة؟ ولماذا هى مسلمات أصلاً ؟ هل لأنها أزهرية (؟!!)، ثم ما هى بالضبط حدود عصمة أهل شئون التقديس الأزاهرة ؟ وما هو مصدر قدسيتهم لتكون مسلماتهم معصومة؟

الرجل لم يسأل نفسه هذه الأسئلة قط، وإلا ما قال ما قــال، فقد بات موقناً من قدسية ما يقول، مع آخرين رأوا أنفســـهم أعلى شأناً أو توهموا أنهم قد أصبحوا أوصياء علــى أرواح الآخرين وعقولهم. وأن لهم وحدهم كل مفاتيح العلم وخزائنه.
إن مجرد رفع السيدة الدكتورة لصوتها الحرام بالتشكيك فــى حديث ذكره البخارى يكون قد نال من أئمة الأزهر وعلمائــه إنطلاقاً من اعتقادهم أنهم حراس الدين، أو كما لو كانوا هــم أصحاب الحديث وقائليه . إنها سمة الفاشيست على أنواعهم ، التوحيد والمزج بين المقدس وأصحابه ، ولا زلت أذكر لقــاء لى على شبكة تلفزيون (أوربت) بينى وبين الشــيخ يوســف البدرى ، سألته عن دوافعه الشديدة وراء تكفــير المفكريــن والفنانين وهوايته فى رفع قضايا الحسبة ، فكان رده :«أنـــا جندى من جنود الله ». هكذا أصبحوا يتصورون أنفســـهم ، رغم أن الشيخ يوسف لم يقدم أية أدلة على تعيين الله له بهذه الوظيفة، فلا توكيل لديه ولا توظيــف بأيـــة أراق رســمية ثبوتية واضحة. ولأن الشيخ حبلوش جندى مـــن جنـــود الله بدوره فقد طلب محاكمة عاجلة للدكتورة آمنة لقولها :«هــل يعقل أن يقال مثل هذا الكلام فى وقت أصبحت فيه المـــرأة رئيسة للوزراء ووزيرة وأستاذة جامعة ». وجاء طلبه هـــذا فى قوله : «إن هذا المعيار منها يستوجب من القائمين على الأزهر المساءلة العاجلة.، إذ جعلت المرأة من الزمان ومـــا

يجرى به مقياساً للقبول والرد للأدلة الشرعية .. ومقتضى هذا الاختيار أن على الشرع أن يتغير إذا تغير الزمان» .

وهكذا رأى السيد الدكتور أن الشرع لا يتغير بتغير الزمان ومن قال بوجوب تغيره بتغير الزمان يستحق التكفير والمحاكمة العاجلة خاصة وأن هذا الزمن الذى نعيشه لا يصلح معياراً (!!) لماذا (؟؟)، لأنه كما يقول :«زمان كلينتون و مونيكا ، وديانا ودودى أيضاً».

أبداً لم ينتبه الرجل إلى أن متغيرات الواقع (زمن) الدعوة وحده، وهو لا يزيد عن ٢٣ عاما فقط ، قد أدت إلىتغير واضح فى التشريعات والتوجهات والأوامر والنواهي ، فأحكام الميراث تغيرت ثلاث مرات ، وأحكام حد الزنى تبدلت بدورها ثلاث مرات ، وتغيرت وجهة القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة المكية ، وألغى صيام وفرض صيام .. وازدحم تاريخ الدعوة بمتغيرات سريعة فى الواقع واكبها نسخ وتبديل ورفع وإنساء فى أبواب طوال من أبواب النسخ فى علوم القرآن .

أبداً لم يرى الرجل فقيها كالشافعى ينتقل فقط عبر المكان وليس الزمان ، من العراق إلى مصر ، فيرى مجتمعاً مبايناً، والمصالح فيه تختلف عن المصالح فى العراق ، فيغير فى فهمه وفى فتاواه .وإذا كان الشيخ حبلوش وحده على صواب،فهل يجب وفق هذا المنطق محاكمة الخليفة عمر

لإيقافه تطبيق حد السرقة لتغير أحوال الزمن في عام الرمادة، ولإلغائه فريضة فرضها الله في قرآن يتلى وجعلها حقا على المسلمين هي فريضة المؤلفة قلوبهم ، بعد تغير أحوال الواقع بتغير الزمان، حيث لم تعد هناك حاجة لشراء إيمان الجاحدين بالإسلام.

أبداً لم ير الشيخ الدكتور سوى الثبات المطلق حتى لو تغير الزمان بالكلية عبر أكثر من أربعة عشر قرنا، كلا ، ولا يبدو أن هذا العالم الأزهري يعترف بالقاعدة الفقهية التى تقول إن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً ، وهو الوجود والعدم الذى تفرضه متغيرات الزمان والمكان . فقط كل حجة الرجل لإسقاط معيار الزمان والتغير، أن زمننا معيار ردئ غير صالح للقياس ، لأنه زمن كلينتون و مونيكا ، وهنا الجريمة ، فهل يصح قياس حديث نبوى من الزمن الجليل بزمننا الردئ ؟ إن زماننا هذا نفسه بكامله، بنظمه بحضارته مرفوض ، منكور بكل إنجازاته العظيمة وكشوفه واختراعاته الكبرى من أجل كرامة الإنسان ، فقط لأنه فيه رجل أقام علاقة غير شرعية بامرأة . ولعلنا لم نزل نذكر تكفير الإرهابى شكرى مصطفى والمدارس الدموية التى تبعته للمجتمع كله وللزمان ، ووصفه بزمن الجاهلية ، تأسيسا على المعايير الأخلاقية وحدها .

ترى هل يدرك الشيخ أن القيم الأخلاقية قيم معيارية، أى متغيرة ، تتغير بتغير المجتمعات ، بتغير المكان ، بتغير

الزمان ، وحسب الظروف البيئية والأوضاع الاقتصادية والأشكال السياسية وأن قياس إنجازات زمن علىزمن آخر لا تكون على مستوى القيم الأخلاقية إنما بقدر ما حقق من تحضر وقوة وعدالة وحريات وعلوم وكشوف وتقدم للبشرية ولاشك أن الإنسان قد حقق فى زماننا قفزة نوعية كبرى فى مجال الترقى والتسامى ، وهو بكل المقاييس المعيار الأمثل لأى قياس، ولا يعيبه ولا يدنسه ولا تبخسه العلاقة الشخصية الحرة فى بلاد الغرب . لقد كان من أخلاقيات الكرم أن يذبح البدوى فرسه العزيز لضيف أعز ، وكانت بولونزيا اشد مبالغة ، فكان المضيف يقدم لضيفه أجمل زوجاته وأقربهن إلى نفسه ، ويعتبر من رضاها عن قدرة الضيف على العشق ،دليلاً على تقدير الضيف للكرم ولذوق مضيفه . وعندما دخلت المسيحية تلك الجزر وانتشرت فيها قضت على هذه الضيافة المتطرفة والجانحة نحو المبالغة الأخلاقية فى الكرم . هكذا القيم ، معيارية، تختلف بمختلف المجتمعات والأزمنة . ولا علاقة لها بتقدم أو تأخر ، فالقيم محايدة فى الغالب، بل هى ذلك المحايد غير الفاعل غير الإيجابى ، بل والسلبى الذى يتأثر دوماً بكل المتغيرات حوله،لذلك تتغير بسرعة فى بلاد الغرب وتثبت فى بلادنا ، لأننا لا نخترع لا نبدع لا نكتشف ، ثابتين فى مواقعنا وعلى مبادئنا ، لذلك تظل المعايير الأخلاقية فى بلادنا ثابتة غير قابلة للتغير ، أما فى بلادهم فالمتغير قد أصبح هو المعتاد،

نظراً للتسارع الهائل فى الكشوف والإبداعات والذى يتراكم يومياً ، وكان لابد أن يؤثر فى بنية المجتمع وفى قيمه لضمان حريات فردانية كاملة .وفق القانون الليبرالى الاقتصادى (دعه يعمل ، دعه يمر).

وهكذا أيضاً لا تنتقل القيم الأخلاقية على نطاق واسع من مجتمع لآخر إلا إذا كان المجتمع الأخرمهيأ لقبول تلك القيم فى بنيته التحتية ، ونحن ـ والحمد لله ـ مبرأون من هذا النقص ، ولا نخشى قبول مجتمعنا لأخلاق الغرب ، لأننا لم نقبل بعد البنية التحتية التى أفرزت تلك الأخلاق .

ثم هل يدرك جنود الله هؤلاء أن المنهج الذى يعتمده الغرب فى التفكير هو سر تفوق هذا الغرب ، وأن العمد الأساس لهذا المنهج هو مبادئ الحريات المدنية . وأنه لولا تلك المبادئ لما عرف أحد عن كلينتون شيئاً ، ولا كنا عرفنا نحن فى شرقنا الذى يعيش كل التشوهات النفسية والأنانية وكل اللاأخلاقيات المستورة وراء الأبواب المغلقة والشعارات الزائفة ،لولا مبادئهم تلك ما عرفنا شيئاً عن الحياة الخاصة لرئيس أكبر دولة فى العالم . إنها الليبرالية يا شيخ حبلوش بإيجابياتها وسلبياتها . إنها المبادئ التى جعلت الشيخ حبلوش يدرى ويعلم بما يحدث عندهم وهو ليس منهم ،وليس مشاركاً لهم فى صنع مجتمعهم وليبراليتهم، ويقوم بإصدار الإدانات ضدهم وضد الزمن . إن شعب أمريكا قد حاسب رئيسه للكذب عليه ، أما الشيخ حبلوش فلا يرى فى الموضوع كله

سوى الفعل الجنسي، لذلك يتطوع بإدانته وإدانة الزمن كله رغم أنه لا يملك حق تلك الإدانة ، فأصحاب الحق هم الأمريكيون وحدهم الذين بيدهم يصنعون مصيرهم . ونحن نعيش هنا في غابات النفاق وأحراش الزيف والكذب على الناس وعلى الذات ، نعيش زمناً تجاوزته الدنيا باختراعاتها، بينما اخترعنا نحن لأنفسنا قروناً وسطى جديدة غادرتها الدنيا إلى دنيا أخرى . دنيا الشفافية والوضوح والمحاسبة وسيادة القانون .

ومن الواجب هنا أن نتساءل : هل تكفير الدكتور حبلوش للدكتورة آمنة ووصفه لها بـ (المرأة العميدة) ، وأن كلامها لا يصلح لغير المطابخ لأنها مغرمة بـ (السيستم الغربي) أي بمناهج الغرب . هل يتسم هذا التكفير وتلك اللغة بوضوح ذلك (السيستم الغربى) الذى أنب السيدة الدكتورة عليه أشد التأنيب ؟ وهل يتسم بتلك الشفافية . الواضح لدينا أنه فقط قد هاجمها من منطق المصالح الذكورية وحدها . والحرص على الجمود ، والتحذير والإنذار بعدم الاقتراب من مناطقهم السيادية ، فلا صواب إلا صوابهم في مناطق حددوها لأنفسهم حراماً على غيرهم. واتخاذ الدين مجرد تكئة باحتسابه المرجعية الواضحة لكفرانها ، رغم أن الدين كما سنرى الآن وفي الحلقة القادمة . لا يدعمه في موقفه هذا بالمرة .

وأيهما يضرب القيم فى مقتل: ذلك الذى جعل الحريات نبراساً ، أم هذا الذى يستثمر الدين لضرب كل الحريات ، مع تزييف مراد الدين ذاته للوصول إلى هدفه التكفيرى ؟ حتى يكون له وفريقه وحدهم السلطان على عقول الناس وأرواحهم.

هنا نستأنس برأى الدكتور عبد العظيم المطعنى فى الشعب (٢٦/٣/٩٩) الذى عز عليه أن يترك مسرح التكفير لحبلوش يعزف عليه منفرداً ، فقام يكرر تقريباً توزيع ذات المعزوفة قائلاً: «إن جوابها اشتمل على أمرين: الطعن في الحديث الصحيح بأنه موضوع ، والثانى الاستشهاد على وضع الحديث نفسه بأحوال النساء فى هذا العصر .. والحديث الصحيح الذى حكمت عليه بالوضع لم يخالف القرآن قط . فقد وصف القرآن النساء بوصفين فى سورة الزخرف ففى الآية ١٨ من السورة المشار إليها جاء قوله تعالى : أو من ينشأ فى الحلية وهو فى الخصام غير مبين .. أى يتربى فى الزينة والنعمة .. ليس عنده بيان ولا يأتى ببرهان وذلك لضعف عقولهن عن فطرة الرجال .. إن المراد يا سيادة العميدة من الحديث هروب عقول النساء لحظات الانفعال الحاد وحلول مشاعرهن الرقيقة الناعمة محل عقولهن».

لكن العبارة الأخيرة للدكتور المطعنى تبرز خلافاً واضحاً بينه وبين الدكتور حبلوش ، والخلاف ليس حول تكفير العميدة من عدمه فهنا اتفاق أيديولوجي بالضرورة ، لكن الاختلاف جاء حول المعيار المقدس للتكفير والذى يعتمده كلاهما : فتفسير الحديث بالمشاعر الأنثوية المؤدية لذهاب العقل عند النساء لايجد صدى عند الدكتور حبلوش ، لذلك أورد الحديث الذى أخرجه الشيخان مالك والترمذى والذى يؤكد أن المرأة ناقصة عقل ودين بقرار دينى يجعل شهادتها نصف شهادة الرجل ولأسباب فسيولوجية كالحيض ، وهو ما جاء عن أبى سعيد الخدرى عن الرسول (ص) يقول :«ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن.قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله ؟ قال: أليس شهادة المرأة نصف شهادة الرجل ؟ قلن :بلى ، قال: فذلك من عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ قلن : بلى ، قال: فذلك من نقصان دينها».

هنا يوضح الدكتور المطعنى أدلته ضد السيدة العميدة بقوله: «أن الحديث الذى اجترأت العميدة الفاضلة على الحكم عليه بالوضع، ليس من أحاديث الآحاد التى عرض لها العلماء من أمثال الدارقطنى والدمشقى والغسانى . وأين نحن من هؤلاء الرجال الأفذاذ الذين لم يجد الزمان بمثلهم فى الموهبة والإخلاص وسعة العلم ؟»‌.

وهكذا تمت إضافة شخوص مقدسة جديدة إلى ساحة المقدس ، فمع مشايخ الأزهر وأئمته المقدسين ، أصبح لدينا الدارقطنى مقدساً ، والدمشقى مقدساً ، والغسانى مقدساً ، وقد تربعوا على كرسى القداسة فقط لأن الزمن لم يجد ولن يجود بمثلهم أبداً (؟!!).

لقد دعمت السيدة رأيها فى وضع الحديث من الوضاعين ، بتذكيرنا بمدى حجية السنة القولية / الحديث ، بأن الإمام البخارى كان يحفظ ٦٠٠,٠٠٠ حديث لم يصح عنده منها إلا ٤٠٠٠ ،مما يشكك فى مدى قدسية الحديث كله كمرجعية إسلامية . ومن هنا عقب الدكتور المطعنى بقوله:«يريدون بهذا أن يقولوا إن السنة جمعت جمعاً عشوائياً ، وقد جهلوا جميعاً أن قلة ما أثبته الإمام البخارى فى صحيحه بالنسبة لما كان حفظه ليس معناه عدم صحة ما كان يحفظه . بل هو يرجع إلى منهج الإمام البخارى ومثله الإمام مسلم فى تدوين الحديث . فالبخارى كان يدون كل يوم حديثين فقط ، ولا يدونهما إلا بعد أن يصلى ركعتين ثم يستخير الله فى تدوينهما فإن شرح الله صدره دونهما وإلا فلا .. وكيف ساغ لعميدة الدراسات الإسلامية أن يرد فى وهمها أن الصحاح والمجامع و المسانيد من كتب السنة تحتوى على باطل مكذوب عن رسول الله، وهى نبراس حياة الأمة مع القرآن طوال ١٤

قرنا. أكانت الأمة حقا ضالة هذا الضلال المبين إلى هذه الساعة ؟».

لقد وضع الدكتور المطعني السؤال وأجاب عليه إجابة مبينة توضح لنا كيف يفكر أهل شئون التقديس فى بلادنا ، فهو يدعى أن كل الأحاديث التى دونها البخاري والتى لم يدونها صحيحة جميعا . وذلك لتكريس قدسية السنة القولية جميعا ، ومن ثم قدسية قائلها وكل ما قال أو فعل، قدسية تربط البشرى فيه بالإلهى ، بحيث كان النبى (ص) وفق هذا الفهم مجرد أداة سلبية ساكنة تماما بيد الله ، وكل ما صدر عنه إن هو إلا وحى يوحى.

فإذا كان ذلك مبدأ فكيف جاز للمطعنى وحبلوش التساهل مع الإمام البخارى وهو يلقى بـ ٥٩٦٠٠٠ حديث فى المجهول، بينما يكفرون السيدة العميدة إزاء إنكارها لحديث واحد فقط لا غير ؟!

مناط احتجاج المطعنى أن من يتشككون نتيجة فارق النسبة الهائل بين المدون والمجموع من أحاديث ، هو أنهم يريدون القول أن السنة قد جمعت جمعا عشوائيا ، بينما هى لا تحوى باطلا ولا كذبا لأنها كانت نبراس حياة الأمة طوال١٤ قرنا فالدكتور يرفض أي مراجعة خوف اكتشاف خطأ الأمة طوال. تلك القرون ، وليس بمراجعة الأخطاء أينما وجدت حتى يمكن تجاوز الخطأ إلى الصواب. ويجعل إجماع الأمة

طوال تلك القرون دلالة صدق مطلق . لذلـــك لا يمكــن أن يكون جمع الحديث قد تم عشوائياً ، لماذا ؟ لأننا من جـــهلنا (؟!!) لم نكن نعلم أن البخارى كان يصلى ركعتيــن أولاً لله، ثم يستخير الله ، وحسب ظروفه النفسية والمزاجية (إن شرح الله صدره) يقوم بتدوين ما انشرح له ويستبعد الباقى . فـــهل يمكن أن يشرح لنا الدكتور المطعنى معنى العشوائية لديـــه ؟ إنهاعقلية البركة والتقديس المفرط مرة أخرى، فالبخارى كان رجلاً مبروكاً يمكنه أن ينوب عن الأمـــة جميعــا وببعــض الطقوس المباركة يستبعد أحاديث ويبقـــى أخـــرى ، وذلـك بالاستخارة (؟!!) وهنا نكرر سؤال المطعنى :«أكانت الأمــة حقاً ضالة هذا الضلال المبين إلى هذه الساعة؟».

ولو كان ما قال النبى أو صدر عنه من أفعال وحياً مـــن السماء فماذا عن حادثة تأبير النخل ونهى النبى عن التـــأبير مما أدى إلى فساد المحصول ، وتعقيبه (ص) بالقول :«أنتـم أدرى بشئون دنياكم». وكيف تصرف النبى مع الأعمى الذى جاءه لعله يزكى أو يذكر ، فنبهه الله ووجه له اللـــوم علـــى تصرفه ، فهل كان النبى هنا يتصرف من نفسه كإنســـان أم بوحى من الله ؟ وإذا كان بوحى من الله، فهل كان الله يناقض نفسه فى الموقفين ؟ لقد كان قول النبى :«أنتم أعلم بشـــئون دنياكم» اعتذاراً مهذباً بأدب نبوى عن خطأ بشرى ارتكبه

بنهيه عن تأبير النحل وفساد المحصول على أصحابه . بكلام بشرى لا عصمة فيه عن الخطأ والسهو والنسيان ، لأن محمداً كان إنساناً لا إلهاً .

والمعلوم أن علم الحديث نفسه (بما فيه من الجرح والتعديل) قد تأسس حول اختلاف علماء الإسلام وتنازعهم حول مدى صحة الحديث . والمعلوم أن علماء الحديث هم من أعطوا مقام النبوة درجة الشفاعة ، إمعاناً وإفراطاً فى تقديس النبى بتقديس كل,ما صدر عنه ، ليمكنهم إلباس الحديث قدسية صاحبه والعكس صحيح . أي تقديس النبى بتقديس الحديث القادم وحياً من السماء . حسب مناهجنا فى توحيد الأشخاص بالمبادئ . رغم تعارض حديث البخارى حول شفاعة النبى (ص) مع عدد غفير من آيات قرآنية صريحة واضحة تنفى تلك الشفاعة وهذه القدسية ، وتثبت بشريه النبى وإنسانيته .

مساحة القدسية فى السنة القولية(*)

إن قدر الشيخ الدكتور محمد السيد طنطاوى الإمام الأكبر للأزهر أن يحمل على كتفيه بعض أعباء هذا الوطن، والناس فى هذا الوطن، من خلال إصراره على مصلحة الدين، وإبراز الوجه المضيئ والسمح للإسلام، إزاء دعاة التشدد والتفكير وأصحاب المصالح والجهات التى تعادى الزمن والمجتمع والوطن. وإذا كان صاحب المقام الشريف يتعرض نتيجة موقفه التنويرى التاريخى للحملات الضارية، فهى الضريبة التى دفعها عبر التاريخ كل عظماء الفكر والروح. وهو الشرف العظيم الذى سبقه إليه رفاعة رافع الطهطاوى، والشيخ الجليل الإمام محمد عبده، الذى لخص رحلة كفاحه الطويلة ضد التعصب والجمود والتقليد والإفراط فى التقديس والتشدد فى بيت شعرى شديد الدلالة، يقول:

لكنه دين أردت صلاحه أحاذر أن تقضى عليه العمائم

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٠العدد ٣٦٩٦.

ورغم رداءة الحملة الظلامية، فلها فوائد ونفع عظيم، لأنها تكشف كل يوم للناس عن وجوه الفاشية الكامنة وراء أقنعة التدين، وأن الأمر فى النهاية ليس دينا ولا يبغى وجه الله، بل دنيا ومصالح يتكالبون عليها، وهو ما سنحاول إثباته هنا، من خلال الحملة الأخيرة ضد عميدة كلية الدراسات الإسلامية بالأزهر، لطعنها فى صحة حديث «المرأة ناقصة عقل ودين». وهى الحملة التى تذكرنا بحملة سابقة أشد وطأة وأكثر ظلماً وعدوانا، تعرض خلالها الدكتور أحمد صبحى منصور لأشد أنواع الاضطهاد والتنكيل، لإنكاره حديث شفاعة النبى، وقدسية النبى حتى اضطروه اضطرارا دفعاً للامتهان اليومى الدائب إلى الاستقالة. ولم يكتفوا بذلك لأن الرجل أصر على رأيه ولم يخضع للتهديد والترهيب إيماناً بسلامة موقفه، فشكلوا لوبى ضاغط فى المؤتمر الإسلامى بإسلام آباد حتى استصدروا قراراً بردة الرجل عن الإسلام. لكنه لم يتراجع عن أفكاره كما هو المطلب المعلن من قبلهم للصفح عنه، فحرضوا عليه الأمن الذى قبض عليه بتهمة لم ترد لا فى قانون دينى ولا قانون مدنى، تهمة (إنكار السنة). وبالطبع انتهت القضية إلى لاشىء، ومازالوا يحاربون الرجل فى رزق عياله حتى اليوم بمنعه من الالتحاق بأى دار علم أخرى،ومطاردته أينما ذهب بأوراقه ودرجاته العلمية.

فهل ثمة تسمية أخرى تليق بهم سوى أنهم فاشيست؟ والمسألة التى تحتاج إلى بحث وفهم هى إصرارهم على تكفير أى محاولة للبحث فى السنة القولية لتحديد مدى حجيتها على المسلمين.وهو الأمر الذى يدعو إلى إعادة ترتيب الأوراق بمنهج يحترم الأصول العلمية والعقلية والشرعية، للكشف عن سر التقديس المفرط للسنة القولية، وهل يتفق هذا التقديس مع مصالح البلاد والعباد، التى حيثما وجدت فثم وجه الله؟ أو هل يتفق مع منهج الإسلام ومبادئه؟

سيجد القارئ للهجمة ضد السيدة العميدة اتفاقا بين المهاجمين على تحويل المختلفات إلى أصول وثوابت أهمها:

* أن الأحاديث النبوية تكتسب قدسية لدُنية،لأنها كانت وحيا إلهيا كالقرآن تماما، وأى مساس بها يدخل فى إطار الحرمة بل والكفران.

* أن الأحاديث كى تكتسب هذه القدسية الكاملة فلابد أن يكون النبى محمد(ص) معصوما عن كل ما يشوب البشرية من نقائص، لذلك فهو حسب هذا المنهج أقرب إلى الإلهى منه إلى الإنسانى.

* تقديس الزمن النبوى لوجود النبى فيه، بما فى ذلك تقديس صحابة النبى وإنزالهم منازل فوق بشرية، لأنهم عايشوا

الزمن الذهبى المقدس دون بقية الأزمنة السابقة و اللاحقة، التى هى جاهلية و انحطاط أخلاقى كامل.

* إعمالاً للسنة القولية يتم تحديد الموقف من المرأة ناقصة العقل و الدين، التى لا تصلح لغير المطبخ كما قال الدكتور حبلوش لزميلته العميدة، وهو نفسه من قال من قبل إن الإسلام كرم المرأة دون كل الأديان و المناهج حتى اليوم(!؟).

* أن قدسية الإسلام تنتقل بالضرورة إلى العاملين بشئون التقديس الأزاهرة،وإلى الأزهر كمفرزة للعاملين بشئون التقديس ليصبح مقدساً يعمل فيه بشر مقدسون،رغم أنه من إنشاء الاستعمار الفاطمى لمصر لمساندة السلطة الشيعية آنذاك، ورغم أنه ليس فى القرآن ولا فى الحديث كله شىء اسمه الأزهر أو رجال الأزهر.

وقد تجمعت هذه المفاهيم فى حديث الدكتورين حبلوش والمطعنى. وتابع الدكتور المطعنى هجومه مرة أخرى فى صحيفة الشعب المتأسلمة بتاريخ ٩٩/٤/٢ ليقول:«فمطلب الدكتور بمثابة فقه جديد وتفسير جديد أوشرح الأحاديث من جديد.يا سبحان الله، أليست الخطة التى تتبناها عميدة الدراسات الإسلامية بالأزهر هى غربلة صحيح البخارى ومسلم، بل محو كامل لمعالم الإسلام ؟» قال هذا الدكتور

حبلوش معقباً محذراً منذراً:« إن من غربل الناس نخلـــوه.. أليس معنى هذا أننا نعيش فى ضلال مركب منذ قرون.ومـــا الذى تركته سيادة العميدة لخصوم الإسلام فـى الداخـل و الخارج ولم تقله؟.. إن هذه التصريحات انطوت على إساءات بالغة للأزهر وللإسلام، وتركت علامات اسـتفهام ضخمـه خلاصتها: ما الذى يُراد بأزهر الإسلام وبإسـلام الأزهـر. والجواب متروك لمن يستطيع الإجابة عنه».

إن كلام السيد الدكتور المطعنى هنا يحمـل دلالات عـدة تشير إلى موقفه وموقف رديفه وفريقه، فهو أولاً يـرى أن المطالبة بفقه جديد وتفسير جديد للأحاديث هى دعوة يدعـو بها خصوم الإسلام.«ومع ذلك يقولون بكل تبجـح إن بـاب الاجتهاد لم يغلق؟! وفى الوقت نفسه يعترضون على أى فهم جديد».

أليست تلك بثنائية نقائض تشير إلى انتهازية مركبة،وكيـل بأكثر من مكيال حسبما يتطلب الظرف من مواقف ؟ بـل إن التجديد عنده لا يعنى أن متغير الزمن يحتاج إلي متغير فـي الفهم والتفسير بل إن هذا التجديد دعوة من خصوم الإسـلام فى الداخل والخارج.

خصوم الإسلام فى الخارج هم ذلك المشجب الدائم لخيباتنا وتخلفنا وهو أمر معلن دوماً من قبلهم يمكن تفهمه،لكن من هم خصوم الإسلام فى الداخل؟الرجل لم يفصح لكن سهامه الموجهة تشير إلى ما يريد، فهذا الداخل يتمثل فى العميدة الأزهرية كنموذج،وفيمن وراءها داخل الأزهر أيضا بدليل قوله: ما الذى يراد بأزهر الإسلام وبإسلام الأزهر؟ إنه يلمح إلى جهات تريد شراً بالأزهر وبالإسلام سلطت عليه من داخله. وبما أن الأزهر مؤسسة تتبع الدولة، وبما أن العمادة ومشيخة إمامته مناصب تتم بالتعين، فلا شك أن الدولة هى من يقف وراء ما يحدث فى تلميح غير حميد إلى معركة مشايخ التطرف مع إمامهم الأكبر، وأن الإسلام كله فى كفة مشايخ التطرف وحدهم.

هذا ما يريد الشيخ المطعنى إلقاءه فى ذهن قارئه بدهاء يُحسد عليه، مع التأكيد على أنه لا تجديد فكل جديد كارثة، محدثة، بدعة، ضلالة، والمقدس فقط هو القديم، لأن حق التفكير عندهم غير جائز للأحياء. حق التفكير فقط لموتى التاريخ. وهم ورثتهم القادرون وحدهم على فهم لغة الموتى.

ولا يغيب على لبيب مزج السيد الدكتور بين الأزهر و بين الإسلام مما يؤكد سمة الفاشية المعلومة التى توحد النص بحماته ورعاته، بالدمج بين المقدس وذوات الأزاهرة ليكونوا

ناطقين باسم الله، وباطشين باسم الله، وجبارين باسم الله، وأوصياء على عقول الناس وأرواحهم باسم الله، لهم الأمر والتفسير والفهم والحكم ، هم مؤسسة التشريع ومؤسسة القضاء، وأيضاً مؤسسة التنفيذ عبر أتباعهم المنتشرين في البلاد.

ولنبدأ بالأصل الأول المتفق بينهم وهو «أن الأحاديث النبوية تكتسب قدسية لذتية لأنها كانت وحياً إلهياً كالقرآن، وأى مساس بها يدخل فى إطار الحرمة بل والكفران». لنحاول التأكد من صدق هذه المقدمة التى نعتها الدكتور حبلوش والمطعنى بالمسلمات.

إن الجميع يتفقون على أن كتب الإسناد قد اعتمدت على الثقة ببشر مثلنا، هم رجال الإسناد والرواة الذين انتقلت إليهم الرواية عبر بشر آخرين فى سلسلة العنعنات عبر الزمن لعشرات السنين التى انقضت بين زمن الرواية وزمن تدوينها، فهل تصح الثقة المطلقة ببشر غير معصومين، لإقامة تشريعات مقدسة ودستور لأمة؟ بنوازع البشر ،وأهواء البشر ،وأطماع البشر ، وبموقعهم فى سلم التراتب الاجتماعى، وبقناعاتهم المرتبطة بالضرورة ببشريتهم، بكل ما للإنسان وما عليه.

إن هذا السبب الواضح كان وراء عدم تدوين البخارى سوى ٤٠٠٠ حديث من بين ٦٠٠,٠٠٠ حديث جمعها.وهى السبب الذى كان وراء موقف أبى حنيفة الذى لم يصح عنده سوى سبعة عشر حديثاً فقط بين مئات الألوف.لكن علماء الحديث وبخاصة الأزاهرة المحدثون يقولون بصحة الحديث جميعه المدون منه وغير المدون،ويبسطون عليه جميعه رداء القدسية،بل وجعلوا السنة تنسخ القرآن (هكذا؟).

والمعلوم لأى مبتدئ أن أحاديث المعاملات جميعها أحاديث آحاد،وتعنى أن قائلها صحابى مفرد سمعها وحده من النبى، ومن النادر أن تجد بينها أكثر من قائل سمعها . والمعلوم أيضاً أن أحاديث الآحاد أدنى درجة من حيث الصحة عن الحديث المتواتر، والحديث المتواتر هو الصحيح صحة كاملة مطلقة، لكن المشكلة أن علماء الحديث قد اختلفوا حول هذا المتواتر بدوره، المكثرون منهم قالوا إن عددها لا يزيد عن سبعة أحاديث، والمقلون لم يعترفوا سوى بحديث واحد متواتر هو «من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». وهذا يعنى أن ما عداه من مئات ألوف الأحاديث هى أحاديث آحاد.

وهنا يطرح السؤال نفسه: هل من العدل أو من الدين أو من الحكمة أو من أصول فقه القانون،أن تشكل حوارات جانبية وأحاديث انفرادية قواعد للتشريع العام على المجتمع؟«هذا بالطبع إذا سلمنا بالطهرانية والصدق المطلق للرواة ورجال الإسناد».أليس الأصل الأول فى التشريع هو إشهاره ليصبح معلناً واضحاً بين الناس ليقبلوا العمل بأحكامه؟ أم أن شريعتنا ذات نشأة سرية وعلينا لها الطاعة الجماعية بالفرض القسرى؟

وقد نبه الدكتور أحمد صبحى منصور فى إشارة لها مغزاها الساخر إلى أن مفهوم الإسناد نفسه يشير إلى بناء آيل للسقوط يحتاج إلى الإسناد. ولأن هناك باطلاً وكذباً قد تم من قبل الرواة، وتواطؤا من رجال الإسناد، فقد تم تصنيف أحاديث الآحاد إلى حسن وضعيف وغريب، فهذا حقق نسبة نجاح ٧٠%، وذلك ٥٠%،وآخر لم يحصل سوى على تقدير ضعيف. ويبقى التساؤل الذى يكشف التواطؤ والهدف : كيف يمكن مراعاة هذه النسب المختلفة عند التطبيق؟

هنا لن نجد سوى رجال الحديث الأزاهرة الذين ألبسوا أنفسهم القداسة، وهنا الأمر الوحيد الذى يسمح لهم دون الناس بفهم هذا التصنيف النسبى وعلينا أن نسلم لهم لتطبيق

تلك النسب فى حياتنا، لتحكيم تشريعات السنة لأنـــهم الأدرى بها والأقدر على فرزها،وهى ميزة لا يستطيع أحد ادعاءهـــا لكنهم يّدعونها . فعندما تستشهد بحديث لا يلتقى مـــع هـــوى مصالحهم و رؤاهم، يقولون لك هذا حديث ضعيف أو هـــذا من الإسرائيليات،لكن ليس عندهم أى مـــانع فـــى مناسـبات آخرى أن يستشهدوا بذات الحديث عندما يكون فـــى خدمـــة الهوى، إنهم يفعلون ذلك بادعاء الدراية التخصصيـــة لديـــهم وجهل الآخرين بها، يفعلونه دون أن يطرف لهم رمش. مـــع إصرارهم على ترديد وتأكيد وترسيخ صحة الحديث المطلقة، مع الإصرار على إعماله فى التشريع، وهنا ســيكون لـــهم بدورهم وحدهم حق التطبيق كما لهم حـــق الفـــهم والفـــرز النسبى. إذن المسألة أبداً ليست مسألة علم ودين وآخرة،لأنـــه باطل يراد به باطل،فهم مخادعون لأنهم يعلمون علم اليقيـــن أن هذا التدوين الذى يعتمدون عليه قد أسقط أهم الأحـــاديث، أسقط ما يزيد عن خمسمائة خطبة للنبى فى المسلمين. بـــل ويعلمون يقيناً أن ذلك لم يكن إهمالاغير مقصود أو ضياعـــاً بالصدفة. أو استبعاداً بالاستخارة كما فعل البخارى. بل كـــان لأغراض سياسية بحتة، حيث كانت هذه الخطـــب النبويـــة المشرفة تتناقض وتتعارض بالكلية مع أنظمـــة الحكـــم فـــى الدولة الإسلامية زمن التدوين. والدنيا مصـــالح ومنـــاصب

يحسن الحرص عليها بعدم إغضاب ولاة الأمر منا. كما أن الله قال:«أطيعوا الله و أطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم»، وحجتهم فى صحة الحديث تتأسس على هذه الآية الآمرة بطاعة الرسول وهو ما يعنى أنه كان لا ينطق عن الهوى بل كان وحياً يوحى. لكنهم فى الوقت ذاته، وبانتهازية فاضحة فضلوا طاعة أولى الأمر منهم، فأسقطوا أهم مأثور بين كل ما دون من أحاديث، خطب النبى فى المسلمين.

وهم أيضا يعلمون علم اليقين أن راوى معظم الأحاديث (أبو هريرة) كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب(؟!) ويعلمون علم اليقين أن أجلة الصحابة قد اتهموه بالكذب على النبى بوضوح. بل إن الخليفة عمر بن الخطاب هدد أبا هريرة وأنذره بالكف عن التحدث بأحاديث النبى.ولما مات عمر عاد أبو هريرة إلى سيرته الأولى يحدث وينسب للنبى، لكن هذه المرة من داخل قصر معاوية بالشام، فماذا كان يمكن أن يقول فى حضرة معاوية ومن قصر السلطان؟؟ وقد اعترف نفسه صراحة قائلا:«إنى أحدثكم بأحاديث لو حدثتكم بها زمن عمر بن الخطاب لضربنى بالدرة/ انظر الذهبى، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٧».

أما الراوى الثانى والأهم والملقب بحبر الأمة عبد الله بن عباس،والذى روى ١٦٦٠ حديثاً معظمها آحاد. فلا شك أن السادة الأفاضل يعلمون تمام العلم أن النبى قد مات وعبد الله بن عباس لم يتجاوز بعد العاشرة من عمره.

وهم يعلمون علم اليقين أن رواة الحديث أنفسهم قد أجمعوا على أن النبى (ص) قد نهى عن تدوين أحاديثه،ولم يصرح بتدوين غير القرآن.وجاء هذا النهى فى أكثر من حديث لأبى هريرة وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وأبى سعيد الخدرى وعبد الله بن مسعود وغيرهم.

انظر معى مدى الوضوح والقطعية التى لا تقبل لبساً فى حديث أبىهريرة:«خرج علينا الرسول ونحن نكتب أحاديثه فقال: ما هذا الذى تكتبون؟ قلنا: أحاديث نسمعها منك يا رسول الله، قال: أكتاب غير كتاب الله؟.. يقول أبو هريرة: فجمعنا ما كتبناه وأحرقناه بالنار».

واستمع معى إلى أبى هريرة مرة أخرى يقول: «بلغ رسول الله أن أناسا قد كتبوا أحاديثه فصعد المنبر وقال: ما هذه الكتب التى بالغنى أنكم قد كتبتم، إنما أنا بشر. فمن كان عنده شيء منها فليأت بها.يقول أبو هريرة.فجمعنا ما كتبناه

وأحرقناه بالنار/ انظر الخطيب البغدادى: تقييد العلم، ص٣٢،٣٣».

واقرأ له فى صحيح مسلم الحديث المتفق على تواتره وصحته الكاملة«لا تكتبوا عنى غير القرآن ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه../ج١٨،ص٢٢٩».

وفى رواية لأبى سعيد الخدرى قال:«استأذنت رسول الله أن أكتب حديثه فأبى أن يأذن لى»، كذلك روى زيد بن ثابت«إن النبى نهانا أن نكتب حديثه/ انظر البغدادى: تقييد العلم». أما عبد الله بن عمر فقال:«خرج علينا رسول الله يوماً كالمودع وقال: إذا ذهب بى فعليكم بكتاب الله أحلوا حلاله وحرموا حرامه» ولم يذكر السنة(انظر مسند ابن حنبل).

فإذا كان هؤلاء السادة يعلمون ذلك بالضرورة، فهل يخدعون أمة المسلمين عن قصد مبيت؟ فى اعتقادى أن الإجابة بنعم لسببين: الأول تغاضيهم الكامل عن الشهادات القرآنية التى تنفى حجية الحديث النبوى وعصمته المقدسة، ومن الأمثلة على ذلك ضربا للمثل وليس حصرا:

فبأى حديث بعده يؤمنون/ الأعراف ١٨٥.

اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء/ الأعراف٢:٣.

أما السبب الثانى والجوهرى، فهو أنه لا يمكن لأحد أن يدعى تمثيل القرآن الكريم وفهمه فهماً واحداً مطلقاً للمقصد الإلهى من الآيات، ومن ثم لا يمكن اكتساب قدسية القرآن بزعم فهمه فهماً شاملاً مانعا. أما الحديث فهو مساحة مناسبة للقرصنة والكذب على النبى، وهو أيضاً مساحة من الدرجات والأنواع يمكن فيها لهم أن يصولوا ويجولوا ليكتسبوا به وحدهم قدرة الفرز بين نسب الصحة فيه. ومن ثم تكون لهم السيادة المقدسة بحيث لا يتخلفون درجة عن النبى،فكما كان النبى مفسراً للوحى، فهم بدورهم من يفسر الحديث، لذلك يصرون على أن الحديث جميعه كان وحياً.

وهم بسبيل ذلك لا يعدمون الحجة، فالتاريخ فيه شبيه لهم أسس للانتهازية النفعية، حيث زعم نفعيو القصور الأموية والعباسية أن النبى بعد أن نهى عن تدوين السنة عاد فصرح بها، وذلك فى أحاديث جاءت متأخرة، فقد روى راجح بن خديج:«قلت: يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: اكتبوا ولا حرج/ انظر السيوطى:التدريب».كذلك روى أبو

هريرة أن رجلاً كان يجلس إلى رسول الله فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يقدر على حفظه، فشكا ذلك إلى رسول الله فقال له: «استعن على حفظك بيمينك»/ انظر الترمذى، وانظر أيضاً البخارى الذى وصفه بأنه من منكر الحديث.

وهكذا رجع صاحب الكمالات فى كلامه، وقرر الله اتخاذ قرار ناقض لقراره السابق فى شأن مصيرى يمس أعمق وأخطر شئون أمته المؤمنة ومعاشها وشرعيتها، فبحسبان الحديث جمعيه وحيا إلهيا، يكون الله قد قرر بالأمس قراراً رجع عنه غداً. فهل كان ذو الجلال يتلاعب بأمته التى أخلصت له الدين؟ أم كان متردداً فى مثل هذا الأمر الخطير؟ وهل يليق ذلك بجلال ذى الجلال؟

إن مثل هذه التساؤلات العقلانية لا تشغلهم، كما لا يشغلهم أن يسلبوا النبى عقله وإرادته، وتحويله إلى مجرد شيء كالمذياع، لأنهم يريدون الحديث مقدسا لتكون لهم مساحة السيادة فى رحابه. إذن لنبتعد عن العقل والمعقول والحجة المنطقية فهى ليست ضمن الأدوات المعترف بها لديهم للفصل فى النزاعات، ولنعتمد الوثائق، ونعود إلى زمن الخلفاء الراشدين نستطلعهم الخبر، هل عملوا بنهى النبى عن التدوين، أم بتصريحه بالتدوين؟

أبو بكر أول الراشدين، روت عنه ابنته عائشة:«جمع أبى الحديث عن رسول الله وكان خمسمائة حديث فبات ليلة يتقلب كثيرا فلما أصبح قال: أى بنية، هلمى الأحاديث التى عندك. فجئته بها فدعا بنار وأحرقتها/ انظر الذهبى: تذكرة الحفاظ، ج١،ص٥».

فماذا عن ثانى الراشدين؟

لقد صعد عمر بن الخطاب المنبر وقال:«أيها الناس بلغنى أنه قد ظهرت فى أيديكم كتب، فأحبها إلى أحسنها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتاب إلا أتانى به فأرى رأيى فيه. فظن الناس الذين كتبوا عن رسول الله أنه يريد أن ينظر بها، فأتوه بكتبهم فجمعها وأحرقها وقال: أمنية عندى كأمنية أهل الكتاب. ثم كتب إلى الأمصار:من كان عنده من السنة شيء فليتلفه/ انظر ابن حزم/الإحكام، ج٢،ص١٣٩».

وهذا الموقف العمرى يكشف عن موقف أزاهرة اليوم المتشنجين من ذوى المصالح، فأمنية أهل الكتاب أنهم دونوا كلام أنبيائهم فتحول بمرور الوقت مقدسا، ومن ثم تقدس الأنبياء أنفسهم بقدسية مقالاتهم، وأصبح لهم نصيب من قدسية الله بحسبان كلامهم المرسل فى المناسبات وحيا لدُنيا.

ومن هنا نشأت وظيفة الكاهن الذى أصبحت مهمته تفسير ذلك الكلام وتطبيقه تشريعاً. ومن ثم يريد السادة الأفاضل اليوم اكتساب تلك الكهانة،إن لم يكونوا قد اكتسبوها بالفعل، رغم أن الإسلام لا يعرف الكهنة ولا الكهانة، ويرفض بصراحة اختلاط اللاهوت بالناسوت«كما فى الديانة المسيحية التى تؤكد على لاهوت المسيح وناسوته» وذلك لتكريس القدسية لبارئ السماء وحده. لكن مشايخنا ينعون على المسيحية ربطها للإنسانى بالإلهى فى المسيح ويفعلون ذات الفعل مع نبى الإسلام بزعم اتصال الإلهى بالإنسان فيه، لينالوا بدورهم حظاً من هذا الامتداد بوصفهم العلماء القادرين علي فرز الحديث وتطبيقه تشريعا.

ولم يقتصر الأمر في عدم تدوين السنة على الراشدين، بل كان أجله الصحابة يعملون بالأمر ويصدعون به مما يشير إلى الكذب والتدليس في الزعم بتراجع النبي أو الله والتصريح بالتدوين فقد روي أبو نضرة قال:«قلت لأبى سعيد الخدرى: إنك تحدثنا عن رسول الله بأحاديث حسنة، فلو كتبناها. قال: لن أكتبكموها ولن أجعلها قرآنا/ انظر جامع البيان».

وروى عن حبيب رسول الله ، ومن أوصى النبى بحبه عبد الله بن مسعود:«جاء علقمة بكتاب فيه أحاديث عن رسول الله فدخلنا على عبد الله بن مسعود ودفعنا إليه الصحيفة.. فأمر بها فأحرقت ثم قال: اذكر الله رجلاً يعلمها عند أحد إلا أعلمنى بها. بهذا أهلك أهل الكتاب قبلكم حتى نبذوا كتاب الله وراء ظهرهم/ انظر سنن الدارمى، ج١، ص١٢٤».

ولا يغيب عن فطن أن الحديث لم يدون إلا من بعد الراشدين، تحت رعاية سلاطين القصور ،وبالطبع مصالحهم، وتبقى محاولة فهم: إذا كان النهى عن التدوين هو الصحيح فلماذا أصر أصحاب المسانيد والصحاح على جمع الحديث وتدوينه؟

ذلك موضوع آخر، يحتاج إلى حديث آخر، فللحديث بقية.

* * *

تعقيب

قام الدكتور مصطفى محمود بتبني أفكار هذا الموضوع بل ونقل منه بالنص، وذلك في عدد ١٢ يونيو ١٩٩٩ من الأهرام القاهرية، وأثار زوبعة كبرى لم تزل قائمة حتى طباعة هذا الكتاب. وعندما استنسخ سيادته ما كتبنا لم يراجعه في مصادره، حتى أن ما وقع أثناء نشر هذا الموضوع بروزاليوسف من أخطاء طباعية قام سيادته بنقله حرفيا بذات الأخطاء، ونموذجا لذلك ما جاء في حديث أبي هريرة (في تقيد العلم ص ٣٢): « فجمعنا ما كتبناه وأتلفناه أو قال فأحرقناه» وقد سقط منه« وأتلفناه، أو قال »، فنقلها الدكتور مصطفى كما تم نشرها.

وللقارئ هنا أن يراجع الموضوع، وأن يقرأ معنا قسما مما نشره السيد الدكتور في العدد المشار إليه بالأهرام، نعيد نشره للمقارنة،داعين الله للسيد الدكتور بالسلامة في معركة لا نعلم مدى ذخيرته العلمية فيها .

وهذا ما قاله د. مصطفى محمود:

ليس إنكاراً للسنة

القرآن هو خزينة العلم الإلهي القديم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهو العمدة في كل حقائق الدين والمرجع الوحيد في أمور الغيب والحساب والقيامة والآخرة.. أنزله الله الذى ليس كمثله شيء فكان على مثاله كتاباً ليس كمثله كتاب...لا يرتفع إلى ذروة مصداقيته كتاب ولا يبلغ مدى حجيته مقال فهو منفرد في صدقه وإحاطته وإعجازه.

أما السنة القولية التى جمعها رواة الأحاديث عن الرسول الكريم فقد جمعها ودونها بشر مثلنا غير معصومين نقلوها عن بشر آخرين غير معصومين في سلسلة من العنعنات عبر عشرات السنين (لم تدون الأحاديث إلا من بعد زمن الخلفاء الراشدين على أيام سلاطين القصور) .

وقد أجمع رواة الأحاديث على أن النبي عليه الصلاة والسلام قد نهى عن تدوين الأحاديث وجاء هذا النهى في أكثر من حديث لأبي هريرة وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وأبى سعيد الخدري وعبد الله بن مسعود وغيرهم.. وفي كلمات أبي هريرة.. يقول في قطعية لا تقبل اللبس.. خرج

علينا الرسول ونحن نكتب أحاديثه فقال ما هذا الذى تكتبون.. قلنا أحاديث.. قلنا أحاديث نسمعها منك يا رسول الله.. قال.. أكتاب غير كتاب الله.. يقول أبو هريرة فجمعنا ما كتبناه وأحرقناه بالنار.

وأبو هريرة نفسه هو الذى قال في حديث آخر « بلغ رسول الله أن أناساً قد كتبوا أحاديثه فصعد المنبر وقال.. ما هذه الكتب التى قد بلغني أنكم قد كتبتم.. إنما أنا بشر فمن كان عنده شيء منها فليأت بها.. يقول أبو هريرة... فجمعنا ما كتبناه وأحرقناه بالنار» .

وهو نفسه صاحب الحديث المتفق على تواتره« لا تكتبوا عنى غير القرآن ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه» وفي رواية لأبي سعيد الخدري قال.. استأذنت رسول الله عليه الصلاة والسلام أن أكتب حديثه فأبى أن يأذن لي..

أما عبد الله بن عمر فقال.. خرج علينا رسول الله عليه الصلاة والسلام يوما كالمودع وقال.. إذا ذهب بي فعليكم بعدي بكتاب الله أحلوا حلاله وحرموا حرامه(انظر مسند بن حنبل) .

وأبو بكر أول الراشدين روت عنه ابنته عائشة« جمع أبي الحديث عن رسول الله وكان خمسمائة حديث فبات ليلة يتقلب كثيرا فلما أصبح قال. أي بنيه هلمي بالأحاديث التى عندك

فجئته بها فدعا بنار وأحرقها (انظر الذهبي تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٥) .

أما ثاني الراشدين عمر بن الخطاب.. فقد صعد المنبر وقال..« أيها الناس بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب فأحبها إلى أحسنها وأقومها فلا يبقىأحد عنده كتاب إلا أتاني به فأرى رأيي فيه« فظن الناس الذين كتبوا عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه يريد أن ينظر فيها فأتوه بكتبهم فجمعها وأحرقها.. وقال..« أهي أمنية كأمنية أهل الكتاب».. ثم كتب إلى الأمصار» من كان عنده من السنة شيء فليتلفه» (انظر بن حزم ــ الأحكام ج ٢ ص ١٣٩).

وكان خوف عمر أن يحدث ما حدث لأهل الكتاب من تأليه الأنبياء وتقديس كلامهم فيتحول مع الوقت إلى وحي له شأن الوحي الإلهي وكهنوت كما حدث في الأديان الأخرى.. ثم كان الخوف الأكبر من الأحاديث الموضوعة والمدسوسة والإسرائيليات..وليس أدل على هذا الخوف من أن البخاري لم يدون من ربعمائة ألف حديث جمعها إلا أربعة آلاف حديث فقط وهو نفس الخوف الذى كان في قلب أبي حنيفة الذى لم يصح عنده سوى سبعة عشر حديثاً من مئات الألوف.

وإذا كان هذا الشك والخوف عند الأكابر.. فمن الطبيعي أن يكون عندنا أضعاف هذا الخوف وألا نقبل من الأحاديث

ما ناقض القرآن الكريم ليس إنكاراً للسنة ولكن غيرة على السنة وخوفاً عليها من الوضاعين والمتقولين الذين قولوا الرسول عليه الصلاة والسلام ما لم يقل.. إنما نحرص على تنقية السنة من كل دخيل عليها.

وفي سورة الأعراف الآية ١٨٥ يقول رب العزة والجلال عن قرآنه« فبأى حديث بعده يؤمنون».

وحرص النبي عليه الصلاة والسلام على إحراق كل ما كان يكتب من أحاديثه باعتراف أبي هريرة نفسه واعتراف الأكابر من رواة الأحاديث.. وما فعل أبو بكر وعمر بإحراق ماوصل إلى أيديهما من أحاديث الرسول هو أكبر دليل على استنكار النبي وخشيته وخوفه من أن تتحول هذه الكتابات إلى متاهة من التقولات والاختلافات وما نكتبه الآن هو السنة بعينها وليس إنكار السنة.. إنما نخاف ما كان يخافه رسول الله ونخشى ما كان يخشاه.

وفي سورة الأعراف أيضا الآيات ٣،٢

« اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون»

***

أما الدكتور عبد العظيم المطعنى فقد رأى في هذا التطابق بين ما قلنا وبين ما قال الدكتور مصطفى محمود مؤامرة من

جانبنا نستغل فيها الدكتور مصطفى ونوعز له بـــها خفيــة، وهو ما جاء في صحيفة منكورة تدعى الحقيقة بتاريخ السبت ٣/ ٧/ ٩٩ صفحة ٩ تحت عنوان: (الإســلام هــو القــرآن والسنة وإنكار أيهما كفر..!!)، وهذا بعض ما قاله الدكتــور المطعنى النابه في حق زميله على ذات الأرض والملعـــب، انظره يقول بعبقرية يحسد عليها:« لقد علمـــت أن الدكتــور مصطفى محمود يتردد عليه منكرو السنة ويزودونـــه بـــهذه الخرافات التىلا يدري عنها الدكتور شيئاً بدليل أنه يصــــدر رأياً في مسألة ثم ينفيه في الأسبوع الذى يليه ثم يعود إليـــه لأن منكري السنة يذهبون إليه ويمدونه بالشـــبهات الباطلـــة فيقولها بحسن نية؛ كما قال في المقال الأخير أن السنة كتبـت في قصور الأمراء وهذا ما ردده صبحي منصور ود. ســيد القمنى، واعتمده الدكتور. فهؤلاء زناديق يجب ألا يسمع لـــهم الدكتور لأنهم يستغلون مصداقيته وتقله سلاحاً لضرب الســنة وتشكيكا في المصدر الثاني من مصادر التشريع في الإســلام. وهذه الفئة الضالة تستغل الدكتور الذى يفعل ذلك بحسن نيــة، ولذا فنرجوا لنا وله الهداية، وأن يبحث في أي قضية يريـــد إثارتها مع المتخصصين ويتعمق فيها قبل أن يخرج بها إلــى الناس».

فهل رأيتم مثل هذا اللبيب لبيباً ؟!

عقوبة الرجم ومعيارية القيم(*)

كان مفترضا أن نناقش اليوم إجابة سؤال طرحناه العـــدد الماضي،ألا وهو إذا: كان النبي قد نهى عن تدويـــن الســنة القولية،فلماذا أصر أصحاب المسانيد والصحاح على جمـــع الحديث وتدوينه؟.. لكن جد في الأمور جديد ، فقد أرســلت الدكتورة آمنة نصير برد إلى صحيفة الشعب المتأسلمة فـــي ٦/ ٤/ ٩٩ تؤكد أن عبثا قد حدث بإجاباتـــها فـــي الحـوار الصحفي الذي أجرى معها ، لكنها لم تتطرق إلى تراجعـــها عن التشكيك في حديث «المرأة ناقصة عقل وديــــن» مـــن عدمه، ولا موقفها من رفض عقوبة رجم الزاني المحصـــن/ المتزوج لعدم وجود آيات في القرآن الكريم تحمل هذا الحكم القاسي. ولأن مسألة الحديث والسنة هي مناط نقاشنا ، فـــإن ردها هذا يجعل المناقشة مفتوحة ، لمناقشة (حـــد الرجـــم) ، خاصة بعد دخول طرف جديد في النقاش هو الدكتور جـــابر قميحة . وغني عن البيان هنا أن ما نكتبه ليس دفاعـــا عـــن شخص العميدة الأزهرية فهي في النهاية زميلة لمهاجميـــها ، وعميدة بين الأزاهرة، وهـــي قادرة على الدفاع عـــن نفسها

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٩/٥/١ العدد ٣٦٩٩.

بطريقتها، فهي علي المستوى الشخصي أعلم بمواطن النفع والمصالح والمضرة.لكن القضية لم تعد تتعلق بشخصها بعد أن انفتحت علي المستوى العام فى أمور تمس معاش الناس وشرائعهم ، وما نزعم الدفاع عنه هو حق الناس في القول وفى إبداء الرأي المختلف أيا كان، والدفاع عن مبادئ حريات وحقوق الإنسان الفرد ، ورفض الوصاية علي عقول الناس وأرواحهم، بتفنيد أسس المنهج الفاشي في التفكير، للكشف عن سمات تفكير التكفير، هذا بالطبع مع أهمية القضايا التي طرحها هذا الاصطراع بين الأزاهرة، وحساسيتها الشديدة في المناخ العام السائد الآن المتصف بالإفراط في التقديس .

ومن هنا ألحت قضية (حد الرجم) لتدفع إلي مناقشتها وتأجيل موضوع تدوين السنة القولية إلي عدد قادم ، لمناقشة هذا المستجد لاتصاله الوثيق بالمناهج الفاشية في التفكير .

ولهذا الغرض نعود إلي الدكتور المطعني نقرأ له في الشعب المتأسلمة بتاريخ ٩٩/٤/٢عبارة تصلح مدخلاً لحديث اليوم ، شخص فيها رأيه في حديث زميلته الأزهرية بقوله : «إن الشأن في كل من يدلى بتصريحات عشوائية غير مدروسة، لابد أن يقع في الاضطراب والتناقض». وهو ما يعنى أن الدكتور المطعنى وفريقه لم يدلوا بكلام عشوائي، بل

كتبوا ودونوا ولم ينشروا إلا بعد دراسة وتفكير وتدبر لا يسمح بتضارب ما كتبوا واضطرابه . وبما أن سيادته قد وضع هذه القاعدة فلا أظنه هو وفريقه سيعارضون في تطبيقها على ما كتبوا من كلام غير مضطرب ولا عشوائي.

ونعود إلي تصريح العميدة الأزهرية في إجابتها عن سؤال حول أحاديث رجم الزاني المحصن . قالت العميدة حسبما تم نشره :«أما بالنسبة لرجم الزاني فإني أرى هذه العقوبة تخالف النص القرآني الذي لم يتحدث عن رجم الزاني» .

وقد رد عليها الدكتور المطعنى قائلا : «كيف فهمت الدكتورة أن رجم الزناة المحصنين يخالف القرآن ؟ هذا وهم كبير يقع فيه كثير من دعاة تحجيم السنة الذين ملأوا السهل والوعر .. إن المخالفة يا سيدتي هنا معدومة ، لأن القرآن لم يقل لا ترجموا الزناة المحصنين» (؟) .. (!!) . فهل حقاً أن هؤلاء وأسلافهم من أهل شئون التقديس قد تمكنوا من تسليط حد الرجم على رؤوس العباد طوال هذه العقود ، فقط لأن القرآن لم يقل : لا ترجموا الزناة ، فقرروا هم تقرير الرجم حداً ؟

إن هذا التبرير فيما يبدو لم يقنع الدكتور قميحة، فقام يدعم زميله المطعنى ببيان أكثر إقناعا يبرر الإصرار على حد الرجم مع عدم وجوده بالقرآن الكريم. وقد استند في

بيانه إلي أحداث زمن الدعوة ، حيث تم رجم (مـــاعز) و (الغامدية) زمن النبي، كما رجمت (سراحة) في خلافـــة على بن أبى طالب . ولشرح الأمر قام يقول : «إن عـــدم إشارة القرآن إلى عقوبة الرجم لا يعنى أنها لم تفرض ، وقـد روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كانت هنـــاك آية نصها : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، نكـالاً من الله والله عزيز حكيم . ثم نسخ رسمها وبقى حكمها» .

فهل حقا كان ثمة آية قرآنية كتلك المستخرجة من كتـــب التاريخ الإسلامي وكتب السنة ؟إن السؤال الذي سيســأله أي مسلم عاقل يرفض الوصاية عليه : فلمـــاذا إذن هـــي غـير موجودة بين أيدينا في القرآن الكريم الذي تعهد الله بحفظه ؟ وهل يكفي قولهم بذلك ليصبح مرجحا عـــن كفـة القـرآن المدون؟ ثم لا شك أن التساؤلات ستستمر فيمـــا هـو أبعـد وأجدى : لماذا أذن الإصرار على حد الرجم مع عدم وجـود نصه في كتاب الله المتلو بين المسلمين الذي لا يدخله باطل ؟ وما الذي دعي أسلاف العاملين بشئون التقديس لفتح أبـواب في علم الفقه أو على الأصح اختراعها اختراعاً ، وإحداثـــها في شئون دين يؤكدون أنه ضد المحدثات ، بوضـــع بـاب ضمن أبواب النسخ في علوم القرآن ، أطلقوا عليه: باب مـــا نسخت تلاوته (رسمه ،كتابته، تدوينه) وبقى حكمه ، لإبقـاء حكم شديد القسوة على العباد، دون النص القرآني الواضـــح

بشأنه. فهل تم إرسال القول بوجود آية قرآنية غير مدونـــة، فقط بغرض الإصرار على هذا الحد الرهيـــب ، وتغطيتـه بالقداسة بالقول بوجود آية اختفت من التدوين ؟

وحتى نستطلع تفاصيل حل هذا اللغز نبحث وراء الدكتور قميحة بين كتب الأصول ، فنستمع إلي رواية يحيى بن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قد خطب من علـــى منبر الرسول إبان خلافته فقال : «أما بعد أيها الناس، فإني قـــائل مقالة لعلها بين يدي أجلى فمن وعاها وعقلها فليحدث بـــها حيث انتهت راحلته ، ومن لم يعها فلا أحل له أن يكذب على الله عز وجل . بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بـــالحق وأنزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم فقرأناها ووعيناها وعقلناها ، ورجم رسول الله ورجمنا من بعـــده . فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل : لا نجـــد آيـــة الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة قـــد أنزلـــها الله. فالرجم في كتاب الله حق على من زنـــى إذا أحصـــن مـــن الرجال والنساء، إذا قامت البينة أو الحبل أو الاعـــتراف . / أنظر فتح البـــاري ١٩١/١١ ، ١٩٢ أخرجـــه الصحيحـــان مسلم١٥/٨٥ وأحمد١٦/٨١/٨٢

«وعن يحي بن المسيب قال : قال عمر بن الخطـــاب : وآية الرجم لا تضلوا عنها.. وأنها نزلت وقرأناها: الشيـــخ

والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ولولا أن يقال زاد عمر في كتاب الله لكتبتها بيدي».

وفي رواية (زر) أن الآية كانت «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة ، نكالاً من الله ، والله عزيز حكيم / انظر ابن الجوزي : نواسخ القرآن ، ص ١٣/١٤»، وفي رواية إمامة ابن سهل أن خالته قالت له :«لقد أقرأنا رسول الله آية الرجم: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة / انظر السيوطي: الإتقان في علوم القرآن ، ج ٢ ،ص ٢٥».

فما مدى السلامة في هذه الروايات عن الآية المختفية التي تحمل أشد الحدود وأخطرها طراً ، خاصة وأنها جاءت في أحاديث تناقلها بشر عن بشر غير معصومين وكان يمكن ألا تدون إطلاقاً ، لا هي ، ولا السنة القولية جميعاً، لولا قرار الخليفة عمربن عبد العزيز بجمع السنة وتدوينها ناهيك عن تعلقها بأمر يمس صميم القرآن الكريم وجوهر قدسيته .

وهنا ملاحظات واجبة : أولا، الاهتمام الكبير والاحتفاء الواضح بخطب كخطب عمر بن الخطاب ، وعدم الاحتفاء إطلاقا بتسجيل ما يزيد على خمسمائة خطبة للنبي في المسلمين . ألا يشير ذلك إلي العمد والقصد في الانتقاء والاستبعاد والاستبقاء و(الغربلة) التي يرفضونها اليوم؟

وأي ظروف كانت تقف وراء اختفاء خطب النبي وظـــهور خطب عمر بن الخطاب ؟

والملحوظة الثانية: إشارة الخليفة عمر إلـــي صحابـــة لا يعرفون بأمر مقالته حول حد الرجم في قوله:«ومن لم يعـــها فلا أحل له أن يكذب على الله عز وجل»، وهو ما يعنـــى أن الحد المذكور لم يكن مشهرا معروفا بين جميع المســـلمين ، ونحن نعلم أن حجية التشريع تكون بإعلانـــه علـــى النـــاس جميعا.

أما الثالثة: فهي تضارب نص الآية المختفية بين الروايات فقد جاءت على تنويعات ، فهي في خطبة عمر : «الشـــيخ والشيخ إذا زنيا فارجموهما البتة » وهي في روايـــة زر «إذا زنى الشيخ و الشيخة فارجموهما البتة نكـــالاً مـــن الله والله عزيز حكيم». وهي في رواية خالة إمامة ابن سهل «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة» ، فهل يمكن هنا الاستناد إلى ذلك والاعتراف بآية تضاربت فيـــها الأقوال لفظا ومعني، فقط عدا (الشيخ والشـــيخ، والرجـــم) المتفق عليها ؟ وهنا قد يخطر على بال مؤمن بسيط السؤال : فما هي إذن حجتنا على أهل الكتـــاب واتهامـــهم بتحريـــف مقدساتهم ؟ ثم ماذا تعني الآية بالشيخ والشيخة ؟ نحن نعلـــم جميعا أن أهل الشرع ورعاة المقدس قد انتهوا بشأن جريمة الزنا إلـــى قاعدة رجـــم الزناة المحصنين وجلد الزناة غيـــر

المحصنين/ غير المتزوجين. ولفظ الشيخ والشيخة سيتضارب مع تلك القاعدة، فمعنى الآية رجم الشيخ الزاني حتى لو لم يحصن ، وجلد الشاب حتى لو أحصن، وهو ما عبرت عنه رواية يقول فيها عمر بن الخطاب :«لما نزلت آية الرجم أتيت النبي فقلت أأكتبها ؟ فكأنه كره ذلك (؟!) فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن يجلد ، وأن الشاب إذا زني وقد أحصن رجم ؟ / انظر الإتقان ج ٢/ ص ٢٦ للسيوطى». وهي ذات الحجة المعترضة عقلا وشرعاً التي ساقها زيد بن ثابت الذي قام على تدوين المصحف المجموع بأمر الخليفة عثمان بن عفان ، عندما سأله مروان بن الحكم :«ألا تكتبها في المصحف ؟ قال: ألا ترى أن الشابين الثيبين (أى المحصنين) لا يرجمان» انظر ذات الصفحة بالسيوطى.

يبدو أن مثل هذا هو ما استند إليه الدكتور قميحه في الإصرار على حد الرجم رغم عدم وجوده في القرآن، لكن للعقل شروط لا يتنازل عنها للقبول والرفض مع الاحترام الكامل لنصوص الدين ، بل إن هذا الاحترام ذاته هو ما يقف وراء هذه المناقشة كلها ، وهو ما يدفع إلى مزيد من التساؤل: كيف حدث الأمر ؟ أي كيف تم نسخ هذه الآية رسما كما قال ولماذا بقي حكمها ؟ والأمر الأهم: هل جاء بالقرآن الكريم أي إشارة إلى آيات تم نسخهامع وجوب بقاء

حكمها حتى يكون لادعائهم السمع والطاعة؟ أم أن ذلك من تصنيفات فقهاء تقديس السنة وهم بشر مثلنا لا عصمة لهم ولا قداسة ؟

بشأن النسخ أحاط الله عباده علماً في كتابه العزيز بقاعدة إلهية لا يصح لبشر تجاوزها أياً كان وضعهم أو رتبتهم ومقامهم ، من مقام الأزاهرة إلي مقام النبوة . والقاعدة يوجهها الله تعالي للناس متحدثاً بلسان ذاته العلية قائلاً:«ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها / ١٠٦ / البقرة »، وهو ما يعني بالضرورة وجود آية جديدة بديلة تحمل حكماً جديداً ناسخاً لحكم آية الرجم المنسوخة ، لذلك كانت دهشة (ابن الحصار) مبررة ومفهومة وهو يتساءل منزعجاً: «كيف يقع النسخ إلى غير بدل ، وقد قال الله تعالى: ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ؟!/ انظر السيوطى فى الإتقان ج ٢ ص ٢٦».

لكنك للوهلة الأولى تجد بكتاب الله بدل البديل الواحد اثنين:

الأول قول الآيات الكريمة : «واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ، فإن شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً. واللذان يأتينها منكم فآذوهما ، فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما / ١٥ ، ١٦ / النساء» . وهو ما يعنى الحكم بحبس الزانية المحصنة في بيتها، وإيذاء الزاني المحصن ،وقد

أتفق علي أن هذا الإيذاء يكون بالسب والتعيير . أما البديل الثاني فهو ما جاء في قوله تعالي:«الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة /٢/ النور».

لكن الفقهاء يقولون لنا إن الآية الثانية قد نسخت الأولى . لكن لأن الآية الثانية تحكم بالجلد دون تمييز بين المحصن والأعزب ، فقد قاموا يؤكدون أن نسخاً ثانياً قد حدث بآية الرجم المختفية ، نسخ فيه حكم الجلد عن الزناة المحصنين بحد الرجم ، لكن دون بديل لهذا الحكم المنسوخ في القرآن المدون .

وهكذا يقول رجال شئون التقديس أن حكم السنة ينسخ حكم القرآن (؟!) .

نحن نستخدم هنا تعبير (الآية المختفية) لأننا لا نملك اجترائهم علي كتاب الله وقرارات الله ، ولا نسلم بوصفهم لها بأنها قد نسخت لأن النسخ مرتبط بالضرورة بالبديل حسب القرار الإلهي بالقرآن الكريم . لذلك من المفيد هنا أن نستأنس ببقية الروايات المتعلقة بآية الرجم المختفية للتيقن من مدى صحة القول بنسخها . والنسخ في الوحي كما نعلم ، هو أمر غير جائز لبشر،إنما هو أمر إلهي لا مكان فيه لبشر . وبين تلك الروايات نجد عمر بن الخطاب الذي يصر الرواة أنه صاحب التشديد علي العمل بحد الرجم يقول: «لما نزلت

آية الرجم أتيت النبي ص فقلت أكتبها ؟ فكأنه كره ذلك» (؟!) وعمر بن الخطاب نفسه هو من وقف له أبى بن كعب يذكره بما حدث زمن النبي بشأن آية الرجم يقول له :«أليس أتيتني وأنا أستقرئها رسول الله ص فدفعت في صدري وقلت:تستقرئه آية الرجم وهم يتسافدون تسافد الحمر/ انظر السيوطي في الإتقان ج ٢ ص ٢٦ ، ٢٧»: إذن فالروايات تقول بآية نزلت تحمل حد الرجم ، لكن هذه الآية لم تدون في القرآن الكريم ليس بأمر إلهي ، إنما بعمد مقصود ، بكراهة النبي ص تدوينها،وللحجة العقلية الشرعية التي قدمها عمر وزيد بن ثابت حول عدم اتساق رجم الشيخ محصناً أو غير محصن ، وجلد الشاب محصناً أو غير محصن . وثالثاً لأن الناس كانوا يتسافدون (يتناكحون) تسافد الحمر (الحمير)، وهو ما يعني في حال تدوين الآية وتطبيق الحد ، وقوع الرجم علي أعداد غفيرة من المسلمين زمن الدعوة ، ثم رابعاً اختلاف نص الآية المختفية بين الرواة ، ثم الاختلاف بينها وبين عقوبتين وردتا بآيتين مدونتين بالقرآن ، ثم تضارب نصها مع قواعد عقوبة زنى الأعزب والمحصن المقررة ، وهو ما لاحظه (ابن حجر) وهو يقول إن «السبب في رفع تلاوتها هو الاختلاف / المصدر نفسه ج ٢ ص ٢٧» . هذا ناهيك عن غلظ الحد وقسوته ، تلك القسوة التي لم تجد صدى في نفس الدكتور قميحه وروحه فكتب يسخر من العميدة

الأزهرية لاستبشاعها تلك العقوبة : «يفهم القارئ من كلام العميدة بصورة ضمنية استبشاعها واستفظاعها لعقوبة الرجم .. فالرجم بالحجارة حتى الموت قسوة لا تتفق مع الإنسانية أو مع السيستم الحضاري القائم حالياً. بل هناك من دعا إلي إنكار الجلد لأنه إنكار لآدمية الإنسان» . هذا بينما قدم الإمام جلال الدين السيوطي تفسيره لما حدث مع آية الرجم في قوله: «إن سبب التخفيف علي الأمة بعدم اشتهار تلاوتها وكتابتها في المصحف ، وإن كان حكمها باقيا. لأنه أثقل الأحكام وأشدها وأغلظ الحدود / المصدر السابق ج٢، ص ٢٦».

أليس من حق مؤمن يريد الاطمئنان لطوية فؤاده مع كل هذه المعوقات أمام القبول العقلي والشرعي والنفسي لآية الرجم المختفية أن يتساءل : إذا كان النبي والصحابة قد كرهوا تدوينها ، وإذا كانت تتضارب مع تقعيدهم جلد غير المحصن ورجم المحصن شاباً أو شيخاً ، وإذا كانت العبرة في ذلك كما قال الإمام السيوطي لغلظ الحد وقسوته أفلا يكون نسخ الحكم مع الآية هو الأكثر منطقية وانضباطا؟ ناهيك عن كون ذلك يبعدنا عن شبهة الافتئات علي الله والتزيد علي كتابه الذي كان وراء عدم تدوين عمر لها بيده فيما تقول الراوية.

أيها السادة من أهل شئون التقديس : هناك سؤال منطقـــي من حق الناس لا يجب أن يستفز أحدا:هل حقا تملكون يقينـا كاملا بتلك الروايات حول الآية المختفية؟ وإذا كان ذلك حقـا فلماذا لا تدونونها بكتاب الله ؟ وإذا كان المانع من التدويـــن عدم اليقين ، فلماذا الإصرار العظيم علي عقوبة الرجم ؟

ليس ثمة تفسير آخر سوي تلك السمة الواضحة التي تطبع العقول الفاشية منذ فجر زمانهم الأول ، والتي تميـــل نحـــو التشدد والغلو والتطرف نحو القسوة والغلظة مع عبـــاد الله ، رغم سماحة الإسلام العظيم الذي كان دومامع التخفيف عـــن العباد .إنها لازمة فاشية متواترة تبحث دوما عن الـــدلالات المتشددة وتنقب عنها أو تخترعها اختراعاً إذا لزم الأمـــر . وهو أمر واضح في كثير من المواقف، كالموقف من نصـــح الآيات باجتناب الخمر الذي تحول إلي ابتعاد كامل بالكليـــة ، وكالموقف من قطع يد السارق الذي يجب أن يتم فعلاً، رغـــم أنه بالإمكان تأويل القطع بحبس هذه اليد مع صاحبها بعيـــداً عن المجتمع إبعاداً لشرها بدلاًعن قطع يحوله إلى عالة،غـير قادر على الكسب ، ثم الإصرار على الرجم رغـــم وجـــود بدائل في كتاب الله أكثر رفقاً بعبـــاد الله ، وذلـــك اســـتنادا للتقديس الكامل للســـنة التـــي رأينـــا نموذجـــها المتخبـــط والمتضارب في الروايات .. والنماذج كثيرة وغفيرة .

هذا مع ملاحظة تأسيسية ، هي انطواء هذا الإصرار على عقوبة الرجم علـــى إســـاءة بالغة للإسلام ومقدســـه القرآني

الجليل، فالقول بكراهة النبي تدوين الآية إنما يعني أن النبي (ص) قد أهمل عامدا تبليغ كامل رسالته المكلف بتبليغها للناس . وهي ذات الإساءة الكامنة في الإصرار على تقديس السنة بحسبانها وحيا مقدسا إلهيا بالكامل . فإذا كان النبي قد نهي عن تدوين السنة فهو ما يعني ـ حسب منطقهم ـ تفريطه في تبليغ كامل رسالته . وهو ما يعني أيضا أن الصحابة قد تدخلوا في التدوين واستبعدوا ما لم يرق لظروفهم حين كان الناس يتسافدون تسافد الحمر ، وهي كلها مما لا يطمئن إليه قلب المؤمن . وهي المعاني التي لابد تعيدنا بالضرورة إلى موقف الدكتوريحيي إسماعيل حبلوش الرافض لتغير الأحكام بتغير الأزمان تأسيسا علي القيم الأخلاقية ، حيث زماننا من وجهة نظره لا يصح مقياسا سليما لأنه «زمان كلينتون و مونيكا ، و ديانا ودودى أيضا». لنسأله بكل براءة : فماذا عن تسافد الناس تسافد الحمر زمن الدعوة (مثلا) ؟

لقد سبق وأشرنا إلى أن القيم معيارية تتغير بتغير الظروف والأحوال، باختلاف الأماكن وبتغير الأزمان ، وهو أمر من بسائط علم الاجتماع البشري ، لا يصح معه القول بإطلاقية سلوك قيمي بعينه لفرضه علي كل البشر فى كل مكان وزمان. لارتباط القيم بظروفها التي أفرزتها ارتباطا وثيقا، فعلاقة كلينتون بمونيكا حسب منظومة القيم الجديدة في

الغرب المتقدم هي فعل حرتم باختيار واع من قبل الطرفين دون إكراه أو إرغام. ونحن نعلم أن النكاح في الإسلام يقوم علي الاختيار الحر للطرفين ناهيك عن زواج المتعة الذي كان معمولاً به زمن الدعوة ولم يزل معمولاً به عند الشيعة الإثنى عشرية وفي دولة إيران الإسلامية . هي عند الغرب فعل حر والمحاسبة عليه ليست حقاً للقانون الأمريكي ولا للشعب الأمريكي ، فقط ربما هي حق الزوج أو الزوجة ، حق المتضرر . و السيدة هيلارى زوجة كلينتون كما نعلم لم تضج ولم تشكو .

وكما يعلم الجميع فإن إجراءات محاسبة الرئيس الأمريكي كانت بسبب كذبه علي شعبه وهنا كبري الكبائر عند هؤلاء الأباعد . ثم بسبب محاولته التأثير بمنصبه على شهادة الشهود، وهذا مساس بقدس أقداسهم الوثني : القانون (؟!).

وماذا لو رد علينا أصحاب تلك القيم الحرة يتساءلون عن القيم لدينا ، وعن القيمة الأخلاقية في شراء امرأة حرة أوقعها سوء حظها في يد النخاسين من تجار الرقيق أو في الأسر . وتشريع مواقعة هذه المرأة وهي لا تملك اختياراً بالقبول أو بالرفض ، بتصريح شرعي بوطء ملك اليمين .

المسألة ليست إذن زمناً ذهبياً لاتسامه بقيم رفيعة ولا زمناً دنساً لاتسامه بقيم دنيا ، فالقيم ليست وصماً ولا قدحاً ولا مدحاً للزمن بل،هي فرز ظروفه وطرائق الناس حسب

أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . لذلــك تتغــير دوما ، ومن هنا يصبح الحكم القيمى بالضرورة مبنيا علي ما تعارف عليه الناس في زمنه .

لذلك أمر الإسلام بالمعروف ونهي عن المنكر، ولا أحــد يمكنه الاختلاف علي أن المعروف هو ما تعارف عليه الناس وأن المنكر هو ما استنكره الناس ، في مجتمعهم وزمانــهم . لذلك تعارفت معظم دول العالم المتقدم في زماننا على تجريم العقوبات البدنية كالجلد والقطع والرجــم ، وأيضــاً تجريــم استعباد الإنسان لأخيه الإنسان وتجريم الاغتصاب واعتباره الزنى الحقيقي لأنه لا يقوم على الاختيــار الحــر ، ومــن الطبيعي أن يردوا علينا أن وطء الجواري هو الاغتصــاب العلني ، وأنه قيمة قد تجاوزتها الإنسانية مع تحولات الزمــن ومتغيراته إلي غير رجعة .

فقهاء السلطان والتشريعات السلطانية(*)

قبل قيام الدولة الإسلامية لم يكن للعرب في جزيرتهم معرفة بأساليب الإدارة الحكومية، ولا دواوينها المعقدة، ولا مجالسها التشريعية، ولا نظام الأمن والشرطة المتطور. وكان اعتماد الفرد فى أمنه وسلامة ماله وروحه على نسبه القبلي وحمايته العشائرية. ومن كان يتم خلعه من قبيلته يصبح نهباً مباحاً مهدور الدم، ومن هنا نشأ نظام الإجارة لدى قبائل بدو الجزيرة، حيث كان بإمكان المخلوع أن يلجأ إلى الاستجارة بقبيلة أخرى يعيش في ذمتها آمناً فى جوارها وحماها .

ومع قيام حكومة أول دولة عربية فى يثرب،أمكن لقبائل العرب المتشرذمة فى جزيرتها أن تتوحد فى دولة مركزية واحدة، ومع تهاوى إمبراطوريتى الفرس والروم بعد حربهما السبعينية، خرج العرب من جزيرتهم يملأون الفراغ الناشئ فى المنطقة، ليقيموا إمبراطورية شاسعة، بدأها الأمويون الذين نقلوا عاصمة الدولة من مدينة الرسول المنورة إلى دمشق الشام.لكن ليجدوا أنفسهم فى ظرف جديد أكثر تعقيداً

(*) تم نشره فى مجلة روزاليوسف القاهرية بتاريخ ١٩٩٩/٥/٨ العدد ٣٧٠٠.

مما ألفوه فى بداوتهم البسيطة الأولى. بين شعوب عريقة بحضاراتها ولغاتها وأنظمتها الإدارية والاجتماعية، لها تاريخها الممتد فى دول مركزية منذ فجر التاريخ. وهنا واجه الأمويون أول المشاكل الكبرى، فهم لا يحملون معهم من فيافى جزيرتهم من ثقافة سوى القرآن الكريم وبعض الأشعار وعلوم الأنساب وما من قبيلها، وهو زاد كان غير كاف إزاء متغيرات شتى تختلف عن بيئة البداوة فى البلاد المفتوحة بكل جديدها المتعدد، خاصة أن القرآن الكريم كان يحمل مجموعة تنظيمات وأحكام عامة دون تفاصيل .

وهكذا لم يجد الفاتحون من حل سريع سوى نقل نظم الإدارة الرومانية في شئون الإدارة والدواوين والحكم، مما أدى إلى ظهور مشكلة أخرى تتعلق بمدى شرعية الحكم الأموى، الذى ادعى أنه امتداد لدولة يثرب النبوية. بينما كان الواضح أمام الصحابة والتابعين والأتقياء، أن تلك الأساليب الرومانية فى إدارة شئون البلاد تخالف القرآن الكريم مخالفات جمة وصريحة.

والمعلوم أن الأمويين قد حولوا دولة الخلافة إلى ملك وراثى عضود.لكن حتى يمكنهم الزعم بامتداد دولتهم لدولة الخلافة، تحايلوا بالمراسم الصورية والطقوس الشكلية، فكانوا يأخذون البيعة للملك الجديد ولو بالقوة وإسالة الدماء الزكية ، كما حدث في أخذ معاوية البيعة لابنه الفاسق يزيد، وذبح حفدة الرسول (ص) بلا خشية ولا ورع.وهو الأمر الذى لم

يسلم من معارضة الصحابة والتـــابعين والأتقيـــاء، وهـــى المعارضة التى قوبلت بعنف معلوم فى التاريخ العربى. هـــذا بالطبع مع ما بات ظاهراً للجميع من اختلافات تأسيسى بيـــن نظام ملكى قائم على قوة الحراب والسـيوف يملـــك الأرض ومن عليها، وبين موقف القرآن الكريم من النظام الملكـــى، ومن الملوك الذين إذا دخلوا قرية أفسدوها .

وبين تراكم التناقضات بين النظام الجديد المعقـــد وبيـــن العموميات المقدسة، أصبح الأمويون بحاجة لإلباس نظامـــهم لبوسا مقدساً، فقاموا يشترون الذمم ومن يمكنـــــهم اخـــتراع الأحاديث المنسوبة للنبى(ص)، تلك الأحاديث التـــى كـــانت تتضارب مع صريح الآيات وتخالف القرآن الكريم وروحـــه مخالفة بينة، ولم يتم ذلك إلا بعد أن دربوا الأجيال الجديـــدة التى لم تحضر الزمن النبـــوى الجليـــل، ومسـلمى البـــلاد المفتوحة على قبول مبدأ قدسية السنة القولية. وهنـــا لمعـــت أسماء وظهرت فى أفق التاريخ الإسلامي مع رواية الســـنة القولية، ليس لها من مآثر كمآثر الصحابة الأوائل الذين كانوا وقود الدعوة ونجاحها، وكـــل مأثرتـــهم أنـــهم كـــانوا رواة لأحاديث يقف وراءها كثـــير مـــن الأغـــراض وبخاصـــة الأغراض السياسية. وتم إكساب السنة القولية قدسية الوحـــى التى لا تقبل اعتراضاً بحكم قدسيتها. ولم يعدم المعـــارضون الوسيلة فلجأوا لذات الأسلوب كما فعل الشيعة مثلا، فقـــاموا يخترعون الأحاديث النقيضة ويوثقونها بالإسناد وبالتواتـــر،

معارضة لما كان يفعله فقهاء السلطان والتشريعات السلطانية وهنا كانت بداية تقديس أمر لم يكن مقدساً .. السنة القولية...!!.

وواجهت الإدارة الإسلامية مشكلة أخرى، وجدت حلها عن طريق السنة القولية، فهى عندما نقلت نظم الإدارة الرومانية رفضت أى مشاركة فى الحكم برفض مجلس السوناتو، وأصبحت دولة ثيوقراطية لا تملك هيئة تشريعية تسن القوانين. ومن هنا تم توزيع مسئولية التشريع والإجراءات الجزائية بين طرفين : الحكام الذين اخترع لهم رعاة شئون التقديس سلطة (التعزير) لإصدار الأحكام فيما لم يأت به نص قدسي واضح، ورجال الحديث والفقه الذين قاموا على تفصيل التشريعات العامة بالسنة القولية، وتضافرت فوق رؤوس العباد ثلاث سلطات : سلطة النص، سلطة الحاكم، سلطة رعاة التقديس/ رجال الدين. لكن سلطة رجل الدين حينذاك كانت تبنى ويعترف بها على صحابيته أوتابعيته أوعلمه وتقواه، ثم أضيف لها مدى تمطط ذمة بعض هؤلاء وفق مطالب السلطة السياسية. ومع الزمن أضيف إليها مع إنشاء الأزهر اليونيفورم المشيخى وشهادة التخرج الأزهرية، التى ظنوا بها أنهم ورثة السابقين لامتلاك السلطان على رقاب العباد حتى اليوم، وهو ما يمثله قول الدكتور عبد العظيم المطعنى فى صحيفة عقيدتى بتاريخ ٩٩/٤/٢٠ وهو يفسر قوله تعالى :«أطيعوا الله وأطيعوا الرسول

وأولى الأمر منكم» بقوله «أن المقصود بأولى الأمر الذين أمر الله بطاعتهم هم: الحكام أو الأمراء ثم العلماء، يطيعون الحكام فى سياسة الدنيا ويطيعون العلماء فى شئون الدين».

لكن على الجانب الآخر، وإبان محاولات توفيق الشرع مع الواقع الجديد المتغير بالفتوحات، كان هناك المخلصون من أبناء الأمة، العقلانيون، الذين لم يبتغوا عرض الدنيا ولا تاجروا بالدين، فقالوا رأيهم دون أن يخترعوا حديثا أو يكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، قالوا رأيهم كرأى بشرى قابل للمناقشة والصواب والخطأ ولم ينسبوه للقرآن ولم يلبسوا أنفسهم عصمة ولا قداسة ولا طلبوا لأنفسهم الطاعة، فاحترموا الدين واحترموا أنفسهم واحترموا مصالح الناس ولم يتاجروا بفقههم لصالح السلطان.لكن تاريخنا كدأبه يعلن أن من اخترع ولفق ونسب للنبى هو الفريق الذى فاز بذهب المعز وجلس عن يمين السلطان، وأن من أخلص الغرض لله وللناس تم تبديعه وتكفيره لأنه لم يستمد سلطانه من الكذب على النبى وربه. وهو الفريق الذى اختفى من ساحة تاريخنا، ولم يبق فى ساحة هذا التاريخ سوى فقهاء السلطان الذين يطلبون الطاعة لأنفسهم مرافقة لطاعة الحكام والأمراء لأنهم أولى الأمر منا (؟!).

هذا ما كان عن الأسباب الموضوعية لظهور رواية السنة القولية وإلباسها القدسية فى واقع التاريخ العربى،أما تدوينها فله أسباب أخرى يتفق حولها الجميع، وهى تكاثر الكذب على

النبى صلى الله عليه وسلم، حتى تضاربت الأحاديث المروية عنه باختلاف الأغراض ومصالح السلاطين وسادة الفرق حتى أن بعضها تناقض مع كتاب الله العزيز . ومع التكاثر الهائل فى الروايات المكذوبة، لجأ السلطان التقى عمر بن عبد العزيز إلى إصدار أوامره بجمع السنة وتدوينها، ومنع الرواية عن النبى بعد التدوين. لوضع حد لهذا التراكم المتضارب المكذوب. لكن هذا التدوين لم يسلم من معارضة الأتقياء الذين كانوا يعلمون بأمر النبى عدم تدوين سنته حتى لا تتحول إلى مقدس بجوار المقدس القرآنى، وحتى قال الزهرى بلسان فصيح : «كنا نكره كتابة السنة حتى أكرهنا عليها هؤلاء الأمراء».

ولا نقول هنا جديداً، بل المعلوم لكل مهتم بالتاريخ الإسلامى وتراث الإسلام عندما نؤكد أن تكاثر الحديث المكذوب قد جاء أولاً، نتيجة اتساع رقعة الدولة بالفتوحات، ودخول شعوب مغايرة بنظمها وثقافاتها تحت ربقة الحكم العربى، مما احتاج إلى تفاصيل أوسع من العموميات القرآنية. ومن ثم كان اللجوء إلى اختراع الأحاديث التى تتناسب والمطلوب للأوضاع الجديدة. هذا بالطبع مع أسباب تأسيسية معلومة، تتمثل فى انقسام المسلمين حول نظام الحكم/ الخلافة، الذى لم يأت به نص. فكان أن اخترع كل مذهب وكل فرقة أحاديث لبست القدسية لتأييد توجهاتها، وهو الواضح الجلى بين السنة والشيعة، والواضح أيضاً أن تلك

الاختراعات المكذوبة لم تكن تقصد وجه الله بقدر ما كـــانت لأغراض ومصالح دنيوية بحتة، وساعد على ترسيخ قدسـية الحديث بمكذوباته أن القضاة في ظل عدم وجودهيئة تشــريع تمثل الأمة، وفئاتها ومصالحها، قاموا يستقون أحكامهم مــن اجتهاد أئمة المذاهب كل حسب المذهب الذى يشايعه، ومــن الأحاديث المعتمدة لدى هذا المذهب، وبمرور الوقت تحولـت تلك الأحاديث واجتهادات الأئمة الظرفية فى أزمانهم، إلــى شريعة مقدسة رغم اختلاف شواهدها وأحكامها بين الفــرق والمذاهب.

ووجه المشكلة هنا أن الحديث قد أصبــح مصــدرا مــن مصادر التشريع إلى جوار النص الأصلى (القرآن الكريــم) إضافة إلى الإجماع والقياس. بل تم إلباس المصادر الأربعـة قدسية القرار الإلهى رغم أنها جميعاً إنسانية بشــرية تتفـق ومعارف الزمن الذى انتهى إليها وأقرها . فــالقرآن الكريــم رغم أنه النص الصحيح الثابت الأول، فإن من يفهمه بشــر ومن يطبقه بشر، ومن الطبيعى أن يختلف البشر فى فهمــه وتطبيقاته، فهو كما قال الإمام على لا ينطق بلسان لكن ينطق به الرجال، كما أن فيه اجتهاداً بشرياً مسموحاً به يتمثل فــى اجتهادات الخليفة ابن الخطاب بشأن المتعة وســهم المؤلفـة قلوبهم، وحد السرقة عام الرمادة .. الخ. والحديث قد علمنــا بشأنه ما قد علمنا فهولم يدون إلا فى القرن الثانى الــهجرى، وتعرضت نصوصه للتحريف والتزوير ومعظمــه أحــاديث

آحاد لا تصلح للتشريع الجماعى، وقامت فيه البشرية بدور واضح لا يجادل فيه إلا صاحب مصالح مكابر، أما الاجماع فمختلف بشأنه هل هو إجماع الصحابه أم الفقهاء أم الأمة؟ وهو فى النهاية وعلى أى وضع، إجماع بشر غير معصومين غير مقدسين لا يأتيهم وحى من السماء، أما القياس فمستعمار من الفيلسوف اليونانى أرسطو طاليس وله قواعد عقلية مقبولة فى بعض الأمور وغير مقبولة فى أمور أخرى تجاوزها الزمن بتجاوز القياس إلى الاستقراء التجريبى. وبمبادئ وقوانين هذا القياس نفسه المعتمد لدى العاملين بشئون التقديس لا يصح إسباغ القدسية على السنة القولية جميعاً، فمن أهم أشكال القياس قاعدة تقول إنه إذا كذب الجزء كذب الكل،وإذا كذب البعض يصبح الحكم على الكل مجهولاً. أى أنه إذا كذب حديث واحد فإن الشك وعدم اليقينية ينسحب بالضرورة على البقية ولا يمكن إصدار حكم إطلاقى بالصدق على كله أو بعضه. وهنا يطرح السؤال نفسه: إذا كانت مصادر الشريعة فى نهاية الأمر إنسانية فى مجملها، فلماذا تثبيتها بإلباسها ثوب القداسة ؟ وإذا كان الإنسان ابن زمنه، وأن تقعيدات تلك الشرائع قد وضعت فى زمن يناسبها فما الحكمة فى تثبيتها بزعم قدسيتها وشموليتها لكل زمان ومكان دون مراعاة للمتغيرات؟.

وأضرب مثلا واحداً لنماذج ذلك الثبات المدهش ، ففى قوانين الأحوال الشخصية لم يزل الطلاق عند السنة يقع لفظاً

حتى اليوم، فتحول اللفظ إلى كلام سحرى يتحـول بمجـرد نطقه الى فعل مدمر يشتت أسرة ويهيل بنيانها هباء،وهو مـا كان يقع لفظاً فى الزمن القديم إلا لانتشار الأميـة المعممـة وعدم وجود العقود الضرورية فى دواوين وأرشيف يحفظـها ويتابع نتيجتها ويعاقب على انتهاك بنودها. واليوم انتهى ذلك الوضع الجهول بواقع جديد،وزمن مخالف، ومع ذلك تصـر تلك القوانين حتى اليوم على وقوع الطلاق لفظاً فـي فعـل سحرى منتكس إلى مرحلة ما قبل الأديـان، عندمـا كـانت الألفاظ تحمل فى داخلها قدرات سحرية فاعلة.

هذا ناهيك عن كون أى قانون أو تشريع لا قيمة له فـى ذاته بعيداً عن مصالح الناس، وتلك المصالح تتغـير بتغـير الظروف عبر المكان وبتغير الزمان. وقد وعـى المذهـب المالكى هذا الأمرمبكراً فقال إنه بالإمكان التخلى عن قـاعدة تشريعية إذا تغيرت الظروف وتطلبت مصالح الناس حكمـاً مغايراً .

وهنا يلح موقف مشـايخ الرقابـة والتكفـير والسـلطان الكهنوتى الذين قاموا بهجمتـهم العنترية علـى زميلتـهم الأزهرية لطعنها فى صدق حديث المرأة ناقصةعقل وديـن، ومثله حديث لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة، وهـو الحديـث المعتمد فى الموقف المعلن ضد تعيين المرأة فـى منـاصب الولاية والقيادة والرئاسة ،كمنصب القضاء مثلا.والإصـرار على أن تغير الزمن لا يعطى المرأة حق الولاية .هذا رغـم

علمهم أن حديث لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة قد رواه البخارى وقال إن الصحابى أبا بكرة قد تذكره عقب هزيمة فريق السيدة عائشة فى موقعة الجمل، وأن النبى كان قد سبق وقاله عندما آل عرش فارس إلى امرأة زمن الدعوة. وفى هذه الحالة أيضاً نجد السادة العاملين بشئون التقديس يميلون كل الميل نحو التشدد والتعصب والوقوف صفاً واحداً وراء حديث أبى بكرة، هذا رغم أن السيدة عائشة أم المؤمنين قد أخذت الولاية فعلاً، وليس قولاً ولا رواية قد تصدق أو تكذب،وقادت بنفسها الجيوش والمعارك وتحدثت للرجال فى شئون العلاقات الجنسية. فبأيهما نقتدى: بالحميراء وعنها يمكن أن نأخذ نصف ديننا كما نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم؟أم بأبى بكرة وموقفه السياسى المعلن بعد انكسار جيش السيدة عائشة؟ وهو الأمر الذى يستدعى التساؤل : هل يقف هذا التعصب الذكورى وراء موقف الدكتور إسماعيل حبلوش من زميلته العميدة وقوله إنها (المرأة العميدة التى لا يصلح حديثها إلا للمطابخ؟) والإصرار على نقص المرأة عقلاً وديناً،ذلك النقص الذى أرجعه الدكتور عبد العظيم المطعنى إلى مشاعر المرأة الرقيقة التى قد تجعلها تخطئ فى الحكم إذا تولت رياسة أو قضاء، بينما أرجعه الدكتور حبلوش لحيضها الذى يمنعها من أداء الفروض الدينية، فهل إذا بلغت المرأة يأسها وانقطع حيضها بلغت مبلغ الرجال وانتفى عنها نقص الدين؟

إن المشكلة التى لم يرها كلا الأستاذين عفا الله عنهما أن الإقرار بنقص المرأة عن الرجل يترتب عليه الانتقاص من حقوقها، وهذا هو لب القصيد وجوهرة.

ولا شك أن عدم رؤية هؤلاء الأزاهرة اللوامع لمكمن المشكلة الحقوقية، والإصرار على أحاديث مشكوك بأمرها من باب الإصرار على هذا الانتقاص الحقوقى، يؤدى إلى حزن عميق، على مناهج الرجال اللوامع.ويزداد هذا الحزن عندما تراهم يعلنون أنفسهم رعاة للمقدس وحماة له وولاة للأمر منا فى شئون العقيدة، وفى الوقت نفسه تجدهم فى غاية الضعف ومنتهى العى مع تهافت شديد فى المنطق عند أول مناقشة عقلية لما تصوروه ثوابت أو زعموه كذلك.فقد أعلن هؤلاء السادة أن ما كتبناه حول معركتهم مع زميلتهم الأزهرية تهجم على مسلمات الأزهر ورجاله، وأننا- لا سمح الله- أعداء للإسلام كما صنفنا الدكتور محمد المسير، أو أننا من رواد مدرسة المشاغبين فكرياً الجديدة كماوصفنا الدكتور عبد العظيم المطعنى. لذلك وجب أن يشترك معنا قارئنا وينظر كيف تعامل السادة الأزاهرة مع ما طرحناه من نقاش حول ما اختلفوا فيه مع زميلتهم العميدة، لإنكارها بعض الحديث وافتراض أنها من الموضوعات الغيرصادقة. لنعرف كيف يفكر رعاة التقديس فى بلادنا والى أين يمكن أن يصلوا بالبلاد والعباد.

لقد سبق وطرحنا ما هجس به الخاطر فى شكل تساؤلات عن اعتقاد يقينى أن السؤال غير محرم، فكان رد الدكتور حبلوش مخيباً لآمالنا فيه.فقد أشاح تماما عن كل التساؤلات المشروعة وأدلة مشروعيتها التى جئنا بها من صدور أمهات الكتب الإسلامية وعن المنطق العقلى الذى طرحناه ليذهب إلى منطقة أخرى بعيدة يصرخ فيها مولولا: «ما صلة هذا الرجل بالأزهر الشريف كى يتطاول على الأزهر بهذا الشكل،وعلى السنة النبوية الشريفة، لذلك اخترت له الطريق اللائق به: المحكمة؟»..هكذا لم يلتفت الرجل إلى المنهج والأدلة القواطع ووقف يحتج على تساؤلنا عن مدى عصمة الأزاهرة،وهل ما يقولون وحى سماوى لا يصح الاعتراض عليه أم قول بشرى تصح مناقشته وقبوله؟. أو ورفضه؟. إنهم لا يقبلون المناقشة ولا الاختلاف، فقط يأمرون وعلينا الطاعة كالخشب المسندة. ونعم قلنا إنه ليس فى القرآن ولا فى الحديث أزهر ولا رجال أزهر، فلماذا انزعج سيادته؟ وهل لديه ما يرد به من آيات أو أحاديث ولو مخترعة؟ أم أنها عروش قد اهتزت لأنه قد آن لها أن تهتز؟

لقد كنا نظن الحبلوش هظبرا برصيده من تكفير المفكرين وتدعير الفنانات والفنانين وبريادته للجبهة المنحلة، وتصورناه سيأتى بما لم يأت به الأوائل، وطمعنا فى قول يلجئنا لمزيد من الجهد والبحث والمثابرة بين كتب الأصول للبحث عن قول فصل. فإذا به يحرمنا متعة البحث بوفاضه

الخالى، وإذا بسيادته مجـرد ظـاهرة صوتيـة إن جـازت لتخويف العوام فهى لا تجوز معنا. وكشف الرجل نفسه فـإن أنت أتيته بالسؤال بُهت، وإن واجهته بالحق التجم، ولم يبـق بيده سوى سلاح الإرهاب لإسكاتنا مستنفراً مئـات ألـوف الأزاهرة بندائه الملتاع: «وأطلب من الأزهر تحديد موقفـه من هذا الرجل»!! متصوراً أنه مع رعيلـه قـادرين علـى إسكات أحد أو إخافة أحد . وهكذا لم يرد الرجل على حجـة ولا بيان، وقال ما يخلو من أى برهـان، سـوى العصبيـة والتراجع والاعتصام بالمحاكم وبسلطان الأزاهرة الذى ليـس بسلطان، ولم يبق إلا أن نقول له قولة الشافعى: «آن للشافعى أن يمد رجليه».

هذا ما كان من رد الحبلوش الذى يمـلأ الدنيـا صراخـا وضجيجاً مملا،لكن هناك موقفا أكثر رصانة واحتراما قدمـه الأستاذ جمال البنا إزاء ما قلنا (وبالمناسبة فإن السيد جمـال البنا يتعرض لحملة مشابهة من العاملين بشـئون التقديـس بسبب بعض اجتهاداته)، فوافقنا الرجل فى كثير مما قلنا ولـم يلجأ للتهويش والترغيب والترهيب، وخالفنا فى بعض آخـر وفى ذلك لا مثلبة، لكن المثلبة تكون عندما يحرف الكلام عن مواضعه وهو يعلم، فقد احتج سيادته على قولنا إنه لم يصـح عند أبى حنيفة سوى سبعة عشر حديثـا، ليسـتبدل الكـلام ويقول:«فهل يعقل أن إماما من أئمة الفقه أو الإمام الأول فى

الفقه لا يعرف إلا ١٧ حديث»، رغم علم الأستاذ البنا الفارق العظيم بين «لم يصح عنده» وبين «لا يعـرف». وبـالمرة رأى الأستاذ البنا أن يفضح مستورنا وأن ما قلنا مجرد سرقة لأفكار من قبلنا بقوله: «وهذه الاتهامات التى أوردها القمنـى فى حق أبى هريرة هى نفسها التى قالها منذ عشرين عامـا أبو رية». لكن غريب أمر رعاة التقديس هو عـدم اتفاقـهم على أدلة الاتهام، لأن الدكتور المُسير يرى أننا قد أخذنا مـا قلنا عن الأستاذ أحمد أمين رحمة الله عليه فى كتابه (فجـر الإسلام) وكان بدوره مثلنا لا يريد بالإسـلام خـيراً!! أمـا الدكتورعبد العظيم المطعنى المتفرد دوما بأقواله البـاهرات، فلم يناقش شيئاً مما طرحنا، وذهب يبحث عن مصادر سرقتنا للأفكار لإصابتنا فى مقتل، عندما أكد عثوره على مصـدر تلك الأفكار، حيث وجدها فى «كتاب فى الحديـث لرجـل شيعى متطرف يدعى عبد الحسـين» (؟!) . هكـذا (؟!) .. الرجل لم يملك رداً موضوعياً فلجـأ للتشـويه بالتـهويش، واتهمنا دون دليل واضح، فما اسم هذا الكتاب علـى وجـه التدقيق؟ ومن هو هذا العبد الحسين وأين المقارنات النصيـة الثبوتية بين ما قلنا وبين ما قـال ذلـك البطـل المجـهول المتطرف؟ أبداً لم يشغل المطعنى نفسه بذلك لقـد ضـرب ضربته العشوائية متصوراً أنه قد أنهى الأمر بالقاضية، ثـم استكمل أقواله لافض فوه شارحا: «ثم أضاف إليها القمنـى

بعض الاجتهادات الخاطئة التى تؤكد أنه لم يؤهل نفسه علميا للسباحة فى هذا المجال، فهو لم يملك الأدوات التى تجعل بحثه مقبولا. وبما أنه أحد رواد مدرسة المشاغبين فكريا، التى تشكك فى الحديث النبوى، جعلته يتصيد الأدلة بلا دراسة ولا ضابط. ورواد هذه المدرسة يجمعون على التشكيك فى السنة النبوية ويهولون من شأنها فيقولون إن عمر بن الخطاب كان يشعل الحرائق فى كتب الأحاديث، وأنها جمعت جمعا عشوائيا».

لا بأس علينا إن وضعنا الدكتور المطعنى فى محل التلاميذ المشاغبين أمام أساتذة مؤهلين مثله، لأننا لا نطمع فى أستذة ولا ولاية لأمر الناس، بقدر ما يشغلنا هذا الوطن والعباد فى هذا الوطن، وإنى أقر له باستعدادى الدائم للتعلم ومراجعة أخطائى أينما وُجدت والاعتراف بها، فلست ممن يزعمون لأنفسهم سلطانا على العباد، ولا أتباهى بقدسية أزهرية مزعومة. ولا أتصورنى مالكا للحقيقة المطلقة لأن هذا هو الضلال المركب والجهل المبين. أنا فقط يا سيدى أطرح التساؤلات وأستفسر طلبا للإجابات وليس للتعالى وإطلاق الصفات المبتذلة والسخائم، راجيا العلم من رجال مثل الدكتور المطعنى المؤهل. لكنا للأسف لم نجد ردا، ولا تكذيبا واضحا بالبينات، ولا ادعاء بافترائنا أو كذبنا فيما أوردنا من أمهات المصادر الإسلامية، وكل ما سمعنا من سيادته وهو المعلم المؤهل تشكيك غير حميد بكتاب مجهول

لشخص مجهول، من باب التهويش الهش واللجاجة التـــى لا تليق بالأساتذة المؤهلين وذلك كما فى قوله إننا قـــد قلنـــا إن السنة قد جمعت جمعا عشوائيا (؟!) المصيبة أن هذا الســـيد يعلم يقينا أننا لم نقل ذلك، بل هو من قال ذلك عندمـــا كـــان يبرر الفارق بين ما جمع البخارى من أحاديث وبين ما تـــم تدوينه منها. بقوله إن البخارى كان يدون كل يوم حديثيـــن، ولا يدونهما إلا بعد أن يستخير الله ويصلـــي ركعتيـــن ولا يسجل إلا ما تطمئن إليه نفسه، فهلا يستطع الأستاذ المؤهـــل الاستنتاج من مقدمات حديثة؟ أم أن للعشوائية معنى خاصـــا لدى سيادته؟

ثم يتساءل الدكتور المؤهل الحجة قـــائلا: «إن الروايـــات التى قيلت عن أن سيدنا عمر بن الخطاب كان يحرق كتـــب الحديث، إن صحت هذه الروايات فالذين قاموا بروايتها هـــم الذين قاموا برواية الحديث، فلماذا تصدقونهم فى هذه الأخبار وتكذبونهم فى رواية الحديث».

هل أراد الدكتور بهذا الكلام إفحام أحد؟ ربما، لكـــن ألـــم يلحظ سيادته أن الذين أخذوا بأحاديث النبى وبـــأمره بعـــدم تدوين السنة، وصدعوا بها وأطاعوها هم الخلفاء الراشـــدون وليس نحن، وأن من حرق الحديث هو أبو بكر وعمر وليس نحن، وأن من أصر على عدم التدوين هم أجلـــة الصحابـــة وليس نحن، وأننا فقط ذكرنا الأحداث التى تخفونها عن الناس كى لا تنتقص من سلطان ولايتكم عليهم. ولم نحدد موقفنـــا

بالاتفاق معها أو الوقوف ضدها، إنما طرحنا الاستنتاج العقلى والشرعى المقبول من وجهة نظرنا . إننا لم نفعل سوى تسجيل وإعلان ما تخفونه عن جماهير المؤمنين يا ولاة الأمر منا. وأن ما ذكرناه يشكك فى الأهداف التى كانت تقف وراء جمع الحديث وتدوينه رغم نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك؟وإبراز منطقية أن المكذوب فى الحديث يؤدى للشك فى بقيته، والشك يا سيدى من الإيمان، إيمان المؤمن الكيس الفطن.وإن صدقنا أحاديث النهى عن التدوين فقد صدقنا أحاديث نبوية صدقها أجلة الصحابة والتابعين، ولم نعادى الذين صدقوا أحاديث السماح بالتدوين ولا كفرناهم ولابدعناهم كما تفعلون مع الذين صدقوا أحاديث النهى عن التدوين، وهم لم يصدقوها إلا لورودها بالصحاح والمسانيد ولم يخترعوها وينسبونها للنبى كذبا كما يفعل البعض. لذلك فموقفهم أكثر احتراما للدين ولمصالح الناس لأنه لا يبغى مصلحة ولا سيادة ولا ولاية أمر على العباد ولا تحالفاً مع السلطان. بينما موقفكم يا سيدى تفوح منه روائح كثيرة تصرون فيها على إعمال أحاديث السماح بالتدوين، وتبديع من يصدق أحاديث النهى عن التدوين ومهاجمته وتسفيهه، أنتم أيها السادة لازلتم مع معاوية ويزيد ضد الراشدين، مع السلاطين ضد مصالح الجماهير، مع الأحاديث بمكذوبها ضد القرآن الكريم. والمشكلة يا سيدى المؤهل ليست فى الأخذ بأى من المبدأين: التصريح بالتدوين أو النهى عنه، المشكلة

فى تكفيركم الاختيار والأخذ بأحاديث النهى عن التدوين وهى أحاديث وليست آيات شيطانية، لأنكم تريدون السنة القولية سيفا مسلطا فوق رؤوس العباد لتكونوا أنتم سدنته وأنتم الجلادون بواسطته ، وأنتم الحكم والقاضى والمشرع والمنفذ. وهو الموقف الذى أبدعتم فيه وأظهرتموه واضحا فى هجمتكم على زميلتكم الأزهرية التى رفضت حديث المرأة ناقصة عقل ودين، وعقوبة رجم الزانى المحصن لعدم وجودها بالقرآن المدون.

المسألة يا سيدى الدكتور المتعالى بعلمه على التلاميذ الضعاف من أمثالنا، فى التناقض الذى لابد أن يفضى منطقيا إلى إنزال السنة من على مقعد التشريع السلطوى إلى مقعد المناقشة والتفنيد، بما تقتضيه مصالح البلاد والعباد، مع المتغيرات التى فرضها الزمن بعد مضى مئات العقود. لأنها لو كانت جميعا وحيا إلهيا فإنها تعنىتناقض الكامل مع ذاته وتضارب قراراته، كما تعنى أن أحد القرارين صائب وأن الآخر باطل. لكنا بالطبع سنميل كل الميل مع ما أخذ به الراشدون والصحابة والأتقياء حتى لو انتقص ذلك من سلطانكم. وهو الموقف العقلانى المجرد عن المصلحة والهوى ودون مشاغبة مقصودة، بل هى قلوب مؤمنة تريد الاطمئنان لطوية ذلك الإيمان، ويشغلها مصير الوطن إزاء تحجر المفاهيم مع أحاديث تمنع المرأة (كمثال) من الولاية استناداً لقدسية السنة القولية.

ثم يتابع الأستاذ المؤهل فيقول: «نعود لجزء من مقال القمني الذي يدل على أنه ليس أهلا للتحدث عن نقد الحديث، حيث أنه استشهد بآية قرآنية يدعى أنها تدعو إلى عدم الأخذ بحجية الحديث، منها: فبأى حديث بعده يؤمنون/ الأعراف/ ١٨٥ ، وقوله تعالى: اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء. فهو أوهم القراء بأن القرآن الكريم ينكر الإيمان بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم . مع أن الآيات تنهى عن اتباع غير شريعة الله وما أنزل على رسوله، فالخطاب فى الآيات إلى الذين تركوا عبادة الله وعبدوا الأوثان».

والآن نحاول أن نفهم: عندما سبق واعترضنا على القاعدة الفقهية القائلة إن العبرة بعموم اللفظ وليس بخصوص السبب، قام الأزاهرة ولم يقعدوا حتى حاكمونا بمحاكم الدولة ضمن طلبهم محاكمتى على كتابى (رب الزمان)، لكن انظر معى تلون الشيخ حسب الظروف وهو يعود فيلجأ إلى خصوص السبب لا عموم اللفظ،أليس ذلك بتلون غير حميد ولون من التحايل لرد فهمنا المعمم للفظ الأيات؟ حيرتمونا يا أزاهرة: هل أنتم مع العبرة بعموم اللفظ وليس بخصوص السبب، أم مع العبرة بخصوص السبب وليس بعموم اللفظ؟

وحتى نغلق ملف هذه المناقشة تبقى ملاحظات تحتاج إلى إيضاح، أساء فهمها السادة الأزاهرة. الذين شمروا عن سواعدهم ليضربونا ضربة رجل واحد، فنحن أبداً لسنا من

منكرى السنة، فمناقشة ما حدث والمسكوت عنه والمخفى عمداً لوضع الأمور فى صحيح نصابها حتىلا تكون لبعض الأحاديث سلطة تعوق المجتمع ليس إنكاراً للسنة، بل فهماً لها فهما واضحا يرفع كثيراًمن الالتباسات التى تسمح لمفسرى الحديث الكهان بأن يكونوا أولى الأمر منا ضد مصالح الوطن.

وأيضاً نحن لسنا مع غربلة الحديث التى تدعو إليها الدكتورة آمنه نصير والأستاذ البنا ، فكفانا غربلة، فقد غربلنا ثقافتنا القديمة وألقينا بتاريخنا الحضارى العظيم ولغتنا القديمة فى البحر، ولم نبق سوى الثقافة العربية الإسلامية وحدها. ثم غربلنا ثقافتنا الإسلامية ولم نبق منها سوى ثقافة المذهب المنتصر حليف السلطان واستبعدنا ما عداها وكفرناه وبدّعناه.وغربلنا ثقافة مذهبنا واستبعدنا الاتجاهات العقلانية (كالمعتزلة مثلا) وبدعناها وكفرناها وأبقينا الحفريات المحنطة وحدها طاعة لأولى الأمر منا. كفانا غربلة أيها السادة فبقاء الحديث على ما هو عليه مساحة عظيمة للدرس العلمى وقراءة الواقع زمن التدوين وفرز التيارات السياسية وكيف كان الناس يفكرون وكيف كانت تُدار شئون السياسة والاقتصاد والمجتمع. إنه نافذة هامة على الماضى لفهمه وفيه للباحث زاد ومادة بحثية غنية وثرية. أما تسليطه تشريعا فوق رؤوس العباد فهو الأمر الجدير بإعادة النظر، ويحق الكلام فيه لكل من يمتلك قدرة الرؤية لمناقشة مساحة النفع

والضرر وحاجة الوطن اليوم خاصة إذا رام ذلك من لا يبتغى سلطانا ولا نفعا ولا مصلحة سوى مصالح الناس والوطن التى حيثما تكون فثم وجه الله.

أما المناقشة السريعة التى سقناها لأقوال الأزاهرة اللوامع الذين يزعمون رعاية المقدس وحمايته، بحسبانهم المقصودين بطاعة أولى الأمر منا، فقد كشفت مدى تهافت أقوالهم ولجاجتها وعدم مصداقيتها، مع إصرارها على مواقفها الثابتة حتى لو ظهر خطؤها. وإن هذا التهافت ليدفع للتساؤل: ماذا لو تعرض الإسلام حقا لهجمات فكرية تريد به شرا، وليس مجرد مناقشة من مسلم مثلهم؟ ماذا هم فاعلون؟

إذا كانت هذه كل ممكناتكم أيها السادة فقد أحزنتمونا كثيرا وتركتم كل شيء عاريا من كل حماية، لذلك لم يبق ما نقول مع أسمائكم اللوامع وهديركم الزاعم رعاية المقدس وحمايته سوى:

استقيلوا يرحكم الله.... ويرحمنا .

ومن الجهل ما قتل(؟!).. (*)

إبان الفترة الانتقالية من اقتصاد ملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى اقتصاد السوق، وحاجة البلاد إلى هدنة سلامية تسمح بإعادة بناء بنيتها التحتية المنهارة بالكامل، في فترة ضعف وهشاشة بعد حروب مدمرة استنفذت كل ممكناتها، ظهرت الفتنة المسلحة المتشحة برداء الإسلام تزيد الأمر سوءاً وتنشر الإرهاب الدموي فى البلاد، وتضرب مقومات الاقتصاد فى مقتل وتسقط هيبة الدولة أمام مواطنيها وأمام العالم، وتشكك رؤوس الأموال العالمية في إمكانية الاستثمار في بلد غير مستقر أمنيا..

وهى الفترة التى عاشها جيل السبعينات ليرى وطنه يتغير فجأة وبالكلية، حتى علم البلاد ورمزها تغير، ونشيدها الوطني تغير، واقتصادها انقلب من ملكية الدولة إلي ملكية الأفراد. وتفككت تحالفات دولية وإقليمية، وتحول أعداء إلى أصدقاء، ومع كل هذه التحولات كان هناك أمر عجيب مستمر، فبعض رجال العهد الماضي حماة الاشتراكية المزعومة الثوريين يصبحون من أهم رجال العهد الجديد. هُم هُم بذواتهم، لكن بعد أن غيروا جلودهم. ورجال الإعلام

(*) تم إرساله إلى مجلة روز اليوسف ولم ينشر.

بذواتهم يتكسبون من المرحلتين بـذات الشخوص مع استبدال الأقنعة واختلاف الخطاب. وقاموا يعلنـون لشباب السبعينات أن كل ما بثه الإعلام السابق في عقولهم وأرواحهم كان هو الخطأ بعينه، وأن الجديد فقط هو الصح التمامي،ومن ثم كان على هذا الجيل أن ينقلب على ذاته، أو أن ينفصم، أو أن يكفر بكل شيء. لأنهم لم يحظوا أبداً بتفسير واضح مقنع لما يحدث، فدولتنا بين بلاد العالم هي التى لا تصارح شعبها أبداً بالحقائق، وهي الوحيدة التى لم تفتح حتى الآن ملفات الماضي لتدارس أخطائه أوعلى الأقل لتبرير تحولات الحاضر. وكانت النتيجة مروعة، فقد اتجه بعض هذا الجيل نحو الثابت الذي لا يتغير الذى هو خير وأبقى، شرع الله الذى شرع الجهاد فريضة. وكان ما كان من إرهاب دموي مدمر.

وهكذا؛ وبدلاً من أن تصارح الدولة شعبها بما حدث وبمبررات ما يحدث في الدنيا من تحولات، وأن تعترف بمشاكلها بصراحة وتطلب من شعبها أن يشاركها هذه المشاكل وحلها عن قناعة وإيمان، ظلت الدولة تعزف أناشيدها الوطنية، وتمجد العهدين النقيضين، وتمارس القرارات الفوقية وهي في أدني مستويات الضعف والهوان، رغم أن المصارحة والمكاشفة كان يمكن أن تضع كل أبناء هذا الوطن فى مصهر واحد،وهو طبع مصري معلوم عبر التاريخ، لكننا لا نقرأ التاريخ،وكان بالإمكان أن يكون البناء

الجديد هو المشروع القومي البديل الذي تلتف حوله الجماهير.

ومع سياسة التواري والتغطية والإخفاء أدرك العاملون بشئون التقديس من رجال الدين المحترفين، دون حاجة لذكاء كثير، مدى ضعف موقف الحكومة واحتياجها للتبريرات الشرعية والأحاديث الغيبية وصرف الناس إلي النعم الأخروية. أدركوا مدى حاجة الحكومة إلي تغطية مناسبة إبان التحولات بدلاً من المصارحة الشعبية والاعتماد علي الجماهير، بل وتم طمس وعى تلك الجماهير وتغييبه وصرفه نحو العلم والإيمان الذى لا هو علم ولا هو إيمان، وإغراقه في الشعوذات وعالم الجن والعفاريت والصحوة الإسلامية، بدلاً من إعلاء هذا الوعي بالمصارحة وطلب الجماهير للمشاركة لإنجاز التحول بأقل قدر ممكن من الكبوات.

ودرس التاريخ يحدثنا بطوال فصوله عن فحولة أهل التقديس وقدرتهم على الوصال مع أهل الحكم والسلطان عبر تاريخنا التليد. وفي مقابل تأييد العمائم للدولة في مرحلتها الانتقالية وصراعها مع الإرهاب المسلح، قام أهل التقديس يقتنصون كل المساحات الممكنة في فرصة قد لا يجود بها الزمان مرة أخرى، حتى اجترأوا على ما كان غير ممكناً، فنزلوا ساحة السياسة بعقلية القرون الوسطى، ودون زاد علمي أوحضاري وبلا أي ذخيرة معرفية تناسب العصر أو حتى تتعرف على منجزاته. واستولوا على أوسع المساحات

في الإعلام والتعليم فأظلموها وأغلقوا كل نوافذ الحريات، بل وجسوا نبض الدولة فوجدوه ضعيفاً فاستمرأوا تشريع ما هو ضد القرارات والمصالح الكبرى، لإثبات وجودهم كسلطة سياسية موازية وإثبات إمكانات استقلالية قرارهم كي يكونوا هم المرجعية وليسوا مجرد المبررين التابعين. وبهذا الصدد يكفى أن نتذكرفتاوى المرحوم جاد الحق شيخ الأزهر بشأن البنوك وختان الإناث وتحديد النسل..الخ. ثم نتذكر كيف امتد الوصل والوصال الخفي إلى الأيدي القذرة الملوثة بالدماء الزكية، عندما أفتت جبهة علماء الأزهر بكفران فرج فودة، وتم التنفيذ الفوري باغتيال الرجل بهذه الفتوى.وهى الفتوى التى دعمها المرحوم محمد الغزالى بطلب من المحكمة بناء على طلب الدفاع(؟!). وسفهوا سياسة وزير التعليم ووزير الثقافة، وصادروا الفكر والكتب عياناً بياناً، ودعروا الفن وصادروه، وكفروا نصف الأمة من المسيحيين في كتب بالمئات ملأت أرصفة الشوارع، وفى حملة قادها المرحوم الشعراوى فى تلفزيون الدولة يكفر فيها المسيحيين المصريين تحت سمع الدولة وبصرها دون أن يجرؤ أحد فى الدولة كلها على أن يقول له: استح مما تصنع يا مولانا.

وكعادة الدولة فى عدم المصارحة لسؤ ظنها بشعبها، استمر الكذب، وأصبح الإرهابيون مجرد قلة منحرفة ابتعدت عن صحيح الدين. وأن سبب الإرهاب ليس من سياسات الداخل لكنه دسيسة أجنبية ومؤامرة دولية. وكان أبرز مثل

للمأساة أو إن شئت(الملهاة السوداء) موقف الإعلام إثر مجزرة الأقصر الرهيبة. فبدلاً من أن يقدم للمواطنين صورة واضحة تشرح حجم الكارثة وأثرها الاقتصادي على كل بيت في مصر، ومدى المصيبة التى لحقت بالبلاد، ليهب الناس فى وجه الإرهاب دفاعاً عن أرزاقهم. قام إعلامنا يعلن يومياً ويردد بغباء ببغائي منقطع النظيرعن كون الحادثة بلا تأثير يذكر، ويحدثنا عن حجم الوفود السياحية القادمة أفواجاً من بلاد الفرنجة متطوعين لأجل عيون مصر، بدليل أن جميع الفنادق(كومبليت)، وكل شيء تمام. بعد أن جعلت مجزرة الأقصر عامنا عاماً للوفود، باحتشاد السائحين بمطارات العالم يتلهفون زيارتنا ليقدموا أنفسهم ذبائح لأجل عيوننا. وفى الوقت ذاته، وعلى الخط الموازى، بدأت دعوة المصريين بأجور مخفضة لملء الأماكن الشاغرة بالفنادق التى ينعق على خرابها البوم. فهل ثمة سياسة فى الدنيا كتلك؟ في دولة تعيش مرحلة انتقالية مأزومة!!

ولأسباب لازال بعضها خفياً، وصار بعضها معلوماً، انحسرت موجة الإرهاب الدموي، لكن مع إصرار الدولة على منهجها. ولأن رجال الدين المحترفين ذوى عيون ثواقب، فقد وجدوا الفرصة سانحة للاستيلاء على بقية المساحة الشاغرة التى غادرها الإرهاب.أما الدولة التى كان يجب أن تستشعر قوتها وتبدأ في تحكيم القانون في البلاد، وضبط الشارع المنفلت، وضرب الفساد المستشري، وتغيير

سياستها التعليمية والإعلامية بما يتفق وسياسات اقتصاديات السوق والمبادئ الديمقراطية. ظلت الدولة على حالها واستمر إرهاب آخر يعلن العصيان على توجهات الدولة عبر صحف تملكها الدولة وتديرها الدولة. ويكفي أن نلقي نظرة على بعض أعداد صحيفة عقيدتي، أو صحيفة اللواء الإسلامي التى يصدرها الحزب الوطني الحاكم، أو حتى ما تسمي بالصحف القومية مثل الأهرام وكبار كتابها وكيف يفكرون مثل الأستاذ فهمي هويدى أطال الله في عمره ومدّ في أجله.

ولعل الأسباب الواضحة لهذا الذي يحدث في الإعلام والتعليم أنه ترك مساحة الإعلام والتعليم خلال الحقبة الانتقالية كاملة للفكر المتطرف حتى تربع فيها وأفرخ وتوالد. وأثناء ذلك تمت برمجة عقول الناس على أحادية الفكر والرأي، بواسطة مثقفي الدولة (إن جاز تسميتهم مثقفين)، الذين لا يجيدون سوى فن التملق والارتزاق، ولا يملكون من زاد المعرفة شيئاً ولو يسيراً، لكنهم يجيدون حقاً وصدقاً كل فنون الفاشية الملازمة للجهالة والفكر المتخلف والإرهاب الفكري بكل فنونه. حتى أمسينا بحاجة ماسة وفورية إلى إعادة تغيير شامل، ليس فقط للوجوه والشخوص، إنما أصبحت الحاجة ماسة إلى وضع برامج جديدة متكاملة، ومصر غنية بأبنائها ولم تزل ولاّدة دوماً.

وعند محاولة إصلاح الخلل لم يتم ذلك بشكل علمي مدروس،ونموذجاً لذلك ما حدث إزاء صدام جبهة علماء

الأزهر التى تضم كبار الفاشيست و زعيمهم الشيخ حبلوش المكفراتي مع الأمام الأكبر للأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوى. فتلك الجماعة لها ملف عظيم من المخالفات الكفيلة بحلها بشكل قانوني لخروجها عن القواعد المنظمة والمسوغة لوجودها كجمعية، ومع ذلك لم يهتم أحد ببذل هذا الجهد البسيط لإدانتها وحلها بشكل قانوني، إنما تم استصدار قرار سيادي بحلها من السيد محافظ القاهرة.

وهكذا، وبعد الممارسات والتكفيرات وفتاوى القتل التى أصدرتها الجماعة بحق المفكرين والفنانين،لم تنشغل الدولة إلا عندما اصطدمت الجماعة برموز الدولة السيادية، وهنا صدر القرار السيادى بحلها.

وبعدها نامت الدولة في العسل(على طريقة الأستاذ وحيد حامد فعلاً وقولاً) ولم ينتبه السادة للجماعة وهي ترفع شكايتها للقضاء الإداري، وأظن جازماً أن أحداً لم يقدم الوثائق الكفيلة بإدانة تلك الجماعة قانوناً، حتى صدر قرار المحكمة ببطلان قرار الحل. لأن القانون في بلادنا أصبح غير ذي صفة يكسره الجميع عياناً بياناً دون رادع من الوزير إلي الخفير، لذلك كسبت الجماعة وخسرت الدولة. ولأني أحسن الظن بالقضاء المصري، ولا أظنه أنحاز للجماعة، فإن ظني يصبح يقيناً:أن القاضي لم يجد بين يديه الوثائق الكفيلة بإدانة الجماعة وحلها.

ولتضحك معي قارئي، أو لتبكي إن شئت، وأنت تطالع معي صحيفة اللواء الإسلامي في ٩٩/٥/٢٠ (يصدرها الحزب الوطني/ للذكرى الخالدة) حيث كتب الشيخ عبد العظيم المطعنى بسفور مدهش وصراحة صارخة واطمئنان عجيب، يبرره إدراك الرجل مدى الخلل في منظومة الدولة، وأنه لا رابط ولا زمام ما بين الصحيفة وحزبها ودولتها، وكل واحد في واد، ولا أحد يقرأ، ولا أحد يتابع، بل وربما لا أحد يهتم، حتى أصبحت المجلة وكرا للفكر الإرهابي. أنظر معي فضيلة الشيخ المطعنى يعقب على ما حدث بفرح غامر يقول:« إن الحكم الذى أصدره القضاء المصري في الأسبوع الماضي لصالح جبهة علماء الأزهر بإلغاء قرار حلها وتمكينهما من العودة لممارسة نشاطها.. وسام شرف على صدر القضاء المصري النزيه». ونحن مع المطعنى نؤمن بنزاهة قضائنا،وأن التقصير كان في سوء الأداء وعدم تقديم وثائق الإدانة، وكان يكفي وثيقة تكفير فرج فودة التى أدت لاغتياله، وكانت وحدها كافية ليس لحل الجماعة بل ومحاكمة أعضائها للتحريض العلني على القتل.

ونتابع فرحة المطعنى العارمة إذ يقول:« هذا القرار.. يبعث على الاطمئنان في قلوب الناس، وأنهم سيجدون إذا وقع ظلم من أي مصدر عليهم، فإن هناك سلطة قضائية تنصفهم وتسترد لهم حقوقهم، ولو من فم الأسد» وللتوضيح والبيان فقد وضع المطعنى عبارة(من فم الأسد) بين قوسين

كبيرين في تحد سافر فقم الأسد هنا هو الإمام الأكبر وهيبة الدولة معا.

ثم يستكمل المطعنى ليضرب تحت الحزام غامزاً من خلل وفساد بقوله: إن هذا القضاء« يعيد التوازن إلى الحياة ويقضى على كل فساد إذا رُفع إليه الأمر».

وهو ما يعنى أن من اتخذوا قرار الحل فيهم خلل وفساد والكلام واضح لا يحتاج إلى شرح، لذلك يستمر سيادته محرضاً الجبهة مناديا:« وعلى جبهة علماء الأزهر.. أن تزيل العقبات من طريقها.. وألا تخشى بعد ذلك في الحق لومه لائم، وعليها أن تواجه تلك الحملات العلمانية الضارية».

هذا ما كان من فرحة المطعنى أسعده الله وجعل أيامه كلها مرحاً، لكن لتنظر معي كيف يفكر زعيم الجبهة الشيخ حبلوش، وكيف يعبر بفكره عن منهج تلك الجبهة في مثال يخصنا عقب به علينا قائلاً:« إني أرى في المسارعة إلى منازلة المبطلين ترويعاً لهم وتشريداً لمن خلفهم..وينبغي أن يشعر هؤلاء الآثمون في منازلتنا لهم بحقارتهم وهوانهم على الأمة.ويجب أن يفزعوا بحرارة إيمان المؤمنين واتقاد يقين المؤمنين.. فسلاح القذف ولغة الدمغ هي الأسلحة الثقيلة التى لا يصلح غيرها لمنازلة المجرمين الجاحدين».

هكذا يرى الحبلوش نفسه وفريقه هم المؤمنين متقدي الإيمان وهو زعيم هذا الأتون الملتهب، ومن خالفهم من

الآثمين، وأن على الحبلوش وجماعته المتقدة واجباً جهادياً مقدساً لأنهم مبعوثي العناية الإلهية بموجب توكيل إلهي للتفتيش في ضمائر الناس ومحاكمتهم وسبهم علناً وإصدار الأحكام عليهم وتنفيذ هذه الأحكام،فهل ثمة فاشية أروع من فاشية الحبلوش؟

وبطيب أصله ومنبته يقول لي بادب أهله، وما أطيب ريح فمه إذ يقول:

« وهو الملعون بلعن الله.. والملعون مطرود من ساحة الرحمة، فينبغي أن يعامل معاملة الأجرب الحقير، فكيف بهذا الملعون إذا جمع إلى حقارته ووضاعته التجرؤ على الله علانية والهزء بدينة صراحة.. إنه في حقيقة أمره جماع الأخلاق السافلة والطباع اللئيمة الذى يجعل صاحبه قريناً لأخس الحيوانات قيمة وقدراً في هذا الوجود»/ انظر كتاب الآيات البينات لما في أساطير القمنى من الضلال والخرافات.

ولو تساءلنا كيف تجرأ شخصي المتواضع على الله ودينه فإننا نجده يجيب في صحيفة حزبية لا تستحق ذكر اسمها هنا في تصريح صحفي نشر بتاريخ ٩٩/٥/٨ تعقيباً على ما كتبنا بروز اليوسف حول حد الرجم. يقول الصحفي (إن جاز تسميته صحفيا):« وكعادته في الغيرة على الإسلام ومعتقداته يشن الدكتور يحي إسماعيل حبلوش هجوماً شديداً على القمنى بقوله: الدكتور سيد القمنى يفتري على الإسلام

والأديان السماوية بدوافع خبيثة. وأنا راض بحكم العامة والخاصة في كلام القمني لنعرف مدى تطاوله على المعتقدات ففي كتابه قصة الخلق ص ٧ يقول: عندما كان المجتمع في الابتداء مشاعاً كانت أرباب السماء في متعة الشيوع تمرح.. أيصلح هذا الكلام أن يصدر من رجل ينتسب إلى أي دين فضلاً عن أن يكون منسوباً إلى الإسلام؟ وفي ذات الصفحة يقول: عندما تم تقسيم العمل على الأرض تحول مجتمع السماء إلى آلهة شغيلة، فهل هذا يليق بمسلم يعد نفسه من المفكرين؟ فالقمنى صاحب باع طويل في ازدراء الله تعالى والسخرية من الأنبياء والتهوين من الفاحشة، لذلك لا نستغرب تطاوله وإنكاره لحد الرجم».

وهكذا اختلف الرجل معنا بشأن ما قلنا بروز اليوسف عن حد الرجم وهكذا جاءت لغته، لكنه أبداً لم يناقش شيئاً مما قلنا، فالرجل بضاعته من المعرفة قليلة، وزاده من الأدب الرفيع واضح، لذلك ترك الموضوع كله واهتم بتكفيرنا بأي أسلوب فذهب لكتابي(قصة الخلق/ منابع سفر التكوين) يأخذ منه أدلة التطاول على الله (؟!) والكتاب في الأسواق لدى الجميع،يتحدث عن المجتمع البدائي في الرافدين القديم حيث كانت الآلهة بالآلاف وكيف تصور الرافديون القدامى خلق الكون عن طريق هذه الآلهة.ويأخذ منه تلك العبارات ليؤكد تطاولنا على ذات الله(؟!!) الرجل لم يرد على ما قدمنا من مصادر من أمهات الكتب الإسلامية في موضوع الرجم، أو

هو لم يجد ما يرد به، ولم يجد لدينا كذبا أو افتراء، فذهب لكتاب قديم من كتبي حول أساطير الرافدين القديم ليصور للناس أنني أتحدث عن رب العزة..

هكذا يختلفون، ومن خالفهم ولم يستطيعوا معه حجة كفروه ولو بالتزوير والتدليس، ليس لأن الناس كذلك، ولكن لعجز الحبلوش وفريقه عن الفهم وأصول الخلاف المحترم.

ثم يقول الحبلوش:« ثم يصف إبراهيم بكل خسة وولديه إسماعيل وإسحاق بأنهم من البطاركة الأوائل وذلك في كتابة رب الزمان ص، ٣».

الحبلوش تصور كلمة بطاركة أنها سب وشتيمة فسبني سامحه الله ووصفني بما ينضح من إنائه غير عالم أن (بطاركة) تعنى (آباء) من اللاتينية Pater،والكتاب المذكور كنت أبحث فيه في التوراة، وأصحاب التوراة لا يعرفون إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف كرسل أنبياء، لأن أول نبي لديهم هو النبي موسى، وأما هؤلاء فهم آباء للشعب العبري، ويطلق على زمانهم الزمن البطريكي أي زمن الآباء الأوائل للشعب العبري، والبحث كان في التوراة العبرية وعقائدها وليس في الإسلام ولا في القرآن.

بهذا العلم الغزير والأدب الرفيع يتزعم الحبلوش جبهة من أمثاله، وبهذا يكفرون الناس ويهدرون دمائهم ويصدقهم العوام وينفذ الحكم نجار مسلح أو سباك، هذه أمامكم لغة

حوارهم، وهذا قدر علمهم، وبهذا الزاد يريدون الوصاية على البلاد والعباد.

والجهل ـ كما تعلمون ـ أنواع: منه الجهل البسيط، ومنه الجهل المركب، ومنه ما قتل.

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٥
على سبيل التقديم	٧
نقد المنهج	٩
فلسفة المكسوس	١٧
مرحباً جلرودى	٢٧
منهج التكفير	٣٦
منهج الطائفية	٤٤
الواحدية والتعددية	٥٢
اليولياويون والإسلاميون	٥٩
الأبواق الفاشية	٦٩
وهم الحقيقة المطلقة	٧٨
المرأة العربية	٨٥
المرأة والتراث	٩٤
المرأة والرق والاجتهاد	١٠٢
دروس الوحي	١١١
نقد منهج الدولة	١٢٠
كيف تتحقق الأساطير	١٣٠
ما بين نصر بدر الكبرى ونصر العاشر من رمضان	١٣٦
معنى المواطنة	١٥٨
مفهوم الوطن والمواطن	١٣٩
الذئـــــب	١٧١

عقلية المؤامرة ١٧٩
جذور الوعى الطائفى ١٩٤
جنود الله والإفراط فى التقديس ٢٠٧
مساحة القدسية فى السنة القولية ٢٢٥
عقوبة الرجم ٢٤٩
فقهاء السلطان ٢٦٥
ومن الجهل ما قتل(؟!) ٢٨٦

من أعمال المؤلف

١- الموجز الفلسفي، دار السياسة، الكويت، د.ت، نفذ .
٢- مشكلات فلسفية: بالمشاركة مع آخرين، التربية الكويتية .
٣- أوزيريس وعقيدة الخلود فى مصر القديمة، دار فكر، القاهرة، ١٩٨٨ .
٤- الحزب الهاشمى وتأسيس الدولة الإسلامية: طبعتان، دار سينا، دار مدبولى الصغير .
٥- النبى إبراهيم والتاريخ المجهول: طبعتان، دار سينا، دار مدبولى الصغير، القاهرة .
٦- الأسطورة والتراث طبعتان بدار سينا بالقاهرة، والثانية بتاريخ ١٩٩٣.
٧- حروب دولة الرسول: جزأن الأول طبعة دار سينا بالقلهرة، والثانى طبعة مدبولى الصغير.
٨- قصة الخلق، منابع سفر التكوين، دار عيبال، قبرص .
٩- إسرائيل التوارة، التاريخ التضليل: طبعتان الأولى عيبال قبرص، والثانية دار قباء القاهرة ١٩٩٧.
١٠- رب الزمان: طبعة أولى لدى مدبولى الصغير، وطبعة ثانية لدى دار قباء بالقاهرة ١٩٩٧ .
١١- السؤال الآخر: الكتاب الذهبى، روزاليوسف ١٩٩٧ .
١٢- النبى موسى وآخر أيام تل العمارنة: المركز المصرى لبحوث الحضارة، القاهرة ١٩٩٩ .
١٣- الفاشيون والوطن: المركز المصرى لبحوث الحضارة القاهرة ١٩٩٩ .


دار العالم العربي للطباعة
ت ٥٩١٥٢٧١ - ٥٩٠٦٧٠٦ فاكس ٥٩١٨١٦٠

سلسلة نقد المنهج

الفاشيون والوطن

إن قدر أى مفكر وطنى مخلص اليوم هو أن يحمل صليبه على كتفه ويسير وسط جحور الأفاعى وحقول الألغام. وبين أكاذيب وأباطيل تحولت عبر التاريخ إلى حقائق ورايات وضعت داخل مناطق حدودية فكرية حرام، وتحولت إلى تابوهات أصبح من غير المسموح الاقتراب منها أو مناقشتها، لأنها أصبحت المشجب التاريخى العظيم الذى نعلق عليه أخطاءنا ونبرر به هزائمنا.. ومن يحاول النظر خلف تلك الحجب المحرمة تناله لعنة التحريم وهتك ستر المصطلحات التى أصبحت شبه مقدسة بعد أن اكتسبت بالتكرار والتقادم مصداقية زائفة. وتتمثل تلك المناطق المحرمة فى القول بمؤامرة عالمية يقودها الشيطان وحزبه ضد العرب والمسلمين، فقط كراهية فيهم وحقداً عليهم لما حققوه من إنجازات وتفوق (تاريخى بدوره). وأن تلك المؤامرة هى التى تقف دوماً وراء هزائمنا ونكساتنا ونكباتنا، وتتلخص اليوم فى عبارة واحدة متكررة هى (المؤامرة الصليبية الاستشراقية العلمانية الصهيونية) (؟!).

فهل الأمر كذلك حقاً؟ هذا ما يحاول أن يجيب عليه هذا الكتاب.



المركز المصرى لبحوث الحضارة

THE EGYPTIAN CENTER FOR CIVILIZATION RESEARSHES